عبد السلام المجالي
أكاديميًّا وسياسيًّا

عبدالسلام المجالي..
أكاديميًّا وسياسيًّا

٢٠١٨/١٠/١٣

محمد عدنان البخيت	سمير مطاوع
رياض حمزة	أحمد سلامة
هند أبو الشعر	عبدالرؤوف الروابدة
بشير شحادة	علي فخرو
يوسف القسوس	كامل أبو جابر
نوار حسني فريز	جواد العناني
سوسن المجالي	سامر محمد العبادي
عدنان بدران	أسامة أبو الغنم
جمعة بن علي آل جمعة	عبد الهادي القعايدة

ربيع الفرجات

تقديم: مهند مبيضين

عبد السلام المجالي:
أسفار من المودّات والريادة

د. مهند مبيضين *

المدخل للحديث عن الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس وزراء الأردن الأسبق، والمولود في مدينة الكرك عام ١٩٢٦م، يقودنا مباشرة إلى أزمنة الأردن المعاصر التي حضرها وعاشها وعاصرها، وأسهم فيها المجالي شاهدًا ورجل بناء وتحديث، وإحداثاً للفَرق، فهو صاحب سيرة وطنية أسمهت في تأسيس المؤسسات وبناء التقاليد العلمية، وتطوير الخدمات العامة، تعليماً وصحةً.

بين زمن البداوة التي عاشها مبكرًا، حيث القبيلة، والقيم، والأخلاق الأصيلة، في عائلة تمتد نفوذًا إلى الزمن العثماني، حيث كانوا فيه أعيانًا وأصحاب سلطة، وصولًا إلى زمن الإمارة فالاستقلال فالبناء الوطني. في تلكَ الأزمنة حضرَ عبد السلام المجالي شاهدًا وصانعًا للأحداث، ومشاركًا فاعلًا وصانع ريادة، مؤمنًا برؤاه وأفكاره ومجادلًا لأجلها، وصاحب نهج يعتمد الحوار والعقلانية، والبعد عن التعصب والجهوية، والإيمان بالكفاءات ومنح الفُرص لمن يستحقها.

* كاتب ومؤرخ وصحفي أردني.

في قرية الياروت شمال الكرك مسقط الرأس، شبّ المجالي على القيم النبيلة، في أسرة كان عمل ربّها جابيًا؛ ليعطي الفتى الصغير من خبرته أول معاني السياسة التي سيحتكم إليها في مساره العملي، قائلًا في ذلك: «كان الوالد يشركنا في عدد من أمور حياته (...) وكان في الكرك خمسة جباة. وكان والده أحدهم، فرافقه الفتى الصغير في إحدى جولاته، ويتعرف في تلك الجولة على كيفية التعامل مع الناس، كان والدي يحرص أن نكون معه في خضم هذا الجو العام(...)، وكانت معرفتي بشكل العلاقة بين ممثلي السلطة بالجابي وفرسانه، وبين الناس المعوزين البسطاء الكرماء في آن، هي أول درب حياتي لمعرفة العلاقة الإنسانية الواجب توافرها بين السائل والمسؤول»[١].

وحين انتقل للدراسة في مدرسة تجهيز الكرك، وهو يحفظ القرآن، قابل المعلم محمود أبو غنيمة، ودخل عالم المدرسة التجهيزية؛ ليرافقه فيها أخوه عبدالوهاب وابن عمه داود المجالي، أحد أبرز معلمي ومربي الأردن لاحقًا، وفي الكرك رأى الكهرباء لأول مرة، وكانت بالنسبة له «مرحلة خصبة وغنية في تجربتها»، وكان من مدرسيها الذين تعلم عليهم فوزي الملقي وحسن البرقاوي ومتري حمارنة وخليل الساكت، لكن «أكثرهم تأثيرًا كان حسني فريز؛ إذ كان سلسًا هادئًا فكان له تأثير كبير في شخصيتي»[٢].

ثم تكون الهجرة إلى مدينة السلط، فيتعلم المجالي من أبرز معلمي الأردن الكبار، أمثال وصفي التل وخليل السالم، ومدير المدرسة محمد أديب العامري. وفي مدرسة السلط تعليم وحياة خاصة وذاكرة المدينة، فكانت الهجرة إليها كما يصفها: «بداية مشوار الرجولة، حيث يصوغ المرء قراراته بإرادته من غير مساعدة أحد»[٣].

لاحقًا، يغادر المجالي مدرسة السلط ويتجه للدراسة في الجامعة السورية في دمشق بين عامي ١٩٤٢-١٩٤٨، فيرى الحداثة والتقدم، ويُقيم أجمل العلاقات، ويتشرّب الفكر العروبي، ولدمشق عنده منزلة كبرى وذكريات وأسفار من المودات التي كشفت عن رجلٍ محبٍ للحياة، على الرغم من تلك الصلابة ورباطة الجأش اللتين تميزانه.

هذا الطبيب الذي يرى أن الحياة، عنوانها اليُسر، ومحبة الناس وخدمتهم، دخل دمشق

أول طالب طب من مدينة الكرك، وسيكون بعد ذلك أول طبيب يتعلم في بيت الشعر ويعيش حياة البداوة، ثم يدرس كتاب الشيخ، وبعدها في مدرسة السلط، ولاحقًا الجامعة السورية، وقبيل إنهاء شهادة الاختصاص في الطب يلتحق بالجيش العربي، ويقاتل في القدس مع حابس المجالي في معارك عام ١٩٤٨.

يزور المجالي دمشق نهاية العام ١٩٤٨، ويسأله أستاذه بشير العظمة: «أين كنتَ غائبًا طيلة الفترة الماضية؟»، فيجيب: «كنتُ في القدس مع الجيش العربي»، ويتدخل أحد الطلبة فينعت المجالي بالقول: «أنت خائن مع جيش عبدالله بن الحسين»، فيرد عليه المجالي ردًّا صارمًا أنيقًا، لكن ذلك الطالب سوف يشي بعبد السلام زورًا لدى الأجهزة الأمنية السورية، فيُمنع من دخول سوريا بتهمة الخيانة؛ لأنه قاتل مع جيش عبدالله الأول في القدس، كما أخبره السوريون، ثم يُصر على العودة إليها على الرغم من وجود اسمه على قوائم منع الدخول، لكنه يعود لإنجاز رسالة الدكتوراه فيها، ويدخلها صدفة ويشهد انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩، ويتدخل له أصدقاؤه، ومنهم بشير العظمة ـ أستاذه في الجامعة ـ والعقيد محمد الرافعي ـ رئيس المحكمة العسكرية ـ عند أديب الشيشكلي الذي كان آنذاك مدير الأمن العام، لرفع المنع عنه، لإكمال امتحان الطب، وذلك ما كان.

في لندن العام ١٩٥٢ تعلم المزيد من الطب وأجرى أول عملية استصال للوزتين، والتقى لأول مرة بالرجل الذي سيندبه للمهمات الكبار في حياته، وهو الأمير/ لاحقًا الملك الحسين بن طلال رحمه الله: «شَدَّني إليه أدبه الجم وحديثه العذب ونظرته الثاقبة..» [٤].

ثم يعود عبدالسلام عطاالله المجالي للأردن للعمل في الخدمات الطبية الملكية، ويؤسس فيها مدينة الحسين الطبية، ويُدخل للأردن ثقافة التمريض، ويتزوج ممرضة ويسهم في إدخال بنات عائلته هذه المهنة، بعد أن كانت غير مقبولة اجتماعيًّا، ويبدأ العمل في الخدمات، ثم وزيرًا للصحة، فوزيرًا للتربية، فرئيسًا للجامعة الأردنية، فرئيسًا للوفد الأردني الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، فرئيسًا للوزراء مرتين ١٩٩٣ و١٩٩٧.

عبد السلام المجالي أول طبيب مسلم من الكرك، وقبله كان حنا القسوس الذي تخرج

من السوربون ١٩٠٩م، وعبدالسلام سيكون صاحب حظ وفير في حياته، وينص على هذا بقوله: «فالجرأة والحظ، مشفوعتين بخبراتي التي بدأت بالتراكم، يرصفان طريق حياتي بمحطات ناجحة وموفقة».

هو أيضًا أول طبيب أردني يدخل الجيش، ويقول: أنا أول «مجالي» يتزوج إنكليزية، وأول عسكري يتخصص في الأنف والأذن والحنجرة، وأول مجالي يُدخل بنات المجالي مهنة التمريض في الجيش، وأول منشئ لنظام التأمين الصحي لأسر الجيش العربي، وأول من أدخل الساعات المعتمدة للتدريس في الجامعة الأردنية، وأول طبيب يرأس الجامعة الأردنية، وأول رئيس وفد أردني يفاوض اليهود سلمًا، وأول رئيس وزراء يوقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وأول رئيس وزراء لم يحرد بعد خروجه من الحكم فيفتح الملفات ويهاجم الذين أخذوا مكانه، وأول رئيس وزراء يلعب ورق الشدة كفلسفة، ولكنه يحذر من لعب القمار، وأول رئيس وزراء فعّل قانون الصوت الواحد، وأول رئيس وزراء لم يشرك النواب في حكومته بعد ١٩٨٩؛ لإيمانه بفصل السلطات.

هذه الأوليّات والريادة يقول عنها المجالي: «قد يكون ما يقوله الأردنيون عني صحيحًا، لكني أعتقد أن الغرض من قولهم ليس عرض الحقائق بل لعله شيء من الاعتزاز بشخصي، يريدون أن يظهروه بهذا المظهر شبه البطولي، صحيح أني كنت أول وأول لأسباب لها علاقة بالحظ، لكني كنت أنظر لنفسي بمنظار النقد الصريح».

يعود الرجل الصلب الذي يبدو طودًا شامخًا، مُقَلِلًا كثيرًا من صورته المهيبة ويقول: صحيح أن الناس يروني بطلًا، لكنهم لا يعلمون أني فكرت بالانتحار مرتين في حياتي، المرة الأولى: حدثت في لندن عندما بدأت بالإعداد لتخصصي الطبي وشعرت أن الفشل سيكون حليفي، والثانية حدثت عندما تعرضت لحادث خطف مع ابني سامر، وقد اقتادنا الخاطفون من الجبهة الشعبية في بيروت إلى مكاتبهم، وخشيتُ أن يهينوني أمام ولدي، والحمد لله أنه لم يحصل، والناس لا تعرف مثلًا أن أستاذي في المدرسة كان وصفي التل في الفيزياء، وأنه

أكرمني كل الإكرام وأقنعني بعدم الهجرة، والناس لا تعرف أنني عندما أجريتُ أول عملية ورأيتُ الدم بين يديّ كنتُ أرتعشُ مثل قصبة.

هذا الوطني الأردني المعتز بأردنيته وعروبته، كان من مهندسي حزب البعث الأوائل، فيقول في مذكراته إنه وقع في سحر ميشيل عفلق[٥] حين ألقى خطبة في عيد المولد النبوي سنة ١٩٤٢ في الجامعة السورية: «كنتُ في السنة الأولى الجامعية حين أقامت الجامعة احتفالاً بمناسبة عيد المولد النبوي، اعترتني الدهشة ماذا سيقول مسيحي عن الرسول، ومع مرور السنين لم أسمع أجمل من كلام عفلق عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم».

وحين سألنا: أين التقيتم بعد محاضرة الجامعة؟ يرد: «طلعنا ست أشخاص إلى مقهى لونا بارك أول الصالحية ثم صار البحث عن أعضاء جدد، وشوي شوي دخلنا المعمعة..» كان ذلك، بعد محاضرة ميشيل عفلق في ذكرى المولد النبوي والحديث عن العروبة: «عشقنا الحكاية، والتفينا حوله، كان كلامه سحرًا وهو الذي علقنا بالحزب، كلامه بدأ عروبيًّا ثم صار سوريًّا، ثم مللنا الحزب» [٦]، فخرج مبكرًا منه: «لأني رأيتُ أن الغاية عند المؤسسين كانت السلطة، مع أني أومن إيمانًا عميقًا بالتنظيم الحزبي، لكن التنظيم الحزبي في العالم العربي ضعيف، ومبني على الشخصنة والفردية، وعفلق أسس الحزب بعد مدة قصيرة من تلك المحاضرة التي ألقاها»؛ وهنا نسأل: وكيف كان ذلك؟ وأين؟

آنذاك كانت العروبة كما يصفها: «وميضاً يغشي الأبصار في دمشق»[٧] ، «ولدمشق حب خاص عنده، فيقول: المدينة قد تكون مثل أي مدينة، وقد تكون هناك مدن أجمل من دمشق، بناءً وشوارع، لكن دمشق مؤنسة ومأهولة، وغنية بالحب والود، وسلامة النفس فيها تتبدى، وتحسّ باطمئنان غريب فيها»[٨].

يصمت المجالي وهو يتذكر دمشق، ويكشف أنه سكن في حي الصالحية مع شقيقه عبد الوهاب، وحين نسأل ومن كان معكم أيضًا؟ فيتذكر طالبًا من درعا: «سكنّا في أوضه لبيت عائلة مسيحية، وكانت دمشق كل شيء ومليئة بالنهضة والعروبة، ولا يوجد تكسي،

والتنقل على «الموتو رجل»، وعشنا في المقاهي، وكنا نذهب إلى مقهى على طريق الصالحية، مقابل فندق سمير أميس اليوم».

يتذكر الرجل الذي أحدث فرقًا في التعليم العالي الأردني إبان رئاسته الجامعة الأردنية، حياة الجامعة السورية في منطقة التكية السليمانية: «كانت مبنىً واحدًا، مكونًا من رئاسة الجامعة ومستشفى الجامعة، ومعهد الطب العربي، ومعهد الحقوق ومدرسة طب الأسنان، وكان الطلبة الأردنيون قلة».

يقطع المجالي بالخيار الديمقراطي في الحكم، ويراه الأفضل، ولم تنته علاقته بالقيادات القومية حين ترك الحزب «بل ظلت وديةّ، وكان الحوار منهجي الذي أومن به، ورؤيتي السياسية التي أتمسك بها»، لكن أسلوب البعث برأيه كان «واضحًا من البداية، وبِتُّ على قناعة بأنه لا يمكن تغيّره».

في الجامعة الأردنية وخلال رئاسته لها بين الأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٦، و١٩٨٠ -١٩٨٩م، تبنى المجالي تحديث المؤسسة، وتطوير التعليم فيها، وافتتاح كليات جديدة أبرزها الطب، وتغيير نظام الدراسة. وتشير ملفات ووثائق تلك الحقبة، إلى تدخله المباشر في تفاصيل العمل، وسعيه لتقييم عمل الجامعة، وإلى رفع مساهمتها كجهة بحثية في دعم مؤسسات الدولة بالخبرات اللازمة لتطوير عملها. ولعلّ ما ما هو متوفر من وثائق الإدارة آنذاك من كتب ومخاطبات ومشاريع وتعاميم إدارية، يسهم بشكل واضح في تفسير وتوضيح قدرات المجالي الإدارية التي نقلت الجامعة إلى حالة متميزة خلال رئاسته لها.

في محطات الحياة الكثيفة بالإنجاز، يبدو أبو سامر حَبورًا رضيًّا سمحًا متصالحًا مع الذات، مثقفًا اعتراضيًّا وقائدًا عسكريًّا فذًّا، ورجل بناء وإدارة، وفيًّا لقيم المعرفة والعدالة، غير متمنع عن مساعدة الناس، لكن ليس على حساب الكفاءات، مرتاح البال، شهد حروب الأردن كلها، وسلام الأردن الصعب، حضر في النكبة والنكسة والكرامة، وحضر في وادي عربة، من دون أن يتردد لحظة ما دامت المهمة وطنية.

إزاء ذلك فهو المقتنع بما فعل، وما قرر وما صنعته معه الأقدار وحصيلة الإرادات التي

كانت تجعل منه رجل مرحلة ومهمات جسام، فيقول: «لذلك، أشعر أنني لست في حاجة للتسويغ والتبرير، في كل ما قلته وفعلته؛ إذ على الرغم من ضخامة المسؤوليات التي قمتُ بها، فإن ضميري كان مطمئنًّا حين يجدني نصيرًا للحق والخير العام(...)، كنتُ في عملي أتقبلُ الرأي المخالف، وأعود عن خطئي شاكرًا من نبهني إليه، وكنتُ جريئًا بالاعتراف بأخطائي..» (٨).

وُلد عبدالسلام عطالله المجالي في شهر شباط/ فبراير ١٩٢٦، من أم تنحدر من عائلة السروجي تعود لأصول من شمالي سوريا، كان عمل الوالد جابيًا، معناه أنه أحد أبناء الأفندية المتمتعين بعلاقة وطيدة مع السلطة، ومنذ زمن الولادة، وحتى اليوم، فإن المجالي عاش تسعة عقود ونيف، وعلى افتراض أن وعيه وتذكره بدأ في حدود السابعة من العمر، فإن ذاكرته تحفل بنحو ٨٩ عامًا من عمره المديد، شهدها المجالي بتاريخها الذي غادرنا فيه جيله من المعارف والأهل والأصحاب بأزمنة طويلة، ودّعهم تباعًا، إلاّ أنّ نضارة روحه، وأريحيته ظلتا تمنحانه القدرة على أن تُنبت لها في كل الأجيال اللاحقة صداقات جديدة راسخة وباقية.

والأجيال التي عرفته في الأردن وفي دول عربية شقيقة ومؤسسات إقليمية وعالمية، اليوم، تحتفظ له بصورة شبه ثابتة لم يعترها تبدّل كبير على مدى عقود: حيوي الحضور، صلب المظهر، رقيق القلب، ذو مزيج من الانفتاح العفوي على الآخرين والراغب بالحوار، مع الدقة في السلوك، والجدُّ العلني الذي تقتضيه حدّة وقار السمعة العلمية والإدارية التي لها في الأذهان حيطان عالية، يحجب وهمها سهولة الوصل معه والوصول إليه، وهو المتمتع بنهج الكبار من سعة الصدر وعدم الحقد على منتقديه ومخالفيه.

صفته المركزية كرجل إدارة وريادة، أدار حولها بلباقة المزايا الأخرى في شخصيته، لم ينفك يؤكدها، ويعيد تأكيدها بالرواية، والممارسة، ويسحبها على كل الواقعات التي جُرب فيها، تلك واقعات بحجم مهمات الكبار، ومنها: تأسيس الخدمات الطبية، وتطوير قطاع الصحة والتربية والتعليم، وتغيير الكثير في الجامعة الأردنية وتطويرها، وتأسيس كلية الطب

فيها، وريادة عربية في تأسيس مؤسسات تعليم عالٍ وجامعة الأمم المتحدة، والتفاوض لأجل الأردن مع العدو الذي خاض جزءًا من معارك الأردن ضده في حرب ١٩٤٨، تلك المهمات العديدة تظل حاضرة في وعيه، إلا أن أحبّها إليه هي تلك التي يتحد فيها الوطني مع الإنجاز والخير العميم للناس، والتي استقر على مزاولتها في الفترة الأخيرة من حياته، في مهمات بناء وتأسيس عبر جمعية الشؤون الدولية ومؤسسة إعمار الكرك.

هذا الالتباس الذي يحسم وضعية الطبيب والوزير ورئيس الجامعة، ورجل التفاوض والأب والمربي ورئيس الحكومة الصلب، غير المبالي بعنتريات النواب المخالفين له، يقرر مساره الأوحد، الذي تدل عليه شهادة مقتضبة عن تلك المحطات في مذكراته التي صاغها باقتضاب وقلة في التفاصيل، خاصة في المحطات العملية، ونجده يتوسع في الطفولة وأيام الكرك والسلط، وكأن الحنين يبقيه بين الكرك ودمشق وما بينهما السلط.

شهادته، أو روايته الأولى عن تاريخ العائلة والأب وزواجه من الثانية «الشامية» الذي عُدّ تغريبًا عن قواعد العائلة، سيَبني له تاريخ «الفرد» الذي سيحظى بكينونته مبكرًا في مدرسة السلط حين تغرب مع شقيقه عبدالوهاب وابن عمه داود، هذا الحدث الفردي والفريد والمنعزل ربّما عن وحدة مسار السيرة الذاتية، سيغدو حدثًا «تاريخيًّا» بتأمينه شرطين كان يحوزهما: شرط نفسي «أخلاقي» يقوم على الذاكرة القوية الصادقة والصفة المحترمة، التي ستجعل من عبد السلام الأخ المطلوب لإخوته دومًا، والثاني في موقف فكري يقوم عنده على أن الفردي هو أحد مزايا الاجتماعي الذي سيطغى عليه، وهو المشارك والفاعل والشاهد الذي يتكئ على ذاكرة «إنسانية مرتاحة» نادرة لا تشيخ فيها التواريخ، ولا تتداخل بها الأزمنة، ولا تبهت الوقائع الصغرى والأمكنة وأسماء الأعلام، المعروفة وغير المعروفة، فهو قادر على الاحتفاظ بها ويصرّ على حضورها معه.

كان يُمكن لعبدالسلام المجالي الإفادة من المنهجيات الحديثة في علوم الإدارة والاستراتيجيات وخلوات رجال الاقتصاد، لكن للرجل مكانته الخاصة، وحصيلة رؤى جعلت منه قائدًا، وجعلته يطالب دومًا بتعيين القادة، ويفضلهم أكثر من الخبراء وذوي

الشهادات والسير الذاتية أو ناشري الأبحاث، وقد عاصر المجالي أوليات الإدارة العامة الأردنية وأسهم بكل تفاصيلها، وكان مبتعدًا عن التنظير وكلام الخبراء؛ إذ إن نزعته الواقعية، ونفوره التلقائي من السجال النظري والتسويف والوعود، وطول باعه في ما عاصره وعاشه، جعلته غير آبه بحجم الخصوم، بل بالعبرة النهائية عنده من أي عمل، وهي النفع الكبير للعباد والبلاد، باعتبار أن ذلك كله يقع في باب الباقيات الصالحات التي هي: «خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا» (الكهف/ ٤٦).

مع كلّ ما صار إليه المجالي من أقدار ومحطات، فإن ثقته بذاكرته النادرة هي القدرة على استعادة ما فعل وعمل وشارك به، فسيرته «الذاتية»، التي لا يستأثر فيها الطبيب ورجل الدولة، جعلته بكامل إنسانيته، تغري بمقاربتها كموضوع لبحث الفردي والأنوي عند طبقة النخبة السياسية في بلد مثل الأردن، وبمنهجيات بحثية عديدة، هي أكثر قدرة على قراءة ما سكتت عنه روايته المقتضبة والشحيحة للسيرة الذاتية، مما لا يمكن مقارنته بغيره، فكل تلك المحطات الغنية والتجارب المثيرة جعلته يُصبح في العام ١٩٩٥ عضوًا في مجلس الحكماء Interaction Council، بيد أن ذلك التعيين الشّرفي العالمي الذي جعله مع رؤساء أكبر الدول والحكومات، لم يبعده عن المحليات الوطنية ومتابعتها والإسهام بها.

الرجل هو الأسلوب، وعبدالسلام المجالي صاحب أسلوب في الإدارة والحياة، يبتعد عن التفاصيل، ولا يعتني بها، لكنه بقدر ما هو ديمقراطي ومُحاور بقدر ما هو مركزي، ومانح للثقة بالآخرين. يبدو للناظر إليه أول وهلة، جبلًا من الحزم والشدة والكبرياء، لكن مفازة الحديث أو المعاشرة تكشف لاحقًا عنه حبائل الود، وعن قلب كبير وروح نبيلة وحب للحياة، ونزوع للهدوء وعدم الالتفات للماضي أو التجارب. وهو حين يتقاعد من وظيفة يحترم ماضيه ولا يعود إليه مناكفة أو منادة، كما يفعل البعض من رغبة بالعيش في ماضيهم.

في سِفْر المودّات عند الحكيم عبدالسلام المجالي، كواتم صوت يمنحها الخَفر حماية وحرصًا منه لدرء الإفصاح بالكلام المباح. صمته أحيانًا، أو رغبته بتفسير ما يحدث من

جدل في قضايا وطنية وببصيرة واضحة، وإصراره على المشاركة في قول الحق لإصلاح أحوال البلد وعبر منبر جمعية الشؤون الدولية أو بمقابلة صحفية أو تلفزيونية، كل ذلك يُغلف بحضوره المحبّب والمشعّ، الذي كان أيضًا من صنع يده، ومن دأبه، ويمتزج بالمرح الذي يفصح عن ميل فطري فيه نحو مباهج الحياة والأريحية، والذي لم يكن يخبئه، ولم يفرّط به. ومع ذلك، باليقظة الفطنة، ومراقبة الذات والاستقامة في علائقه بالآخرين، كان الحكيم حذقًا، مقتدرًا على التكيف، مرنًا، وكان أيضًا عنيدًا، مترفعًا عن سفاسف القول، من غير أن يحَمِله عناده على مواجهة، أو على تراجع غير محمود، فظل دومًا منيرًا حكيمًا، ذا مقام مُبجلٍ!

هذا ما يخص سيرة صاحب هذا الكتاب، الذي انتدت لأجله مؤسسة عبدالحميد شومان بتقليد درجت عليه، فحضر فيه خيرة المتحدثين، من الأصدقاء والمحبين والمعاصرين لحياة وتجارب ومهمات دولة الدكتور عبدالسلام المجالي.

الهوامش

(١) عبدالسلام المجالي، من بيت الشعر إلى سدّة الحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٥ ط ٢، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١.

(٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٤) يعنون المجالي في سيرته فصلاً بعنوان: « قصتي مع البعث سحرني عفلق»، ص ٦٣.

(٥) مقابلة مع الدكتور عبدالسلام المجالي في مكتبه بجمعية الشؤون الدولية في عمان يوم الأحد ٢٦ أيار ٢٠١٩ الساعة ١١ صباحًا.

(٦) المجالي، من بيت الشعر، ص ٦٣.

(٧) مقابلة مع الدكتور عبدالسلام المجالي، مرجع سابق.

(٨) المجالي، من بيت الشعر، ص ١٣.

عبدالسلام المجالي:
المجال الأكاديمي

«يُولد المعلم معلمًا ولا يُصنّع»

د.«محمد عدنان» البخيت *

كان لي شرف أن أباشر عملي في الجامعة الأردنية سنة ١٩٧٢م، في بداية عهد الأستاذ المعلم الدكتور عبد السلام المجالي، وشهدتُ مع غيري من الزملاء مرحلة الإقلاع الجديد للجامعة، فلقد طبق نظام الساعات المعتمدة، وتحول بالجامعة من النظام الفصلي أو السنوي إلى تشغيلها على مدار الفصول، وزرع الجامعة بالكليات؛ فنقل كلية الشريعة من جبل اللويبدة ووطّنها في الحرم الجامعي، وبنى كليات الهندسة والطب والتمريض وطب الأسنان، وكلية الصيدلة وكلية الزراعة، وكلية الحقوق، وجعل للدراسات العليا كلية قائمة بذاتها، وعززها بعمادة البحث العلمي، وجمع مستشفى عمان الكبير إلى الحرم الجامعي، وأولى عنايته القصوى للجوانب التخصصية، فأسس عددًا من المراكز هي:

* مفكر ومؤرخ أردني بارز.

مركز الحاسبات الإلكترونية، مركز الاستشارات والخدمات الفنية والدراسات، المركز الثقافي الإسلامي، مركز البحوث والدراسات المائية، مركز الدراسات الاستراتيجية، مركز التقنيات التعليمية، مركز الدراسات والأبحاث الصوتية، المركز التعليمي لتنمية القوى البشرية في الحقل الصحي، أما مركز الوثائق والمخطوطات، فرسم له سياسته وهي جمع كل ما كتب بالعربية وما كتب باللغةِ الإنجليزية عن العرب والإسلام والمسلمين والحركة الصهيونية، وأصبح منذ ذلك اليوم من أكبر مراكز التوثيق في الجامعات العربية، وفي عهده الميمون كانت البدايات الأولى لمؤتمر بلاد الشام الدولي، الذي عُقد لأول مرة في نيسان ١٩٧٤م، وما يزال نشطاً إلى يومنا هذا، وأسس مطبعة الجامعة فانتظمت مواعيد صدور مجلتها دراسات شهريًّا، وكانت الجامعة تعج بالمؤتمرات العلمية المتخصصة، فنشط البحث، ونرنو بالبصر جنوبًا إلى ثغر الأردن ـ العقبة ـ فكانت المحطة البحرية، بالتعاون مع جامعة اليرموك، وأصبحت مركزًا بحثيًّا في العلوم البحرية، ونجح في استزراع الأسماك، وأنشأ مزرعة الجامعة في الغور، بالتوافق مع القوات المسلحة الباسلة، وكانت هناك مرزعة الموقر لخوض تجربة الزراعة في مناطق البادية، باعتماد الحصاد المائي، وتوّج كل أعماله ببناء مسجد الجامعة؛ الجامع الكبير لأسرة الجامعة ومجتمعها المحلي القريب منها والبعيد.

كانت عناية المعلم الكبير عبد السلام المجالي، أولًا وأخيرًا بالطالب، فكان يحرص على اللقاء بالطلاب في مواعيد معينة، وكان قد قسمهم إلى مجموعات، يلتقي مع كل مجموعة عضو هيئة تدريس إلى أن يتخرج الطالب، وتضم المجموعة الواحدة طلابًا من مختلف كليات الجامعة، فأوجد بذلك حالة وجدانية من الانتماء للجامعة، وتوسع في تشكيل الجمعيات الطلابية، وأندية الهواة والاختصاص، وكان هناك طلاب الخدمة العامة، وغالبًا

ما كان يتناول طعام الغداء في جناح الطلاب في مطعم الجامعة، الممون من مزارع الجامعة، وخبزها من معجنها، وتوسعت عنايته بالطلاب، فاختار الأوائل المتميزين، وشكّل منهم القيادة الدولية الواعدة، تلتقي ضمن مفهوم الجامعة الدولية، مع قادة العالم ومع نظرائهم من الطلاب في العالم، وأثمر ذلك كله المدرسة التي أسسها للقيادة الدولية في الحرم الجامعي. وكلنا يذكر أنه كان يحضر إلى الجامعة قبل الساعة السابعة صباحًا ويغادرها ليلًا، وكان يخص قسمًا من صباحه يتفقد المباني والمرافق العامة، من المتاحف والمكتبة والحدائق، تظللها أشجارها الباسقة تتماوج عندما تصدح الجامعة بنشيدها.

وأخيرًا، كان الدكتور عبد السلام يبدأ عمله الرسمي الساعة الثامنة صباحاً بلقاء العمداء أو مديري المراكز أو مدريري الدوائر، ويبسط لكل مسؤول، المشكلات التي تواجهه، في إطار عمله، ويناقش الحضور هذه القضايا ويخرجون بتصور مشترك، مدركين ما تواجهه الجامعة من مطالب وتحديات. ومثل هذا كان يتم مع أعضاء هيئة التدريس في كل كلية، على الأقل مرة في الفصل.

وهكذا أُديرت الجامعة بذهنية جماعية متجانسة، بعيدًا عن المركزية، فجاءت النتيجة كما يقول سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ...﴾

[الرعد: ١٧].

سيدي المعلم حفظك الله ورعاك،

يقول سبحانه وتعالى: ﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾

[الأحزاب: ٢٣].

الأستاذ الدكتور عبد السلام المجالي من الرجال الذين عندما يسأل الوطن عنهم في أيام المحن والصعاب، ينتفض شامخًا ويقول: ها أنا حقًّا، وأنت كما يعرفك الجميع، ونحن من تلاميذك، ما بدلت تبديلًا في أي يوم من الأيام.

الدكتور عبد السلام المجالي وُلد معلمًا وصقلته الأيام ليكون أيضًا قائدًا.

عطـــاء فائـــض خـــارج الـــحدود

د. رياض حمزة *

لئن اجتمعنا اليوم لتكريم أحد أبناء هذا الوطن العربي الكبير، فهذا يدلّ على عمق التقدير والوفاء الذي نحمله لشخص دولة أستاذنا الدكتور عبدالسلام المجالي، وهذه بادرة تستحق الوقوف أمامها، والإشادة بها، فنحن أحوج ما نكون لنخبر الأجيال الجديدة الطالعة، عن الشخصيات الفردية التي أعطت فأجزلت العطاء، ووهبت من غير منّة، وعملت فلم تكلّ سواعدها، ولم تملّ عقولها النيّرة... وهذا مثار حيرتي في هذا المقام.

فكم يصعب على المرء منا أن يقف أمام القامات السامقات الشامخات، ليقول ما يلخص عطاء ثريًّا يمتد عمرًا، في دقائق معدودات، وأن يحيط بهذه الشخصيات بما يعطيها حقّها،

* رئيس جامعة البحرين.

والأصعب من هذا وذاك، أن يجد من الكلمات والعبارات ما يعطي هذه الشخصيات حقها.. وإن كانت الشخصيات الكبيرة لا تنتظر الكلمات، فهي تشعر – ولا شك – بصدق التقدير، وبهالات المحبة التي تحيط بها أينما حلّت.

وإذا أردنا مناداة هذه القامة، فأي الألقاب نختار لها، وأي المناصب ننتخب؟ فلقد مرّ دولة الرئيس الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي، بالعديد من المناصب المهمة والدقيقة، طبيبًا، وضابطًا، وأستاذًا، ورئيس جامعة، ورئيس وزراء، والعديد من المهمات والعضويات بين هذه الصفة وتلك... وأبلى فيها جميعًا أحسن البلاء، فبذر ما حصده الآخرون من بعده... استكمل أعمالًا، وأنشأ أخرى...، ولكن عطاءه قد فاض إلى خارج الحدود والأطر... ولا غرو، فالأردنيون مدماكٌ أساسٌ من مداميك العروبة، ممن يؤمنون بعمق، أن بلاد العُرب بلادهم وأوطانهم حقيقة، وأن الأرض العربية لا تحدّها الحدود،... لذا، مضى دولته في ما مضى فيه الأوّلون، وعلّم من أتى بعده ولحق به أن يشيد البناء حيثما حلّ، وأن تعشوشب الحقول وتخضرّ أينما توجّهتْ ركائبه.

وعندما أقول إن هذا العطاء يمتد عمرًا، فإن الفترة التي عاشها دولة الرئيس ـ موسوعي التجربة والثقافة ـ عبدالسلام المجالي، هي أهم فترات بلاده الأم، المملكة الأردنية الهاشمية؛ إذ من حسن الطالع أن يرافقها دولته خطوة خطوة، ويشهد سنوات التأسيس طفلًا، وسنوات الاستقلال والنضج وهو شابٌّ جامعي، منطلقًا بعد ذلك في المشاركات متعددة الأوجه في العطاء الوطني.

ولئن كانت العطاءات الطبية والإدارية لدولة الرئيس الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي كثيرة ومتنوعة، فإنني، وبحكم وظيفتي رئيسًا لجامعة البحرين، سأنتخب للحديث، في هذه الدقائق، بعضًا من أهم الأدوار الجامعية لدولته، وهي الأدوار الممتدة من إيمانه الراسخ بأهمية التجديد والتطوير في العمل الجامعي، إدارة ومساقات علمية... وهو رائد من أبرز

رواد التحديث في العمل الجامعي، وفي طريقة الأخذ بالنظم الحديثة في احتساب الساعات الجامعية المعتمدة للمساقات العلمية، فتبعته بعد ذلك جُلّ الجامعات العربية الأخرى... وإن نسينا، فلا ننسى أن دولة الرئيس أحد المدافعين بصلابة وبإيمان لا يتزحزح عن وجوب استقلال الجامعات، بوصفها منارات وضّاءة لإنتاج المعرفة بشكل حرّ، استقلالية لا تذكرّنا إلا باستقلالية القضاء... فأهمية الاستقلالية هنا لا تقلّ أبدًا عنها هناك.

لقد طوّرت البحرين تجربتها التعليمية، وتطلعت إلى أن تكون لها كيانات أكاديمية أكثر تطورًا، وأعمق أثرًا من المعاهد والكليات المهنية، فأسست الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية في العام ١٩٧٨، وأتى اختيار دولة الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي، ليكون عضوًا في مجلس أمناء هذه الكلية، في التشكيل الثاني لمجلس الأمناء في العام ١٩٨٢، وهو المجلس الذي ما إن قاربت فترة ولايته على الانتهاء، حتى كان قد هيّأ هذه الكلية، وزميلتها كلية الخليج للتكنولوجيا، لتنضمّا معًا في إطار جامع واحد... وهو جامعة البحرين.

فبعد أكثر من عشرين عامًا من تجربة البحرين في التعليم ما بعد المدرسي، وكان تعليماً على هيئة معاهد وكليات متناثرة، تضافرت إرادة الرواد آنذاك لأن تكون للبحرين جامعتها الوطنية التي تمنح الدرجات العلمية المختلفة، لتماشي متطلبات العصر، ولتحاكي التجارب المتقدمة في هذا الشأن، فكانت الجامعة الوطنية، وعلى رأسها رجال آمنوا بالوطنية، وكان دولة الرئيس الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي، من ضمن هذه الكوكبة، عضوًا في مجلس أمناء جامعة البحرين منذ تأسيسها في العام ١٩٨٦م ولفترة امتدت حوالي عقد من الزمان.

ومن ناحية أخرى، كانت الجامعة الأردنية، وما تزال، واحدة من أهم الجامعات العربية الرصينة، التي أهدت إلى الفضاء الأكاديمي والعلمي والثقافي العربي، نجومًا من خيرة الأسماء اللامعة... كلّ في مجاله.

ويأتي دولة الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي، رئيس الجامعة الأردنية للدورة الثانية،

وهو إلى الآن، أطول رؤساء الجامعة الأردنية رئاسة، ليكون عضوًا أيضًا في مجلس أمناء جامعة البحرين، هذه الجامعة الناهضة، التي تحتفل العام المقبل مع باقي مؤسسات الدولة في مملكة البحرين، بمرور ١٠٠ عام على انبلاج نور التعليم النظامي في هذه الجزيرة الصغيرة الوادعة.

لقد واكب دولة الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي، جامعة البحرين وهي في كلياتها الأربع الأولى، واطلع على حرص قيادة البحرين الحكيمة على دعم التعليم الجامعي، وعاصر وقتًا كانت فيه الجهود مضنية لتوحيد أنظمة الكليتين المؤسستين للجامعة، وشهد فترة نموّ أعداد الطلبة الذين أخذوا يقبلون على التعليم الجامعي الذي كان لفترة طويلة يعني السفر إلى الخارج والاغتراب، وهو الأمر الصعب خصوصًا للفتاة البحرينية في ذلك الوقت.

إننا في جامعة البحرين، نُرجع الأفضال لأهلها، وأنتم من بعض أهلها، فنُكبر لكم هذا العطاء والدّأب، ونقدّر هذه المساهمة الرائدة في مسيرة التعليم في بلدكم الثاني مملكة البحرين، سواء إسهامكم في جامعة الخليج العربي أو في جامعة البحرين التي كان لها شرف استضافتكم في مؤتمر البحرين الدولي، في ربيع العام ٢٠١٣م، لتلقوا في هذا المؤتمر واحدة من أهم أوراقه التي أنارت المشهد العربي والدولي العام، في خضم الأوضاع المدلهمة التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

وإنه ليشرفني يا دولة الرئيس، يا صاحب الأيدي البانية، والفكر المُنير والمستنير، أن أبشّركم بصرحكم الذي شيدتم، وزرعكم الذي بذرتم، وطريقكم الذي شققتم، بمعيّة ثلّة من خيرة الرجال، فإن جامعتكم، جامعة البحرين، وقد أسستم لخمس كليات فيها، حينما كان آخر مجلس أمناء شاركتم فيه العام ١٩٩٥م، قد تضاعف عددها إلى عشر كليات، وتضاعف عدد طلبتها اليوم أزيد من أربع مرات عن مرحلة التأسيس؛ ليصل إلى قرابة

ثلاثين ألفًا، وصار من خريجيها الوزراء والمديرون والمسؤولون، وأينما تولوا وجوهكم في بلدكم الثاني البحرين، تجدوا خريجي هذه الجامعة وقد شقوا طريقهم بتمكن وثقة، بما يجعلكم تفخرون بهم، وبعطائهم.

شكرًا لأنكم سبب اجتماعنا في هذا اليوم الأغر... شكرًا لكم بحجم عطائكم الذي لا ينضب، والذي ما نزال ننهل منه... شكرًا لكل المشاعل التي أوقدتموها في طريق العلم والتعليم العالي... وشكرًا ألف شكر لمؤسسة عبدالحميد شومان، التي أبت إلا أن تترجم الوفاء وتجسّد معانيه في هذا الجمع الكريم.

دمتم.. ودام التواصل العروبي بيننا

أوفياء أبد الدهر...

أشقاء أبد الدهر...

أشقاء أبد الدهر...

عندما تجتمع الرؤية والجرأة وحبّ الوطن

د. هند غسان أبو الشعر *

يسعدني، ابتداء، أن أشارك في احتفاء مؤسسة عبد الحميد شومان بضيفها لهذا العام ٢٠١٨ م، دولة الدكتور عبد السلام المجالي، ويسعدني أيضًا، أن تكون ورقتي للحديث عن جانب محوري في شخصية دولة المجالي وفعالياته، بقراءة دوره وزيرًا للتربية والتعليم، وهو الجانب الذي يضيء رؤيته وجرأته وحبه العميق للوطن، وسأتوقف عند محطات مفصلية، حرصًا على الوقت والمنهجية، خصوصًا وأنني أتحدث بحضور النخبة والخيرة من على منبر يحترم الطاقات ويكرمها.

تقوم مصادر ورقتي هذه، على مقابلة ثرية أجريتها مع دولته لأسمع منه، قبل أن أقرأ عنه، وحرصت على استدعاء ذاكرتي، في

* أديبة أردنية وأكاديمية ومؤرخة.

أثناء عملي في وزارة التربية والتعليم، في التعليم بمدارس ثانوية أول الأمر، ثم انتقالي السريع لإدارة مدارس ثانوية كبيرة في مدينة الزرقاء، حيث الخليط السكاني المميز، في زمن صعب من تاريخ الوطن، أما المصدر الثالث فمذكرات الدكتور المجالي، وما تم توثيقه، مسموعًا ومكتوبًا ومرئيًّا، عن دولته، وهي مصادر مباشرة ومتنوعة أعطتني الفرصة للمشاركة في هذا الاحتفاء.

وللحق، فإنني لم أستطع التخلص من حاستي التاريخية التي تلاحقني وأنا أكتب عن تاريخ الشخصيات، وتلزمني بالمنهجية؛ لأن ما أقدمه شهادة على زمن، وعلى قيادة تربوية وفكرية، حفرت عميقًا في العمل المؤسسي، سواء في المؤسسات العسكرية أو المدنية، وفي مصير الوطن ومقدراته.

بناء المجالي الشخصي والفكري والمهني:

هذه المعادلة هي التي صنعت شخصية لا تنسى في تاريخ الأردن، فهو ابتداء من أسرة معروفة، مكنته من الحصول على فرصة بناء معرفته، سواء في المدارس أو الجامعات، ثم إنه أفاد من انتمائه المبكر للمؤسسة العسكرية، حيث الخبرة الطبية والمعرفية والإنسانية، والأهم من كل هذا، الوطنية في زمن بناء الدولة الأردنية، ومن عناصر هذه المعادلة في بناء الشخصية قربه من صانع القرار.

لقد حمل المجالي هذه العناصر كلها بجرأة العسكري وقلبه، وبخبرة الطبيب الذي يعرف موطن الداء، ويعرف كيف يختار الدواء، وهو يدخل أروقة أخطر الوزارات وزيرًا للتربية والتعليم، وبهذه المعادلة تمكن المجالي من أن يحفر بعمق في تاريخ هذه الوزارة، وسأقدم رؤيتي لدوره وزيرًا للتربية والتعليم، في المحاور الآتية، لئلا يسبقني سيف الوقت:

أولًا: لم يسبق أن تنبهنا لدراسة دور الوزراء؛ لتقييم الدور المؤسسي لكل منهم، إن الداء في حياتنا يكمن في الخلل الإداري، وفي الصورة التقليدية للقيادات الإدارية، سواء أكانت في الحقل التربوي أم الحقول الأخرى، ومن هذه القناعة التي أؤمن بها بشدة، أنطلق لتقديم رؤيتي لقيادات وزراء التربية والتعليم قبل المجالي وبعده، فقد بدأت القيادة التربوية مع نشوء الدولة، بتسلم مظهر بك أرسلان عمله (مشاورًا للمعارف) في ١١/ ٤/ ١٩٢١م، وجاء بعده أديب وهبة مديرًا للمعارف، وعلي بك خلقي ناظرًا للمعارف، وبدءًا بسنة ١٩٣٩م عرفت الإمارة منصب (وزير المعارف) حتى العام ١٩٥٦م، عندما تحول وزير المعارف إلى وزير التربية والتعليم، وقد مرّ على التربية والتعليم قبل المجالي ٣٨ وزيرًا، وجاء بعده ٢٩ وزيرًا، كان منهم قبله سبعة وزراء تولوا رئاسة الوزراء، وبعده أيضًا أربعة وزراء تربية تولوا رئاسة الوزراء، في إشارة واضحة لخطورة وأهمية هذا الموقع الذي يقود مصير الوطن ويبني الأجيال، وللمفارقة فإنه لم يخطر على بال أحد، أن يقوم بدراسة دور هؤلاء في إدارة التربية، وبالتالي في إدارة مستقبل الوطن، على الرغم من عشرات الجامعات في وطننا، وآلاف الرسائل الجامعية.

ثانيًا: يبدو أن للدكتور المجالي عشقًا خاصًّا بالمهن التي تقوم على العطاء ومحبة الناس، أعني الطب والتعليم والتمريض، وهي كلها تتصل بالعمل الميداني، لذلك لم يتأخر في قبول حقيبة التربية والتعليم، وهو الذي شغل قبلها مواقع سيادية، منها قائد المستشفى العسكري ووزير الصحة، ورئيس الجامعة الأردنية؛ ليصبح من العام ١٩٧٦م حتى العام ١٩٧٩م وزيرًا للتربية والتعليم، وليقود الوطن، في ما بعد، في مفاوضات السلام، وليصبح رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع، فما الذي قدمته كلّ هذه المواقع القيادية للدكتور المجالي، القائد التربوي المتميز؟

الوعي المسبق والقرارات الحاسمة:

أخبرني الدكتور المجالي في جلسة طويلة في مكتبه، في (جمعية الشئون الدولية) أن حبّ التعليم راسخ في تكوينه، وأنه قبل أن يكون وزيرًا للتربية والتعليم، كان على اطلاع على حال التعليم، من خلال عضويته في مجلس التربية، وأنه كان يشعر بالانزعاج من المسائل الآتية:

١. العلاقة بين الطلاب أنفسهم

٢. العلاقة بين الطلبة والمعلمين

٣. العلاقة بين المعلمين والطلاب والمجتمع

٤. نظرة المجتمع إلى المؤسسة التربوية

وهذا يعني، أنه جاء إلى الوزارة ولديه خطة عمل واستراتيجية واضحة المعالم في عقله، وفي هذا تفسير لعمق التغيير الذي أحدثه، وقد أختصر فلسفته في إدارة التغيير بقوله: «التعليم يعلمّ السلطة والتسلطّ»، ولذلك كان يريد خلق البيئة التي تغيرّ .. وللحق فهذه مقولة خطيرة لكنها صحيحة، ويجب أن نفكر فيها كثيرًا .. نعم التعليم سلطة تغير العقول والسلوك، وهو ما لا يفهمه عادة من نسلمهم القيادات التربوية في الميدان، فما هي التغييرات التي أقدم عليها الدكتور المجالي بجسارة العسكري، ووعي الطبيب الذي يحمل الرحمة والدواء في آن معًا؟

يمكن تصنيف التغييرات التي خططّ الوزير المجالي لإحداثها في وزارة التربية والتعليم بصورة آنية مباشرة، وأخرى بعيدة المدى، فقد كان يريد تأكيد احترام مهنة التعليم، وهو هدف بعيد المدى، فسره بملاحظته بضرورة تحويل المدرسة إلى مؤسسة تخدم المجتمع، وتفرض بذلك احترام المهنة بين الناس، سواء في القرى أو في المدن، باستغلال أبنية وزارة

التربية والتعليم، وفتحها أندية للمجتمع بعد الدوام؛ لتكون مرافق المدرسة في خدمة المجتمع، ولتكون المدرسة في القرية أنموذجًا لتعليم الارتباط بالأرض، عبر احترام العمل اليدوي، وأن يكون المدير والمعلم قدوة في الميدان.

أما على صعيد العمل الأكاديمي، فقد أحدث الوزير المجالي تغييرات جوهرية بدأت باعتبار السنة الدراسية فصلين، وقسمة الكتاب إلى جزأين، وبجعل الامتحانات، تبعًا لها، تتوزع على نصف الفصل ونهايته، بحيث توزع العلامات على ٣٠ ٪ لنصف الفصل، و٤٠ ٪ لنهايته، ويترك للمعلم باقي العلامة لتوزع على نشاط الطالب وبناء معرفته، وطلب الوزير من الميدان وضع أسئلة استنباط وليس أسئلة حفظ، وهذا يمثل رؤيته للتعليم، فهو يرى أن المناهج أطول من اللازم، وأنها تركز على التفاصيل، وتم، بناء على ذلك، تغيير توزيع الحصص، ما أثار حفيظة التقليديين؛ لأنه يرى أن التعليم في كل مادة لا ينطلق من التفاصيل والاختصاص، بل من الفائدة وتوظيف المعرفة.

إدارة التربية والتعليم والمناهج:

في استشارة أصحاب الرأي الذين عاصروا الدكتور المجالي وزيرًا للتربية والتعليم، يمكن الوقوف عند رأي الميدان في مرحلة إدارته للفعل التربوي، ونلخصها بما يأتي:

١. كان وزيرًا ديمقراطيًّا يستمع ويستشير، ويتعلم مما يسمع من الإدارات التربوية في الميدان.

٢. آمن بديمقراطية التعليم، ففتح أبواب المدارس للدراسات المسائية لمن فاتهم الانتظام بالدراسة، وأشغل بذلك مباني المدارس المغلقة بعد انتهاء الدوام، وأفسح المجال لفئات المجتمع، وخاصة النساء، باستعادة فرصة الدراسة، وأعطى للمعلمين مصدر

دخل إضافي، وقد التحق بالدراسات المسائية آلاف المنقطعين، ووصل بعضهم إلى الجامعات.

٣. اهتم بتأهيل المعلمين في المجال التربوي؛ ليحصل المعلم على دبلوم تربية يساعده على فهم دوره، وزيادة الوعي بأهمية التأهيل التربوي، وتحسين الدخل في مرحلة صعبة تراجع فيها دخل المعلم، وأثر هذا على هيبته التقليدية في المجتمع.

٤. ابتعد عن الروتين الإداري، وكان مرنًا وميدانيًّا، لذلك كان يعتمد في أحكامه على زياراته الميدانية للمدارس، وكان يحرص على مراقبة مستوى النظافة والصحة فيها، وهو أمر مفروغ منه بحسه كطبيب، ومن موقعه السابق وزيرًا للصحة، حيث أصبحت المدارس في عهده أكثر عناية بالمرافق الصحية والنظافة والحدائق المدرسية.

٥. عرف بجرأته وعدم محاباته لفئة على حساب أخرى في التعيينات، ولم يرضخ للقوى السائدة قبله بتفضيل جماعات المنضمين لحزب الإخوان المسلمين، وقد اتضح هذا في البعثات التي كانت أحيانًا تعطى حسب معايير حزبية، وهو ما يحسب له في نزاهة إدارته للفعل التربوي.

٦. كان موضوع إدارة المناهج وتمرير السيطرة الحزبية، بتعيين بعض المحسوبين على جهة ما، ومحاولة صبغ المناهج المدرسية بصبغة تخدمهم، هي المعيار لقوة أو ضعف الوزير، وهي مسألة تحتاج إلى دراسة أوسع، لكن عهد الوزير عبد السلام المجالي لم يكن طويلًا، ولذلك فإن التغيير في المناهج، مادة وقيادات، لا يمكن تلخيصها في هذه العجالة، وكان واضحًا في زمن سابق على الوزير المجالي، أن المناهج كانت حكرًا على التربويين المحسوبين على الإخوان المسلمين. وللحق، فإن الدكتور عبد السلام كان موضوعيًّا وحازمًا وجريئًا، ولم يسمح بتحكم فئة بالإدارة التربوية والمناهج، وكل هذه المحاور تحتاج إلى ندوة خاصة؛ نظرًا لأهميتها ودورها.

إن هذه الوزارة السيادية تحتاج إلى وزراء يملكون الرؤية والجرأة، وحب العمل الميداني، والقدرة على إحداث التغيير ومتابعته، وقد مرّ عليها وزراء أداروها بطريقة الموظف الذي يدير عملًا تقليديًّا، فمروا لذلك مرورًا عابرًا، ولم يتركوا أثرًا، ونسيهم الميدان، أما دولة الدكتور عبد السلام المجالي فهو، بروحه القيادية، وهيبته العسكرية، ومواطنته وحزمه وجرأته، فقد جعل من قراراته حالة تستحق التقدير، وأتمنى أن نجد دراسات موضوعية وأكاديمية تتولاها كليات التربية في جامعاتنا؛ لدراسة دور وزراء التربية في قيادة هذه الوزارة السيادية التي تصنع الوطن.

وختامًا، لمؤسسة عبد الحميد شومان الشكر على التفاتتها الطيبة بتكريم هذه القامة الوطنية، التي خدمت الوطن وحفرت بعمق في الوجدان، وأدارت المؤسسات بروح المواطن الذي يحب الأرض حبًّا حقيقيًّا.

عطـــــاء الـمجالي ومساهماتـــه الأكاديميـــــة فـــي الإمـــــارات

د. بشير شحادة *

عندما نتحدث عن دولة الأستاذ الدكتور عبدالسلام المجالي، نجد أنفسنا أمام شخصية متميزة في مجالات عديدة، فالباشا هو الطبيب والأكاديمي والسياسي.إن حصاد عمله في هذه الميادين عديدة وعظيمة، ويحق له أن يفخر بما أنجز. ذاع صيته في أرجاء المعمورة، وكنت أسمع عنه كأي عربي عرفه أكاديميًّا وتربويًّا، من إنجازاته في الجامعة الأردنية، ووزارة التربية والتعليم، ومن كونه طبيبًا ناجحًا في ممارسته وقيادته أكبر مؤسسة طبية في المنطقة، وسياسيًّا محنكًا لتقلده مناصب ومهام سياسية في المملكة.وبحكم أنني مغترب ولم أتشرف بالخدمة العامة أو الخاصة على أرض المملكة الأردنية الهاشمية الحبيبة، فقد تشرفت باللقاء الأول والتعرف إلى الباشا منذ ما يقارب الربع قرن، خلال مؤتمر «ماذا يريد رجال الأعمال وأهل

* أكاديميّ عامل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفعاليات من التربويين»، الذي عقد تحت رعاية معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وكان دولته المتحدث الرئيس في المؤتمر، وكنت رئيس اللجنة التنظيمية حينها، وتكرر اللقاء بدولته في المؤتمرات والندوات العلمية التي كانت الهيئات والمؤسسات الأكاديمية والتربوية الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة تدعوه إليها؛ ليكون متحدثًا رئيسًا فيها، ولقد وجدت له في منطقة الخليج العربي، عمومًا، مريدين ومحبين لشخصه، ولطرحه الاستراتيجي المتميز؛ للتقدم بمسيرة التعليم والحفاظ على جودته، وتخريج كفاءات قادرة على تحمل مسؤولياتها والسير قدمًا بدولها. وسأعرض خلال هذا الملتقى، بعضًا من الأنشطة الأكاديمية والتربوية للمجالي على أرض الإمارات، والتي شهدتها بحكم عملي في الجامعة، ومرافقتي دولته في غالبية هذه الفعاليات.

لجنة تحديث تعليم اللغة العربية ـ دبي

جاء تأسيس هذه اللجنة لتحديث تعليم اللغة العربية ضمن حزمة من المبادرات النوعية التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ـ رئيس الوزراء ـ حاكم دبي؛ للحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع، حيث شملت إطلاق ميثاق للغة العربية يهدف إلى تعزيز وضع اللغة والتركيز على مكانتها في المجتمع، وتعزيز استخدامها في الحياة العامة.

وتضم اللجنة مجموعة من الخبراء والمفكرين والشخصيات المرموقة على مستوى الدولة، وعلى المستويين العربي والعالمي، بينهم أكاديميون وخبراء وإعلاميون.

وكان من مداخلات دولته في اجتماعات اللجنة:

أكد عبد السلام المجالي عضو اللجنة، مقولة لشكسبير: «إذا أحببتها فلن تستطيع أن تراها»، لماذا؟ لأن الحب أعمى، وهذا هو حالنا مع لغتنا العربية، نحن نحبها وحسب،

جانب من اجتماعات لجنة تحديث تعليم اللغة العربية في دبي

وهو ما يجعلنا نعمى عنها وعن مشاكلها الحقيقية في الزمن المتغير، فلا نحس بها وبما تطلبه حتى تواكب العالم المتسارع النمو، وكل ما نفعله ما هو إلا موجات من ردود أفعال نبتغي منها أن ترضينا نحن جماهير الباحثين والمتأملين، وتمنعنا من الشعور بإثم التقصير. أما هي لغتنا فآخر ما تلقته وتتلقاه حلول افتراضية وخط بالرمال في تيه واقع لم يحسن الباحثون تشخيصه، فأخفقوا في طرح الحلول الناجعة لمشاكله.

من أنشطة د. المجالي في دبي

مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية – أبوظبي

تحت رعاية الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عقد المركز المؤتمر السنوي حول مرتكزات التعليم المدرسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة من ٣ إلى ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، وقد كان المجالي متحدثًا رئيسًا في المؤتمر.

وتناقلت وسائل الإعلام المختلفة مداخلة دولته، وأذكر هنا ما كتبه الكاتب الإماراتي عادل محمد الراشد، في صحيفة «الإمارات اليوم» التي تصدر في دبي:

المعلم سلطة والكتاب عصاه!

« ما يزال الطالب في العالم العربي ينظر إلى المعلم على أنه سلطة، وأن الكتاب هو أداة لهذه السلطة.. هكذا وصف الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس وزراء الأردن الأسبق، خلال مؤتمر التعليم الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، حالة التعليم في الوطن العربي، وهو يلقي اللوم على مخططي السياسات التعليمية؛ لتركيزهم على الشق التعليمي وإهمالهم الجانب التربوي، واصفًا التربية بأنها مقومات وسلوك واستخدام معرفي من أجل الحياة.

وربما لم يسعف وقت المؤتمر الدكتور المجالي للتفصيل حول الصورة السلطوية التي تكونت عن المعلم في العالم العربي وأسباب حدوثها، ولكن الواقع في الوطن الكبير يشرح بصورة قد لا تحتاج إلى الكثير من الجهد، كيف أن السلوك السلطوي نمط سائد وسلوك تراتبي، يبدأ من الأعلى ويتدرج نحو الأسفل كل حسب موقعه، فالمعلم الذي يمثل إرادة سلطوية على الطالب يخضع هو الآخر لإرادة سلطوية أعلى منه، وهكذا حتى تصل إلى المستويات العليا، لذلك يبدو السلوك السلطوي أو التسلطي جزءًا من ثقافة تراكمت واستشرت في كل ميادين العمل، وليس في ميدان التربية والتعليم فحسب، ولكن آثارها في المدرسة تكون أكثر فتكًا وأشد إيلامًا عندما تنتج عنها مخرجات تزرع شعورًا متناقضًا داخل الشخص الواحد؛ شكوى من التسلط ورغبة في ممارسته في الوقت نفسه!

وربما الأكثر بشاعة في هذه الصورة، أن يتحول الكتاب المدرسي إلى أداة بغيضة ومكروهة لدى الطلاب، باعتبارها تمثل عصا السلطة، وربما لهذا السبب انسحب الشعور من الكتاب المدرسي ليشمل الكتاب بشكل عام، وبالتالي القراءة التي هي مفتاح عالم المعرفة.

جامعة عجمان

جامعة عجمان هي أول جامعة خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وصدر تأسيسها بمرسوم أميري من حاكم عجمان عام ١٩٨٨ ، وقد شهدت مراحل تأسيس هذه الجامعة التي كانت تضم في فترة من عمرها ما يزيد على ١٠٠٠ طالب وطالبة، ولقد كان للدكتور المجالي دور محوري ومهم في تقدم الجامعة، من خلال عضويته في مجلس الأمناء، والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية التي نظمتها الجامعة.

وعند تشكيل أول مجلس امناء للجامعة، تم ترشيح شخصيات محلية وعالمية ذات مكانة أكاديمية واجتماعية مرموقة، وحيث إنني كنت أحد المسؤولين في الجامعة، فقد

تم عرض أسماء المرشحين على الشيخ حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى للأتحاد حاكم عجمان؛ للموافقة على القائمة النهائية واعتمادها، وقد أبدى سموه رغبته وحرصه على دعوة الدكتور عبدالسلام المجالي للأنضمام إلى المجلس، ووجه للاتصال بدولته وعرض الأمر عليه، وتم بالفعل إصدار مرسوم أميري بتشكيل أول مجلس أمناء للجامعة برئاسة صاحب السمو الحاكم، وكان دولة المجالي عضوًا فيه.

جانب من أنشطة الدكتور عبدالسلام المجالي في المؤسسات الأكاديمية بالإمارات

لقاءات و زيارات للدكتور المجالي في الإمارات

مع الشيخ حمد بن محمد الشرقي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الفجيرة

مع الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان

مع الشيخ نهيان بن مبارك في حفل رابطة خريجي الجامعة الأميريكية في دبي

مع معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان بحضور الشيخة نجلاء القاسمي

مع الشيخ نهيان بن مبارك بحضور د. فاروق الباز ود. فاروق شوشة

مع الشيخ نهيان بن مبارك بحضور الأمير كييوم ولي عهد دوقية لوكسمبورغ وولية العهد الأميرة ستيفانيل

مع رجل الأعمال الإماراتي سعادة خلف الحبتور

لقاء في جامعة الحصن

لقاءات في جامعة زايد

جانب من لقاءات الدكتور عبد السلام المجالي بأصدقائه من الأكاديميين الأردنيين والعرب في الإمارات

عبد السلام المجالي:
مجال الخدمات الطبيّة

المجالي رجل الخدمات الطبية الملكية

د. يوسف القسوس *

في تاريخ الشعوب، رجال حباهم الله رجاحة العقل، وحسن التفكير، وبعد النظر، والقدرة على استشراف المقبل من الأيام، وفهم معطيات الحاضر، واستخلاص العبر من الأحداث، ما جعلهم أهلًا للقيادة، فكانوا، على الدوام وفي مختلف مواقع المسؤولية، موضع الإعجاب والتقدير، ومن هؤلاء دولة الدكتور عبد السلام المجالي.

إن الحديث عن الدكتور عبد السلام المجالي هو حديث عن شخصية أردنية، وقامة من قامات الوطن، وأنموذج لرجل دولة فرض نفسه، ودوّن اسمه في الحياة السياسية والأكاديمية والعسكرية باقتدار وكفاءة، فكان أحد رجالات الأردن الذين أسهموا في بناء الدولة الأردنية، ونهضتها وتقدمها، في شتى المجالات، وهو من أولئك

* مدير الخدمات الطبية الملكية السابق.

الذين شهدوا مراحل وأحداثًا مهمة مرّت بالأردن، وكانت له أدوار مميزة خلف قيادة الصيد من ملوك بني هاشم، أثبت خلالها قدرته على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، وبعضها كان في الزمن الصعب.

أما على المستوى الشخصي، فدولة الدكتور عبد السلام المجالي واضح الحديث والرؤية، يمتلك بعد نظر ثاقب، لا يقبل الحلول الرمادية، التي تندرج رماديتها بين الأبيض والأسود، فهو صاحب قرار وجدية في العمل، يعامل من يعمل معه حسب أدائه وعطائه وكفاءته، ويقف على مسافة واحدة من الجميع تخلو من الحقد والانتقام في العمل، الوقت عنده مقدس، يقبل الرأي والرأي الآخر، فهو مستمع جيد، هادئ الأعصاب، أبويّ التعامل، ومن صفات دولته كذلك التواضع ودماثة الخلق، وطيب الكلام، ومصداقية الحديث، وقوة الشخصية، شفاف في التعامل، برامجيّ لا رجل فزعة أو هبّة، يؤمن بالعمل والإنجاز المتقن، يعالج المعضلات بروح المسؤولية الوطنية التي يتحلّى بها رجل الدولة، ولا يسعى إلى شعبية رخيصة أو دعاية سرعان ما تزول استرضائيًا، يتميز بذاكرة قوية وقدرة مدهشة على تذكر الأحداث وسردها بموضوعية، يحظى بإجماع الأغلبية حتى من يختلفون معه في الرأي، فآمن كل من عرفه بأنه الأردني المنتمي لقيادته ووطنه، الوفيّ لرسالة الأمن والاستقرار والتنمية والتحديث التي شهدها الأردن، فكثيرون هم الذين يقولون فيك ما تستحق دولة أبا سامر، وما تستحق كثير ويليق بك.

وعلى المستوى الرسمي، فقد تحمل دولة الدكتور عبد السلام المجالي المسؤولية في سن مبكرة من حياته، وكانت له الريادة في أكثر من مجال، حيث تسلم دفة المسؤولية في الخدمات الطبية الملكية عام ١٩٦٠، وكان لي الشرف أنني قابلت الدكتور عبد السلام عند التحاقي بالخدمات الطبية الملكية، ويكفي دولته فخرًا أنه كان أول من أنشأ نظام التأمين الصحي لأسر ضباط القوات المسلحة الأردنية/ الجيش العربي وأفرادها، وهو من قام بشراء الأرض

التي تقع عليها مدينة الحسين الطبية حاليًا، وأول طبيب يرأس الجامعة الأردنية وينشئ كلية الطب فيها، ويدخل نظام الساعات المعتمدة في الجامعة، وأول من راودته فكرة المؤسسة الطبية العلاجية، وتوحيد الطب العلاجي في القطاع العام منذ أن كان مديرًا للخدمات الطبية الملكية، كما أنه أول رئيس وفد أردني إلى مفاوضات السلام، وأول رئيس وزراء لم يغضب أو يحرد بعد خروجه من الحكم، فيفتح الملفات ويهاجم من أخذوا مكانه، وأول رئيس وزراء يكرس مبدأ السلطات ولا يشرك نوابًا في حكومته.

أما الحديث عن المسؤوليات التي تسلمها الدكتور عبد السلام المجالي فيطول ويطول، لكنني سأركز على ما قدمه للخدمات الطبية الملكية، وأترك باقي الجوانب لزملاء آخرين.

في عام ١٩٦٠، عندما عيّن الدكتور عبد السلام المجالي مديرًا للخدمات الطبية الملكية، وبعد تسلمه مهامه، بدأ العمل بإنشاء التأمين الصحي العسكري (مشروع العائلات). ولأن هذا الأمر يتطلب توفير خدمات تمريضية، فقد كرّس دولته جهده لتوظيف ممرضات على مستوى عال من الخبرة والكفاية، ورأى أن عليه أن يمحو الذهنية السلبية في المجتمع حول مهنة التمريض، فعمل على استقدام الممرضات الأجنبيات للعمل في الخدمات الطبية الملكية، وشرع بإنشاء كلية الأميرة منى للتمريض عام ١٩٦٢، وكان عدد خريجي الفوج الأول فيها ثماني ممرضات، علمًا أن هذه الكلية كانت كلية التمريض الثانية على مستوى المملكة، وهي الآن كلية جامعية تتبع جامعة مؤتة، كما بدأ العمل، في عهده، ببناء مستشفى إيدون العسكري (الأمير راشد حاليًا)، ثم مستشفى الزرقاء الميداني (الأمير هاشم حاليًا)، وإقامة مستشفى ميداني في كل من رام الله، ورفيدا في نابلس، ومستشفى في الكرك (الأمير علي حاليًا)، كما بدأ دولته التفكير بإنشاء المؤسسة الطبية العلاجية، التي تهدف إلى تجميع الطب العلاجي المدني والعسكري والجامعي في مؤسسة واحدة، وقام بإعداد الدراسات لهذا المشروع منذ ذلك الوقت إلى أن وصل إلى رئاسة هذه المؤسسة، في شهر تشرين الثاني/

نوفمبر عام ١٩٨٩، كما بدأ، في عهده، البدء باستملاك أرض مدينة الحسين الطبية، والبدء بإنشاء المدينة الطبية بأقسامها المختلفة، حيث تم وضع حجر الأساس للمدينة عام ١٩٦٧.

إن الحديث عن إنجازات دولة الدكتور عبد السلام المجالي في الخدمات الطبية الملكية بخاصة، وفي الخدمات الصحية بعامة، تحتاج إلى مجلدات، لكني أكتفي بالقول إن الفضل في تأسيس الخدمات الطبية الملكية، يعود لدولته، أطال الله في عمره، وأنا الآن أتشرف بأنني مستشاره الطبي، علمًا أن التعامل معه طبيًّا سهل ومريح، حتى إن دولته ينسى أنه طبيب، ويقبل الاستشارات العلاجية الطبية كلها من الطبيب المعالج.

عبد السلام المجالي الأنموذج

د. نوار فريز *

بدأت معرفتي بالدكتور عبد السلام المجالي منذ كنت طفلة، فهو صديق لوالدي وكان قبلاً تلميذًا له. كان الدكتور المجالي ومجموعة من نخبة رجال الدولة والأطباء يمثلون لي جزءًا من العائلة وامتدادًا لها. ولا عجب فإن المجموعة كانت تضم الشيخ إبراهيم القطان، وعبد الوهاب المجالي، وسعد البيطار، ومتري الشرايحة، وأحمد أبو قورة، ويوسف ذهني، ومحمد طوقان، وحمد الفرحان، ومحمد عودة القرعان، رحمهم الله جميعًا وأطال بعمر الدكتور عبد السلام ومتعه بالصحة والعافية. وكانوا يسمون بشلة الأرمن لانتهاء كثير من الأسماء بالألف والنون. ولكوني كبرى أخواتي فقد كان من الطبيعي أن أحظى بالحديث معهم حين يجتمعون في منزلنا للعب البريدج، ولابد أنهم مثلوا لي نماذج تحتذى.

* طبيبة أشعة ومؤسِّسة مركز الكشف المبكر لسرطان الثدي.

في طفولتي كنت أعاني من التهاب الحلق واللوزتين المتكرر، فأخذني والدي إلى المستشفى الرئيسي في ماركا ليفحصني الدكتور عبد السلام. وحين طلب الوالد منه إجراء عملية استئصال اللوزتين لي، أجابه:»لا يمكنني فنوار مثل ابنتي»، وأذكر أن المستشفى الرئيسي حينها كان مجموعة من البركسات.

كنت خلال وجودي في بيروت لدراسة الطب في الجامعة الأميركية أسال وعلى الدوام عن أصدقاء الوالد (الشلة) مثلما أسال عن أهلي.

تخرجت من كلية الطب في حزيران العام ١٩٦٨، وكان علي الالتزام بالخدمة في وزارة الصحة لثلاث سنوات بدل بعثة جزئية بفضل الدكتور يوسف ذهني رحمه الله، حيث إنني كنت أدرس على نفقة الوالد. وكان المتوفر حينها في وزارة الصحة شاغر في تخصص الأمومة والطفولة، في حين كانت رغبتي بالتخصص في التشخيص الشعاعي. وفي ذلك الوقت زار المرحوم عبد الوهاب المجالي والدي، وحين سألني أين سأعمل أخبرته بحيرتي، وبدوره نصحني بأن أذهب لمقابلة الدكتور عبد السلام قبل اتخاذ أي قرار. وحين زرت الدكتور عبد السلام في مكتبه في مديرية الخدمات الطبية الملكية، حدثني عن المشاريع المستقبلية في الخدمات الطبية،ومن بينها مدينة الحسين الطبية.

وحين استمعت للدكتور عبد السلام، صاحب الصوت الواثق والرؤية الواضحة والتخطيط للمستقبل، رغبت في العمل مع هذا القائد، وهكذا اشتريت المستقبل وقدمت طلب الانضمام للخدمات الطبية الملكية، واستمرت رحلتي المهنية في الخدمات الطبية الملكية لستة وعشرين عامًا ممتعة، حققت فيها كل طموحاتي في التخصص بالتشخيص الشعاعي.

حين ذهبت لأبدأ عملي في المستشفى الرئيسي في ماركا، عادت بي الذاكرة إلى الخمسينات، حين كان مؤلفًا من بركسات، ولقد وجدته يحتوي على عدة أبنية حديثة تضم

مختلف الاختصاصات الطبية، وأعجبني الانضباط العسكري الذياعتدت على ما يشبهه في الجامعة الأميركية، بالإضافة إلى الجو العلمي والألفة. وكان هناك برنامج محاضرات علمية، وبرنامج للإقامة في مختلف الاختصاصات، فمن ينه التدريب بعد ثلاث سنوات يرسل في بعثة إلى إنجلترا؛ لأن برنامج الإقامة والتدريب في الخدمات كان معترفًا به هناك، ولا شك أن للدكتور عبد السلام فضلًا في ذلك؛ لرغبته في إتاحة الفرصة للأطباء للتخصص، ولكي يشجعهم على البقاء في الخدمات الطبية الملكية.

كنا نعالج عائلات العسكريين وأطفالهم، وكان هذا المشروع قد بدأ عام ١٩٦٢، فقد رأى الدكتور عبد السلام المجالي أن الكلفة باهظة على العسكريين الذين كانوا يأخذون إجازات لمراجعة الأطباء في القطاع الخاص؛ لمعالجة أطفالهم وعائلاتهم، كما كان الأطباء العاملون في الخدمات الطبية الملكية يمضون وقتًا قصيرًا في العمل ثم يتركون.

وكان عدد الطبيبات شحيحًا حين بدأت العمل في المستشفى الرئيسي، لكنه ما لبث أن ازداد مع تطبيق مشروع معالجة العائلات؛ نظرًا للحاجة إليهن، وكذلك لوجود الجو العلمي في الخدمات الطبية الملكية. ولكي يشجع الفتيات الأردنيات على دخول التمريض، بدأ الدكتور عبدالسلام المجالي بحملة تثقيفية، وكانت أولى الممرضات من أقارب الأطباء (أختان للدكتور عبد السلام، وابنتان للدكتور يعقوب أبو غوش).

كان الدكتور عبد السلام يجتمع مع الأطباء أسبوعيًّا لمناقشة المشكلات والتحديات التي يواجهونها في عملهم، وكنا نلمس احترامه وتقديره للطبيب. وكان إذا أخطا الطبيب يوجهه بشكل شخصي، لكنه كان دائمًا مدافعًا عن حقوق الطبيب.

وفي الختام، وبعد التطور الذي حصل في الخدمات الطبية الملكية أثناء خدمتي، والذي ما يزال مستمرًا حتى اليوم، أود أن أؤكد ما نعلمه جميعًا، بأن الدكتور عبد السلام المجالي

من الرواد الأوائل الذين ساهموا في بناء الدولة الأردنية الحديثة، وكان له الدور الأكبر في إرساء قواعد بناء الخدمات الطبية الملكية، برؤيته الثاقبة وجرأته في اتخاذ القرار. وليسمح لي أن أعبر عن سعادتي بأنني كنت ممن أتيحت لهن الفرصة بالعمل معه، وتحديدًا في الخدمات الطبية الملكية.

ريادة في العمل العام والأبوّة

د. سوسن المجالي *

عندما طلب مني أن أشارك في هذه الندوة عن والدي، انتابتني الحيرة حيال المنظور الذي سأتناول من خلاله هذا الموضوع، هل يكون المنظور الأكاديمي أم الشخصي؟ وفي النهاية اخترت أن أدمج المنظورين معًا، منظوري لأبي، ومنظوري لدوره في تطوير التمريض في الأردن، خصوصًا وأنني ترعرعت في بيت يؤمن بأهمية التمريض، فوالدي طبيب، وأمي وعمتي ممرضتان.

تتضح الصورة الأولى من خلال إنشاء كلية الأميرة منى للتمريض في الخدمات الطبية الملكية، العام ١٩٦٢، حيث كان لدى والدي من الحكمة ما يؤهلهلأن يستخدم نظرية التغيير، فقد كانت الرعاية الطبية المقدمة للجنود حتى ذلك الوقت تتم من قبل ممرضين

* كريمة الدكتور عبدالسلام المجالي، عضو مجلس الأعيان وخبيرة بارزة في مجال التمريض.

ذكور، تعلموا المهارات الأساسية، من خلال العمل مع الأطباء، وكذلك من خلال اتباع أسلوب التجربة والخطأ، وكانت هناك نظرة سلبية لمهنة التمريض، فرأى أبي أنالآوان قد حلّلإدخال ممرضات أردنيات متعلمات إلى سلك الجيش الأردني؛ لرفع جودة الخدمات المقدمة، ولتوسيع الخدمات بحيث تشمل أسر الجنود.

غير أنه في تلك الفترة، لم تكن هناك سوى كلية واحدة لتأهيل الممرضات، تابعة لوزارة الصحة، فقرر والدي أن ينشئ كلية للتمريض في الخدمات الطبية الملكية، لكن كان السؤال هو كيف يفعل ذلك؟ بمعنى كيف يمكن أن يقنع المجتمع الأردني بهذا الأمر.

ولتحقيق هذه الغاية، لجأ إلى توظيف سبع ممرضات بريطانيات متقاعدات من الجيش؛ لأن المجتمع يمكن أن يتقبل ممرضة أجنبية، وطلب منهن ارتداء الزيّ العسكري الأردني داخل المستشفى في البداية، وبعدها خارجه؛ ليتعود الناس والجنود على وجدود ممرضات عسكريات، وبأن هناك دورًا للمرأة في الجيش الأردني، وخصوصًا في الخدمات الطبية الملكية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل استخدم أسلوب النمذجة، حيث قامت والدتي، وهي ممرضة، بالعمل في المستشفى، وفي الكلية، مدربة للطالبات، كما قام بتسجيل شقيقته في الكلية، أي أنه بدأ بنفسه قبل أن يطلب ذلك من غيره. وبعدها دعا الضباط والعائلات الأردنية لتسجيل بناتهن في كلية التمريض، وتحفيزهن بمكافآت شهرية ومنحهن رتبة ملازم ثان عند تخرجهن، فكانت البداية بإحدى عشرة طالبة، ثم قام ببناء سكن للممرضات والطالبات، بجوار منزله بوصفه مديرًا للخدمات الطبية الملكية، القريب من مستشفى ماركا العسكري، فبدا وكأنه يوجه رسالة تحذيرية قوامها أن من يمس سمعة الممرضات فإنه يمس سمعته شخصيًّا، وسيلجأ لاستخدام حقه العشائري والأنظمة العسكرية بحق من يفعل ذلك.

ولتدعيم توجهه، التمس من جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال، بأن يتم تسمية الكلية باسم قرينة جلالته الأميرة منى، والتي كانت تزور الكلية باستمرار، مرتدية الزي العسكري، وتقوم برعاية أنشطة الكلية وحفلات تخريج الطالبات.

وقد تدرجت كلية الأميرة منى من كونها كلية تخرج طالبات يحملن شهادة الدبلوم في التمريض، إلى كلية تابعةلجامعة مؤتة، تخرج طالبات من حملة شهادة البكالوريوس، إضافة إلى برنامج دبلوم عال في القبالة، كما تم إنشاء كلية الخدمات الطبية الملكية، والتي تقدم عددًا من البرامج في العلوم الصحية المساندة والقبالة، واليوم نرى خريجات وخريجين كلية الأميرة منى قياديات وقياديين في مجال التمريض في المملكة، ممن حصلوا على شهادات الماجستير والدكتوراه من داخل الأردن وخارجه.

أما الصورة الثانية فتتمثل بإنشاء برنامج بكالوريوس في حقل التمريض في الجامعة الأردنية، وقد كان لوالدي دور كبير في تأسيس هذه الجامعة، بدءًا من لجنة التعليم إلى عضوية مجلس الجامعة، إلى تعيينه رئيسًا لها. ولذا كانت الجامعة الأردنية جزءًا مهمًّا في حياتنا، خصوصًا لدى رئاسته لها، سنة ١٩٧١، فقد كان يصطحبنا دائمًا لحضور الأنشطة الطلابية، وكنا نشعر بالراحة عندما نزور الجامعة، ونتجول في مرافقها، حتى إن أخي شادي كان يعمل في مطعمها، في وقت فراغه. وفي غضون خمس سنوات من ترؤسه الجامعة، جرى إنشاء عشر كليات، منها كلية الطب والتمريض، وكان والدي يؤمن، وما يزال، بأن علاقة الطبيب والممرضةينبغي أن تكون تشاركية، لا سلطوية؛ بغية تقديم أفضل الرعاية للمريض وأسرته.

ومن التحديات الماثلة آنذاك، أنه لم يكن يوجد في الأردن كلية أو جامعة تمنح شهادة البكالوريوس في مجال التمريض، كما لم يكن لدينا مؤهلون من حملة شهادات الماجستير والدكتوراه في هذا الحقل، ولا حتى ممرضون وممرضات من حملة البكالوريوس ليتم إيفادهم

للتخصص بشهادات عليا، فكان قرار والدي بأن يتم قبول الطلبة في التمريض، على الرغم من عدم وجود مبنى مخصص لهم أو مختبرات أو أثاث، على أساس أن الطلبة سيلتحقون لمدة سنة تحضيرية في كلية العلوم وباقي كليات الجامعة، وتم تعيين ممرضة بريطانية مدرسة، واستقدام مدرسات من مصر

إضافة إلى الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الطب، من أردنيين وعرب وأجانب؛لتدريس طلبة كلية التمريض، ذكورًا وإناثًا. وبدأت الكلية في التدريس عام ١٩٧٢، وتم تحويل مستشفى عمان الكبير إلى مستشفى الجامعة الأردنية، ليصبح أول مستشفى من نوعه لتدريب طلبة كلية الطب والتمريض.

وعند تخرج أول دفعة من الكلية، تم تعيينهم مساعدي بحث وتدريس، إلى حين ابتعاثهم للدراسات العليا، واستمر هذا النهج إلى وقتنا الحاضر، وهكذا كانت بداية عمل الكلية، وتبعها بعد ذلك إنشاء كليات تمريض مماثلة في الجامعات الوطنية والخاصة، والتي خرجت آلاف الطلبة في برامج البكالوريوس والماجستير، واليوم هناك مجموعة متميزة من الخريجين من برامج درجة الدكتوراه، وأصبح الأردن في طليعة دول الإقليم في مجال البحث العلمي في مجال التمريض، ونجد خريجينا يعملون في المؤسسات الصحية المحلية وفي دول الخليج، والكثير من دول العالم.

وتميزت الجامعة الأردنية، أنها واصلت، وفي شتى الظروف السياسية والاقتصادية، عملية الإيفاد؛ لبناء كوادر من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين، علمًا أن تكلفة دراسة التمريض كانت رمزية، لا تتعدى ستة دنانير للساعة المعتمدة الواحدة، حتى لا يشكل الوضع الاقتصادي عقبة أمام دراسة التمريض. وكان مبنى كلية الطب وكلية التمريض مشتركًا لأعضاء هيئة التدريس من الطرفين، إضافة إلى وجود مساقات مشتركة للطلبة من الطرفين؛ وهو ما أسهم في بناء علاقة احترام وثقة متبادلة بينهما في الكلية والمستشفى.

شخصيًّا، كنت من ضمن خريجي الفوج السادس من كلية التمريض في الجامعة الأردنية، وتم ابتعاثي لدراسة الماجستير والدكتوراه في تمريض البالغين، ولم أزل أعتبر أن دراستي في هذه الجامعة وعملي بها، هما ما أسهم في تأسيس ما أنا عليه اليوم.

باختصار، كان والدي يفعل ما يقول، وقد غرس روح الانضباط والانتماء في نفوسنا. وكان يركز في تربيتنا على استغلال أسفارنا كلها كلحظات تعليمية، فيدربنا على مهارات الرياضيات والجغرافيا، ويجري لنا امتحانات فيهما، ويحرص على تنمية مهاراتنا في التواصل والتفاعل مع المحيط، فكنا نلتقي بالضيوف عند دعوتهم إلى منزلنا، وكنا مسؤولين عن اصطحابهم في جولات سياحية داخل الأردن.

كان حلمك يا والدي أن تكون جنديًّا وطبيبًا ومعلمًا، وقد حققت هذا الحلم بامتياز، وندعو الله أن يمنحنا المقدرة والصبر والحكمة، لنسلك دربك، وأن نحقق ولو جزءًا يسيرًا مما حققت، فأنت القدوة، لأنك لم تزل مؤمنًابمقولتك الخالدة: نحن هنا لخدمة الناس والوطن.

عبد السلام المجالي:
مجال الشأن العام

عبدالسلام المجالـــي أكاديميـًّا وأمميًّا

د. عدنان بدران *

ثمة محطات كثيرة لدولة الدكتور عبد السلام المجالي مرّ عليها في مذكراته، في كتابه «رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم»، وكذلك في كتابه الآخر «بوابة الحقيقة».

عرفت عبد السلام لأول مرة العام ١٩٧١، عندما جاءنا الأستاذ الدكتور عبد الكريم غرايبة، المؤرخ المعروف، إلى كلية العلوم في الجامعة الأردنية، يبشرنا قائلًا: «يا ويلكم فإن جنرالًا قد عين رئيسًا للجامعة الأردنية، لذا انصحكم بأخذ دورة عسكرية في الانضباط وأداء التحية، وإلا قد يُنِّزل رتبكم الأكاديمية من أستاذ إلى أستاذ مشارك أو مساعد، وربما إلى مدرس».

باشر الدكتور عبد السلام عمله رئيسًا في ١٨ آب/ أغسطس العام

* رئيس وزراء أسبق.

١٩٧١، وزارنا، بعدها في كلية العلوم، فإذا به شخص عادي، يؤمن بالحريات الفكرية، والمشاركة، واللامركزية في تفويض القرارات، ويؤمن بعمل الفريق، يحترم الاختلاف، ويؤمن بالحوار واللقاء الفكري بين الطلبة والأساتذة، وبحكم الأغلبية، تعلمنا منه الكثير، وتعلم منا الكثير، فهو يؤمن بأن التعلم عملية مستمرة مدى الحياة، أُعجب بمنهجية كلية العلوم في تطبيق نظام الساعات المعتمدة؛ إذ كان معظمنا من خريجي الجامعات الأميركية التي تعمل بهذا النظام، ومع أن دوامَنا في الكلية يبدأ في الثامنة صباحًا إلا أن عبد السلام كان يفاجؤنا بمروره الساعة السابعة صباحًا، يتفقد نظافة الحمامات وخلو الزجاج من الغبار، ونظافة مباني الكلية، فتعلمنا منه متابعة النظافة الكاملة، بحيث أصبحت ثقافة لدينا. كما أعجب عبد السلام بالنظام الفصلي، ونظام المواظبة والامتحان، والدراسة والاختبار، والانتقال، وإعادة الطالب للمادة التي يرسب بها، وليس إعادة السنة الدراسية كاملة، كالنظام القائم آنذاك في كليتي الآداب والاقتصاد والتجارة؛ إذ كانتا تتبعان النظام الدراسي السوري والمصري. كما أُعجب ببرنامجي تقوية مهارات اللغة العربية واللغة الإنجليزية في السنة الأولى من التحاق الطالب في الكلية.

قام، بجرأة وسرعة، بتعميم نظام الساعات المعتمدة على جميع كليات الجامعة، مع إدخال تحسينات جوهرية عليه.

لقد كانت الجامعة آنذاك تضم ثلاث كليات: الآداب، والتجارة والاقتصاد، والعلوم، وكان أعضاء هيئة التدريس يعرف بعضهم بعضًا، وكنا نعرف الطلبة بأسمائهم.

كان لدى الدكتور عبد السلام خطة متكاملة لاستكمال كليات الجامعة في أسرع وقت ممكن، فأنشأ كلية الطب وكلية طب الأسنان، حيث قام بتحويل طابق كامل لهما في مبنى كراج مواقف السيارات المتعدد الطوابق المجاور لمستشفى الجامعة الأردنية، وتجهيزه بالصفوف والمختبرات والعيادات الداخلية والخارجية، وعين الدكتور غازي البقاعين أول

عميد مؤسس لهما، كما أنشأ كلية التمريض وكلية الهندسة وكلية الزراعة، واستخدم عبد السلام كلية العلوم محطة مؤقتة لاحتضان هذه الكليات فيها، وشكل اللجان المتخصصة لخططها الدراسية ومتطلباتها ومواصفاتها الفنية؛ لتنتقل بعدها إلى أبنيتها الدائمة. كما نجح في وضع تشريع لتمويل الجامعة من ضريبة خاصة للجامعة، والتي استقبلها الأردنيون بكل رحابة صدر، وكان يأتي دخلها مباشرة للجامعة، وبذلك استقلت الجامعة ماليًّا عن الحكومة، بالإضافة إلى استقلالها إداريًّا وأكاديميًّا.

تميز عبد السلام بريادته ونَفَسِهِ الطويل والصبر، في عقد الحوارات الأسبوعية مع الطلبة، والأساتذة والعاملين في الجامعة باستمرار، يستمع إلى مشكلاتهم، ويحثهم على بذل المزيد، فرسخ النماءَ والانتماءَ في الحرم الجامعي.

بالإضافة إلى تأسيس الكليات العلمية التطبيقية، قام باستكمال الكليات الإنسانية من تربية، وشريعة، وحقوق وغيرها، كما أسس عمادة البحث العلمي، وعمادة الدراسات العليا، ومركز الدراسات الاستراتيجية، ومراكز علمية ومحطات البحث الزراعية، ومعهد القيادات الدولية التابع لجامعة الأمم المتحدة، هذه هي المحطة الأولى.

أما المحطة الثانية التي أريد أن أطِلَّ من خلالِها على عبد السلام، فهي تحولُه إلى شخصية أممية فكرية إنسانية وسياسية.

ففي عام ١٩٧٦، ترك الدكتور عبد السلام الجامعة الأردنية، بعد أن بدأت تفقد استقلاليتها بتدخل الحكومة في شؤونها، واستلم حقيبة وزارة التربية والتعليم، فترأس الوفد الأردني إلى المؤتمر العام لليونسكو الذي كان يضم آنذاك ١٨٤ دولة. أَحب عبد السلام اليونسكو، وأحبته، فكان صديقًا ورفيقًا لممثلي دول العالم من رؤساء حكومات ووزراء وسفراء؛ لدماثته وخلقه وحُسنِ طباعِه. كان يتابع الحوارات الفكرية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية، يدافع بحرارة عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية والقضايا

الإنسانية، رفع علم الأردن عاليًا في المنظمة الدولية، ومن خلالها، انتخبته المجموعة العربية ليمثلها في المجلس التنفيذي للمنظمة، الذي كان يضم آنذاك ٥٢ دولة، كما اختارته المنظمة ليكون عضوَ مجلسِ أمناءِ جامعةِ الأمم المتحدة في طوكيو، وأسس تبعًا لذلك المعهد الدولي لبناء القيادات العالمية في الأردن، التابع لجامعة الأمم المتحدة، وانضم بعدها إلى مجلس القرارات الدولي، واختاره العلماء الأعضاء في دول العالم الإسلامي رئيسًا لأكاديميتهم «أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم»، والتي ما تزال حتى اليوم برئاسته.

برز عبد السلام كشخصية أممية عالمية مرموقة، وكنت أذكر، وبسبب أبجدية حرف الـ Japan, Jordan, J، أن مقعد رئيس الوفد الأردني كان بجانب رئيس وفد اليابان، وبحكم الجوار بنى «أبو سامر» علاقة وطيدة بين الأردن واليابان.

وأذكر أنني في عام ١٩٨٩، عندما كنت وزيرًا للزراعة في حكومة الشريف زيد بن شاكر، ذهبت في زيارة ميدانية إلى غور الصافي، وإذا باتصال هاتفي يأتيني من باريس عن طريق مخفر الصافي، وكان المتكلم «أبو سامر»، يخاطبني من اليونسكو في باريس سائلًا: «ماذا أعمل في منطقته، الكرك، من دون إذنه»، قلت له إنني في غور الصافي وليس في الكرك، فقال لي «يا فصيح ألا تعلم أن غور الصافي تابع للكرك؟»، قلت له أعلم ذلك جيدًا، فلقد قضيت في الكرك دراستي الإعدادية كاملة، فضحك ثم طلب مني إرسال سيرة حياتي إليه فورًا في منظمة اليونسكو؛ إذ إن المدير العام فيديريكو مايور يريدني إلى جانبه مساعدًا له لقطاع العلوم، حيث كان قد زارني قبل عام، وسر بما رآه من سياسات واستراتيجيات المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، الذي كنت أمينًا عامًّا له آنذاك، وقابلت عبد السلام بعدها بأشهر في اليونسكو عند استلامي حقيبة وزارة التربية والتعليم في حكومة زيد بن شاكر؛ لترؤس وفد بلادي إلى المؤتمر العام، واجتمعنا معًا مع المدير العام وهو يحدثني ويدفعني «احذر يا فصيح تتردد»، وكان ما كان.

لقد كان عبد السلام رائدًا ومعلمًا في اليونسكو، يشارك في حلقاتها الدراسية والمؤتمرات، وكانت زياراته للمنظمة ذات وقع دافئ بين سفرائها المشاركين وبين المجموعة العربية ومجموعة ٧٧. وفي زيارة خاصة للمنظمة في باريس في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٩١، كان عبد السلام في عشاء خاص في منزلي مع عائلتي في طابق ٣٢، على الشرفة المطلة على نهر السين، وبعد العشاء جلسنا نتمتع بأضواء برج إيفل، والتروكاديرو، والمراكب السياحية التي تمخر عباب النهر حول تمثال الحرية، النسخة الأصلية «المقزمة»، الذي منه أهدت مدينة باريس إلى مدينة نيويورك تمثال الحرية بعد نيل استقلال الولايات المتحدة من بريطانيا.

ووسط هذا الهدوء والتأمل في أضواء باريس؛ إذ بالهاتف يرن من عمان، وإذ برئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر يسألني بحرارة إن كنت أعرف أين عبد السلام، فهو مطلوب من جلالة الملك الحسين بن طلال، ويطلب قدومه إلى عمان، فقلت له: «إنه بجانبي، هل نرسله مخفورًا»، فضحك وتكلم مع «أبو سامر»، طالبًا منه التوجه إلى عمان في أول طائرة، وقضينا مع «أبو سامر» الأمسية ونحن نضرب أخماسًا بأسداس عن المهمة المطلوبة، وفكرنا بكل شيء سوى أنه مطلوب لمهمة إدارة مفاوضات السلام ليرأس الوفد الأردني والفلسطيني المشترك لمباحثات السلام في مدريد.

وبهذه المهمة الجديدة، انتقل عبد السلام إلى محطة أخرى، وخسرناه في اليونسكو، ولم يُطِلّ بعدها علينا، باستثناء زيارة رسمية لفرنسا عندما تولى رئاسة الوزراء، دعوناه خلالها لإلقاء كلمة افتتاحية في المؤتمر العام، فدخل عبد السلام آنذاك اليونسكو من البوابة الخاصة لرؤساء الدول التي لا تفتح عادة إلا لهم، وسط احتفال كبير من أصدقائه ومحبيه في المنظمة.

إن محطات عبد السلام عديدة ومفصلية، ويحتار المرء كيف استطاع هذا الرجل الإحاطةَ بها جميعًا والنجاح بها. وأمام ضخامة المسؤوليات التي حملها كنت أتساءل: هل بقي وقت لعائلته؟ نعم، كانت هناك امرأة خلفه تسانده، إنها «أم سَامر» الإنجليزية الصنع، والمجالية

التركيب، فلها دور رئيس في تخفيف العبء العائلي عن «أبي سامر»؛ لينصرف كليًّا إلى الخدمة العامة التي أعطاها كل ما لديه من طاقة، فله ولأم سامر كلّ تحية وإكبار.

لخص جلالةُ الملك الحسين بن طلال دولة عبد السلام المجالي بقوله: «لقد كنتَ وستظلُ موضعَ ثقتِنا المطلقة، وتقديرِنا الكبير في خدمة الأردن، وتقريرِ مسيرتِه الوطنية والقوميةِ في المجالات السياسية والتعليمية والاجتماعية، ولقد ضربتَ مثلًا نبيلًا في تحملِ المسؤولية بإخلاص وأمانة، من أجل الأردن، قيادةً وشعبًا، ومستقبلَ أبنائِه الذي نذرنا أنفسنا له حتى تظلَّ صدورُ الأردنيين عامرةً بالكبرياء، وجباهَهُمْ شامخةً في مواجهةِ التحديات».

عشـــت زمـــن عبدالسلام المجالي

د. جمعة بن علي آل جمعة *

سلام من بلدكم الثاني سلطنة عمان، أرض السلام والمودة والتسامح، إلى سائر الإخوة الأشقاء في الأردن الحبيب، أرض الأصالة والحضارة والشيم، أرض الشهامة والإباء والكرم.

لا أخفي عليكم كم غمرتني السعادة وأنا أتلقى هذه الدعوةَ الكريمة عبر الأخ العزيز الصديق المخلص الدكتور أمين محمود؛ لحضور هذه المناسبة المتفردة، وإنه لمن حسن الطالع، أن أقف في هذه السانحة، في حضرة كوكبةٍ من العلماء والأدباء والمفكرين، ما كان لها أن تجتمعَ لولا هذه المناسبة السارة والعزيزةُ على نفوسنا، فالشكُر والتقدير أجزلهما لمؤسسة عبد الحميد شومان، على إتاحة هذه الفرصة الثمينة، والتي بادرت بالقيام بهذه الاحتفالية لإحدى

* مفكر ووزير القوى العاملة السابق في سلطنة عُمان.

قامات عالمنا العربي المعاصر، لما لها من دور بارز في معترك الحياة، على نحو متجدد ثري لا ينضب، ولا ينقطع.

هذه المؤسسة التي ما برحت تشجع البحث العلمي، وتشد من أزر العلماء، متخذة أركانًا ثلاثة، هي ثوابتها ومرتكزاتها التي تنطلق منها، متمثلة في الفكر القيادي، والأدب والفنون، والابتكار المجتمعي، والتي من خلالها، تدعم مختلف مجالات البحث العلمي، محفزة كل إبداع ينهض بالأمة، معززة الفكر الخلاق لدى الصغار والكبار معًا، في شراكة وترابط مع مختلف المؤسسات على خريطة وطننا العربي الكبير، وما هذه المبادرة اللافتة إلا غيض من فيض تشحذ به الهمم، وتثمن به جهود كل عالم يعطي فيعمّ رفد عطائه كل من حوله.

كل تلك الجهود يحتضنها هذا البلد الأصيل، والذي يميزه ذلك التجانس والتمازج ما بين ثقافته وثقافة البلاد المحيطة به، في التاريخ المشترك والعادات والتقاليد والكرم وحسن معاملة الضيف، والحميمية ما بين أفراد المجتمع، لا اختلاف فيها بين الأردن وسائر البلاد العربية، فالأردن يتبوأ مكانة مرموقة في قلب كل عربي، لما له من مواقف سطرها، وما يزال يسطرها التاريخ؛ لتكون صفحته ناصعة على مرّ الأجيال والدهور، كما لهذا البلد أياد بيضاء امتدت في مجال العلم، وشملت عدة منابر في الوطن العربي، وليس في هذه اللحظات متسع لبسط الحديث عن تلك المناقب، فذلك حديث يطول، وشرحه تفصيل تضيق به الفصول، وحسبي من ذلك أن أقول إن المملكة، إيمانًا منها بأهمية التعليم والسعي الجاد في سبيله، قد فتحت أبوابها بكل ترحاب لجميع الطلاب العرب، من البلاد العربية كلها؛ لينهلوا من فيض منابع علمها الغزير، وأحسبني أحد أولئك المحظوظين، بل ويزداد حظي أهمية بأن عهدي، وأنا طالب في الجامعة الأردنية، قد ساير عهد دولة المحتفى به وهو يرأسها، حيث تشربنا منه سياسة الانفتاح في المجالات كافة، ولمسنا من إنجازاته ـ مثالًا لا حصرًا ـ تأسيس

برنامج القيادة الواعدة لشباب الجامعة الأردنية، وهو بناء القادة الذين منحوا البلاد من بعد، قيمة مضافة راجحة، جعلت أهل الجنوب يطلقون عليه في ما بعد لقب (الحكيم)؛ لأن برنامج القيادة الواعدة الذي ورد ذكره قد تبنته الأمم المتحدة لاحقًا.

كما سعى المحتفى به في تنمية مهارات الحوار بين الطلاب وأساتذتهم، وغرس ثقافة العمل والتشجيع على العمل التطوعي في خدمة أفراد المجتمع، وصولًا إلى الحرية المسؤولة في التعبير وطرائق التفكير، وبذل في سبيل ذلك كل غال ونفيس؛ لاستقطاب أساتذة مواكبين ركب التطور العالمي، مبتكرين من فيوض أفكارهم، إلى جانب ما يستجد من تطبيقات في المنظومة التعليمية العالمية، فضلًا عن تواصله المستمر مع الطلاب، بشكل عام، والطلبة العرب بمن فيهم العمانيون بشكل خاص، حتى كنا نشعر نحن – أبناء عمان – وكأننا في بلادنا، فلم نذق عناء الغربة أو البعد عن الوطن، كما لا يُغفل دوره في رفد دول مجلس التعاون الخليجي بالخبرات التعليمية الأردنية، لا سيما سلطنة عمان، وأقولها بكل فخر واعتزاز لقد تتلمذت الأجيال في بلادي على أيدي معلمين أكفاء من الأردن الشقيق، كما استقينا الكثير من خبرات دولة الدكتور المحتفى به، في حقل التعليم التطبيقي خاصة، فالرجل يمتاز بالحصافة وبعد النظر، وسبر أغوار الأحداث، وفراسة الخبير المتمكن.

إن في حياة الشعوب لحظات فارقة، وأحداثًا مؤثرة، وشخصيات كان لها القدْح المعلى في تغيير مجرى الوقائع، وها نحن نحتفي اليوم بشخصية قدمت في مختلف المجالات ما لا تحصره المفردات، فإن كنا اليوم قد جمعتنا هذه المؤسسة ذات المبادرات اللافتة لتكريم هذه الشخصية، فلا يعني ذلك أننا قد وفيناها حقها، وإنما هي لمسة وفاء يتم تقديمها لهذا الإنسان الذي ساهم بعلمه وخبرته، ولم يدخر جهدًا في سبيل الوطن الكبير، إيمانًا منه برسالته، وإحساسًا منه بمسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه وأبناء العروبة، حيث ظل يعطي بلا توقف، كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، واستنارة بذلك فإنْ رددنا الفضل

لأهله؛ لكان من أهل الفضل، ولست أدري ماذا سيسجل التاريخ عن هذه الشخصية، التي افتتحت حياتها العملية بمهنة الطب، طبيبًا فوزيرًا للصحة، ثم رئيسًا للجامعة الأردنية، إلى أن غدت رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع ؟

أيّ طموح هذا الذي نلمسه؟ وأية عزيمة تلك التي شمخت فأعطت، وللتكريم والاحتفاء استحقت ؟

إنها شخصية أستاذي وأستاذ الأجيال، المربي العلامة الطموح، دولة الدكتور عبد السلام المجالي ـ حفظه الله.

أسأل المولى ـ جلت قدرته ـ أن يهبه العمر المديد، وأن يظل حكيمًا بالرأي السديد، والله وليّ السداد والتوفيق.

عبدالسلام المجالي كما عرفته

د. سمير مطاوع *

تعرفت إلى دولة الرئيس الدكتور عبدالسلام المجالي، بداية، سماعيًّا، حين جاء والدي الضابط المتقاعد إلى البيت يلهج بالثناء على هذا الطبيب الأردني، الذي تسلم إدارة الخدمات الطبية العسكرية، مشيدًا به وبمبادراته، خصوصًا وأنه أول طبيب أردني يتسلم هذه المسؤولية.

وذات يوم تعرفت إلى أخيه الأستاذ عبدالحي المجالي، الذي ربطتني به صداقة ما تزال عراها قوية إلى اليوم، تمامًا مثلما كانت حين بدأت في سالف الأيام، فدعاني لحضور أمسية يتحدث فيها الدكتور عبدالسلام، فلبيت الدعوة على الفور، رغبة في التعرف على هذه الشخصية الفذّة، التي سمعت الكثير عنها، وخاطبته حين

* وزير إعلام أسبق.

قدمني إليه الأستاذ عبدالحي، قائلًا: «لقد جئت للتعرف عليك وليس فقط للاستماع لما ستقول»، وحيث كان دولته يقيم صالونًا سياسيًّا مساء كل اثنين في بيته العامر، يدعو إليه نخبة النخبة من الشخصيات الأردنية، وأحيانًا من ضيوف الأردن؛ للحديث في القضايا الراهنة، ومن أبرزها القضية الفلسطينية وتطوراتها الكثيرة والمتسارعة، فقد دعاني للحضور والمشاركة. وهنا بوسعي أن أقول إن حقبة الصداقة والمحبة مع دولته قد بدأت، وبإعجاب وتقدير ازداد مع الأيام.

ولما كنت أقيم معظم وقتي في لندن، سألني ذات يوم: «ألم تكتف من الغربة بعد؟ .. عد إلى وطنك الذي بوسعك أن تخدمه بعلمك وخبرتك». وقبل أن أشرح لدولته المعاناة التي مررت بها بعد انتهاء الدور الترويجي الذي أرسلني الراحل الحسين إلى الملكية الأردنية للقيام به، واكتشاف عدم إمكان العودة إلى موقعي السابق في الديوان الملكي العامر، عدت إلى لندن بحثًا عن مصدر للرزق في بيئة أعرفها جيدًا.. وقبل أن أفعل ذلك فاجأني دولته بأنه تحدث مع معالي الدكتور جواد العناني، وكان وزيرًا للإعلام، مقترحًا تعييني مديرًا عامًّا لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون، بحكم أني ساهمت في تأسيسهما، فأجبت: «يا دولة الرئيس، عام ١٩٦٦ تشرفت بلقاء جلالة الحسين رحمه الله في لندن، وكان قد شاهدني أقدم تقريرًا إخباريًّا في برنامج تلفزيوني من على شاشة تلفزيون البي بي سي باللغة الإنجليزية، فأخبرني أن الأردن في طريقه لإنشاء محطة تلفزيون، ودعاني أن أنضم إلى فريق التأسيس، فأجبت الحسين طيب الله ثراه: يا سيدي صحيح أني لا ألبس البذلة العسكرية ولكني هنا – وأشرت إلى قلبي – جندي من جنود الأردن، وحيث يأمرني سيدنا سيجدني مستعدًا جاهزًا مثل الجندي، وأنا أكرر هذه المقولة لك يا دولة الرئيس اليوم .. أنا جندي من جنود الوطن، وسيشرفني أن أخدم وطني في الموقع الذي تقترحه».

كان دولته على وشك السفر إلى واشنطن، بمعية الحسين، فقال إن معالي الدكتور جواد سيستدعيك خلال أيام ليتفق معك على التفاصيل.

سافر دولته، وإذ بي بعد يومين أقرأ في الصحف خبر تعيين الأستاذ إحسان رمزي مديرًا عامًّا. طبعًا سررت له؛ لأني أعرف أنه إعلامي قدير وصاحب خبرة، ولكن بطبيعة الحال خاب أملي على الصعيد الشخصي. وعرفت حين التقيت دولة الرئيس في لندن في رحلة العودة، أن المرحوم ذوقان الهنداوي الذي تولى موقع رئيس الوزراء بالوكالة في غياب الرئيس المجالي، تلقى توجيهات بتعيين إحسان.

بعد فترة، وفي لقاء مع دولته، قال لي إن وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم قد طلب منه ترشيح إعلامي أردني صاحب خبرة ليكون مستشارًا له في تأسيس قناة تلفزيونية جديدة في قطر كانت هي الجزيرة، فطلب مني أن أعد رسالة باسم دولته يرشحني لهذا الدور، مرفقة بنسخة عن سيرتي الذاتية. وعلى الرغم من أني لم أكن متحمسًا للذهاب إلى قطر، إلا أني فعلت ما طلب مني، إدراكًا منه أنه يريد إعادتي إلى بلد عربي حتى لو لم يكن الأردن. ولحسن حظي تم تعيين شخص قطري، واعتذرت أنا عن دور الخبير.

بعد تعيين معالي الأستاذ ناصر جودة مديرًا للتلفزيون، دعيت لإعداد وتقديم برنامج تلفزيوني من العيار الثقيل من شاشة التلفزيون الأردني، وبكل الشروط التي وضعتها .. أي من دون قيود أو محددات، فأنا ابن الأردن، وأعرف المسموح والمحظور .. وأعرف أيضًا المطلوب . وخرج البرنامج بعنوان «أحداث وشخصيات». وكان من الطبيعي، استنادًا إلى الدور التاريخي الذي قام به دولته في مشروع التفاوض مع إسرائيل، أن يكون أول من أستضيف قي البرنامج، دولة الرئيس عبدالسلام المجالي، خصوصًا بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل، وكان حديثه في البرنامج أول منبر يشرح منه الرئيس للمواطن الأردني ماذا تعني لنا معاهدة السلام ، وماذا حققنا للأردن، بموجب هذه المعاهدة.

وحين ذهبت إلى ليبيا للإعداد لاستضافة الرئيس القذافي في البرنامج، لم أعرف أن دولة الدكتور عبدالسلام قد كلف بتشكيل حكومة جديدة. وفيما كنت مع ضيوفي في غرفة الاستقبال قبل دخول الأستوديو في التلفزيون الأردني، وأحدهم أستاذنا الكبير الدكتور عدنان البخيت، وإذا بهاتف يأتيني بمكالمة من دولته، يدعوني للحضور إلى الرئاسة فورًا، فدهشت، حيث كان تسجيل البرنامج سيبدأ بعد دقائق، فحاولت استمهال الحضور إلى حين الانتهاء من التسجيل، فضحك دولته على الهاتف وقال: «لأ .. أفضل لك تعال إلى الرئاسة فورًا»... وهكذا أصبحت عضوًا في حكومته الجديدة، في منتصف شهر شباط/ فبراير ١٩٩٧.

كان من أول إرشاداته لي، وضع استراتيجية جديدة لتطوير الإعلام الأردني في العقد المقبل، وسرعان ما دعوت مديري الدوائر الإعلامية للتشاور وتقديم وتطوير الاقتراحات التي ضمّناها في برنامج «باور بوينت»، ودعونا هيئة الوزارة بكاملها إلى ستوديو محمد كمال في التلفزيون الأردني؛ لنقدم عرضًا وشروحات، والإجابة عن الأسئلة، والتي حظيت بالموافقة، تمهيدًا لوضع برنامج تنفيذي والبدء في التطبيق.

وما هي إلاّ أيام، وإذ بجلالة الحسين طيب الله ثراه يحضر إلى الرئاسة ويجتمع مع دولة الرئيس ونائبيه في حينه، دولة الدكتور عبدالله النسور ومعالي الدكتور جواد العناني، إضافة إلى دولة الدكتور فايز الطراونه وزير الخارجية حينئذ .. وأنا.

في بداية الجلسة، تحدث الحسين بمرارة حول حالة الفلتان التي صنعتها بعض الصحف الأسبوعية، التي تجاوزت كل الخطوط في ذلك الوقت، ثم توجه جلالته بالحديث إليّ، مشيرًا إلى تجربتي الناجحة في إنشاء وإدارة صحيفة القبس اليومية الكويتية كأول مدير عام لها، وقال إنه يمكنني وضع قانون جديد للصحافة والنشر وفق الأساليب الحديثة، ينظم عمل الصحافة الأردنية التي حولتها تلك الصحف إلى فلتان لا يحتمل في حينه! وكان

طبيعيًّا أن أعرض مقترحاتي الأولية على دولة الرئيس الذي شجعني عليها. ولأن الحكومة كانت على وشك إجراء انتخابات نيابية، اقترح دولته إصدار القانون الجديد كقانون مؤقت. والقانون المؤقت كما يعرف الجميع، تستطيع الحكومة إصداره في غياب البرلمان كونه لا يحتمل التأجيل، فقام عدد من الصحافيين الذين اتهموني أني أردت إخراس الصحافة، برفع دعوى لدى محكمة العدل العليا لردّ القانون على أساس شكلي هو أنه «يحتمل التأجيل» لحين انتخاب البرلمان الجديد.

القصة طويلة بالطبع .. فقررت وفق ما يفعلون في الدول الديموقراطية إذا ردّ قانون يقترحه وزير ما، أن أقدم استقالتي، إلا أن نائب الرئيس دولة الدكتور النسور الذي طلبت إليه أن يرفعها إلى دولة الرئيس بالنيابة عني خجلًا من تقديمها بنفسي، نهاني عن ذلك، وقال «اصبر فإن دولته على وشك إجراء تعديل، فإما أن يخرجك أو يغير حقيبتك في التعديل المزمع».

وهكذا خرجت من الفريق الوزاري، وكان أول ما فعلته أن طلبت مقابلة دولة الرئيس وخاطبته قائلًا: «أريدك أن تعرف أن محبتي واحترامي وتقديري لك لن تتغير قيد أنملة، سواء كنت في فريقك الوزاري أو لم أكن»، بل ذهبت في أول جمعة بعد ذلك إلى منتجعه في الياروت؛ لزيارة دولته والغداء بمعيته وإخوته؛ لأثبت له أني عنيت ما قلت له.

بالطبع، يمكنني أن أتحدث عن تجارب أخرى كثيرة، تعلمت من دولته خلالها الكثير، ومن أهمها وأجملها روحه المرحة التي يفتتح بها جلسة مجلس الوزراء، فيشيع فينا الرغبة في طرح القضايا المعروضة ببساطة، من دون عقد، والإجابة عن أسئلته بأريحية، وباللغة البسيطة نفسها، فضلًا عن سعة صدره وصبره، حيث إنه حين رأس وفد المفاوضات مع إسرائيل، كنت أقول للزملاء: «إذا كان الإسرائيليون يماطلون ويراوغون، فإن أسلوب الدكتور عبدالسلام سيتعبهم هم وليس العكس، فضلًا عن الحكمة والمعرفة الكاملة

بالنقاط الجوهرية وسائر المنافذ التي يسلكها الإسرائيليون، بغية دفع العرب للغوص في تفاصيل التفاصيل؛ لإضاعة الوقت، ولكن ذلك لم يكن ممكنًا مع الرئيس المجالي».

ثمة صفة لا أظن أن كل من تولى المنصب الوزاري في فريقه ينساها، وهو حرصه المتشدد على المال العام، إذ كان يفاجؤنا بزيارات غير متوقعة، فإذا وجد أن نور النهار كافيًا في المكاتب، يذهب قبل الجلوس لإطفاء المصابيح الكهربائية التي كانت تضاء بحكم العادة وليس الحاجة. وهذا مجرد مثل من الأمثلة الكثيرة التي تشير إلى حرصه الواضح على التوفير في النفقات، بغض النظر عن حجم التوفير، بل هناك ثمة الكثير مما يمكننا الحديث عنه من صفات هذا الرئيس الأصيل النظيف الحكيم، لكني أعتقد أن ما قلته، والنابع من القلب، يكفي في هذه المناسبة الغالية، التي نحتفل بها كشهادة متواضعة على هذا الرجل التاريخي، وإذا كان الجميع يرى أن رب العالمين أكرم الأردن بقيادته الهاشمية وبرجاله من الرواد الذين صنعوا من الأردن وطنًا نعتز بالانتماء إليه، فإن في مقدمتهم، بالطبع، دولة الرئيس الدكتور عبدالسلام المجالي.

مجالـــيٌ حتـــى ثـــورة القلعـــــة

أحمد سلامة *

لا يسعني غير أن أشكر مؤسسة عبدالحميد شومان وناسها، الذين قدموا للأردن فكرةً نبيلة، جديدة، مفادها أن الاحتفال بالرجال، وذكر مناقبهم، يكون وجوبًا، على هيئة هدايا تقدم لهم في الحياة، كمثال في هذه التجربة اليوم، التي ائتلفنا عليها تحت مظلة هذه المؤسسة؛ لإشهار البوح في رجل كان وطنًا في فكرة، وظل حداثيًّا ومستقبليًّا مدهشًا أنى حلّ وفي أي موقع كان.

عبد السلام المجالي، الذي شرفه اسمه، وزهت به أوسمته، عنون مسيرته الضافية شعار عنوانه أنه المسؤول الذي لا يحرد على الوطن، ولا على الدولة قط.

---

* إعلامي أردني، ومستشار ولي عهد البحرين.

الدكتور عبد السلام، مجاليٌّ حتى ثورة القلعة، وسمحٌ حتى التماهي مع (عين سارة)، وعمانيّ يشبه سبيل الحوريات (رمز الماء الزلال)، وهو مقدسيّ الإدراك والولاء، حدّ القتال، طبيبًا، دفاعًا عن القدس، صعودًا لقلبه الذي يحفظ من دون عناء، عدد درجات كنيسة القيامة، متعطرًا ببخورها، حافظًا قبّة صخرتها، مثلما يعرف كل جذر لشجرة ولون زهرة في الجامعة الأردنية، التي كانت حدائق الجوريّ فيها على هيئة روحه، وشجر زيتونها أول طموحه.

اسمحوا لي أن أرفع إلى أياديكم الكريمة، وإلى مسامعكم المحترمة، بعضًا من صور عبد السلام المجالي، الأب، والحكيم، والقائد، والتربوي، والطبيب، والحنون، والمقاتل، والمسالم، والمفاوض، واعذروني إن انحزت في كل سيرة عبد السلام، ومسيرته المبروكة، بإذن الله، إلى أول التعلق وأول الاحترام، بروحه قبل شخصه، كرئيس للجامعة الأردنية، حين كنت أحد طلبته، وأبنائه المقربين، وقد أجازف بالقول أمامكم، إن الوظائف والصفات كافة، التي أسبغها الله على عبد السلام، مسؤوليةً وشرفاً، لم تكن إلا صدىً لشغفه السرمدي، رئيسًا للجامعة الأردنية، أول الشروق، وأفلح بصناعتنا وإعادة تكويننا على هيئته، وكما أراد لنا من مستقبل، نحن أبناء الريف والمخيم والبادية والحواضر، في الضفتين، حين كانت الشمس والقمر، يرتلان نشيد الوحدة العربية الحقيقية، صَنَعَنا هذا البهي، على صورة من صور آمال الحسين فينا، وهيئة من هيئات إرادة عبد السلام في الوطنية والامتنان.

لذا، ولأنني عرفته هناك، سأقول إن عبد السلام المجالي، قد ترك هبوًا وغبارًا، لمعركته الضارية، في جعل الجامعة الأردنية أولى الجامعات في الشرق الأوسط، قبل أن تتزحلق، على حبة علكة، وينشق القوم فيها بين قيس وحمير.

أقول إن تركة عبد السلام، السامقة، البارزة في الجامعة، قد خُلدت في خمس، وفي وسع كل واحد فيكم، اختيار خمسته، في حب عبد السلام، والتي قد تختلف في حب عبد السلام عندي، لكن هذه خمستي، شهادتي في رجل، رأيته أنا الطالب القادم من أعماق ريف نابلس، المحافظة الثالثة للمملكة الأردنية الهاشمية.

الأولى: حماية عجرفة سري ناصر

هل تقبلون مني خروجًا على مبنى اللغة، فأسبغ معنى الزهاء على مبنى العجرفة؟ لقد حمى عبد السلام تلك العجرفة الطاغية، في تطرفها بالانحياز للعقل، في شخص سري ناصر، أستاذ علم الاجتماع ذائع الصيت، الذي نعته الخصوم بـ(الملحد)، وأسبغ عليه المريدون صفة (المجدد)، لقد فرد عبد السلام على سري ناصر عباءة قلبه، وحماه من الريح، كان ذلك أول المنهج العلمي، والإعلاء من شأنه في صرح الجامعة.

الثانية: ظاهرة عبد العزيز الدوري وغليونه

سيسجل التاريخ، المدون والشفوي، ظاهرة (عبد العزيز الدوري وغليونه)، ذلك المؤرخ، المشرقي، اليعربي، السني المذهب، دونما انحياز، وبمرونة من دون تعصب، العراقي المولد، والإنجليزي التحصيل، وسيسجل ألمعية عبد السلام المدهشة، الذي أحال عبد العزيز الدوري، من عربي أكاديمي، الضيف على الأردن، إلى أردني مؤرخ للعرب، يضيف للعروبة معاني جديدة، واسع الصدى، بعيد المدى، وفتح عبد السلام الرئيس، لعبد العزيز المؤرخ، الباب واسعًا، لتلاقي السلام مع العزة، وليترك لنا ثلاثًا خالدات:

ورقة نقدية أكاديمية في فكر ابن خلدون ومنهجه الاجتماعي، وكانت تلك أول مرة اكتشف فيها لغز الحيرة الخلدونية بين مفهومي العرب والأعراب، وسفر عبد العزيز الدوري العظيم (التكوين التاريخي للأمة العربية)،

وثالثها أحلى ما ترك العرب من علاقتهم بالأرض، بحثه القيم (الأرض والعرب في بلاد الشام)، الذي قدمه إلى مؤتمر بحوث بلاد الشام.

إن عبد العزيز الدوري، الظاهرة، المؤرخ، العراقي، ما كان له أن يكون بذلك الألق، لو لم يكن عبد السلام المجالي، رئيسًا للجامعة، مُعفيًا من يعمل معه، مما تعنيه أوتاد خيام اللجوء، من خوار وضعف، ومرارة المنافي، من اللاستقرار والقلق، لقد كان عبد السلام في ذلك، وطناً في رجل، وفكرة جامعة في جامعة.

الثالثة

من لم يذكر لعبد السلام المجالي في الجامعة، عبد الوهاب البرلسي، وزير صحة عبد الناصر، الذي اصطفاه عبد السلام ليكون نائبًا له، طوال عقد؛ ليشرف على الطب والهندسة، والعلوم بفروعها كلها. من لم يذكر لعبد السلام، حرية الفكر، للداعية عبد الله عزام، في عهده، ومجادلة أتباعه، بالعقل والحسنى، فهو جاحدٌ، غير مبصر، ومن لا يتذكر لعبد السلام، صناعته لغازي المفتي، قلعة حصينة لحماية التسجيل الجامعي، من منا لا يتذكر قرارات عبد السلام، في حماية الشباب، برعاية تنظيماتهم الشبابية، مثل جمعية الخدمة، والمنتدى الإنساني الأردني، وبقية المؤسسات الطلابية الأخرى، وصحيفة صوت الطلبة، التي كان فيها من ريم بدران حتى جود نوري شفيق، ومن شباب الإخوان المسلمين حتى

قادة الحزب الشيوعي. كانت تلك الثورة الأكاديمية، الإدارية، والسياسية العملاقة، تجري بوعي، وأناة وصبر، نتجت عن خبرة من تلك الشيبة البهية، والتي بدأت من صعوده أول مرة، من هبوب الجنوب، إلى مرابع السلط؛ ليبدأ أول العلم، وترك له الموجب، الوادي، صدى الحب، والإرادة، والحياة.

أختتم في هذه المحطة، استذكارًا لعبد السلام، حين بلغ الاستقطاب بين الأمني والحزبي، داخل الجامعة ذروته، وغُلّقت الأبواب في مهاجع السجون على أبنائه الطلبة (علي عامر، وسمير صالح، وكمال عزت عودة، ومعين قسيس رحمه الله)، نحت عبد السلام درسًا أزليًّا أردنيًّا، للتجسير بين الأمني والسياسي، حين التمس من الحسين، أن يُشّرف الجامعة الأردنية، وعلى مدرج سمير الرفاعي، وكان الحسين مصطحبًا الملكة علياء وعبد الحميد شرف رحمهما الله، وعبد السلام المجالي أطال الله في عمره.

اندلع الحوار صاخبًا، بين الأب المليك، القائد الحاني، وبين أبنائه الطلبة العاتبين. كان عبد السلام قد أحرز عفوًا خاصًّا، وفي اليوم التالي، كان السجناء كلهم، على مقاعد الدراسة، تلك صورة الجامعة في عهد عبد السلام.

الرابعة: ليلى عرفان، المرأة الحديدية التي أتقنت مبكرًا جندر المساواة

لعل من النوافل القول إن عبد السلام المجالي، ابن قبيلة، هي مؤسسة وطنية عابرة للجغرافيا، مقتحمة للخصوصيات بوعي، منفتحة على كل آخر، وليس غريبًا أن هذه الشيبة، عبد السلام، التي نحتفل بها اليوم، نصف أرومتها دمشقي ملؤه الياسمين، والنصف الآخر مجالي تاجه الفروسية، وإن اعتد كل واحد فينا بأرومته، ومنابع وعيه وتحرره، وإيمانه بالتنوع

والتحديث، فإن أول علامة فارقة في شخص عبد السلام، أنه أحب الجوري الدمشقي، والياسمين، وعيًا، وروائح زكية في التحرر والمساواة، وفتح الباب على مصراعيه للمرأة كي لا تكون ظلًّا لإرادة الرجل ومننه، بل صنع من كتف الرجل، منصة صعود وارتقاء، كي تلامس بيديها النجوم والقمر.

كانت ليلى عرفان، نجمة المرأة في الجامعة الأردنية، في الإدارة، ومطاردة الإنجاز، والحرص على كرم الضيافة، ونضارة الحدائق، وبهاء المداخل. كانت ليلى عرفان، الساعد الذي يعين كل الرؤساء الذين جاؤوا من بعده؛ ليبرهن عبد السلام أن الفرصة التي منحها للمرأة في شخص السيدة ليلى عرفان، مديرة لمكتب الرئيس أو مديرة للعلاقات العامة، إنما كانت ومضة الاحترام للمرأة، والتقدير لدورها، الذي وافى عبد السلام، من جذور عائلة اعترفت للمرأة بالقيادة مبكرًا.

كم من عميدة كلية، ومن رئيسة قسم، ورئيسة ديوان، وإدارية، ومشرفة مكتبة، ومسؤولة منزل، قد شكلت منارات عز لتحرر المرأة وتقدمها، في عهد عبد السلام.

الخامسة: ليس كمثل عبد السلام أبًا اجتماعيًّا لكل أبنائه الطلبة

وأختم بهذه النقطة، مداخلتي اليوم؛ لأروي قصة إنسانية خالدة عن أبوته، فقد شرفني، العم العزيز، والذي هو في مقام الوالد وأكثر، برعايته لكتابي الذي صدر بتاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٦ بعنوان (آل عمان)، وتلت ذلك زيارة لدولة الدكتور عبد السلام إلى مملكة البحرين الشقيقة؛ لتقديم واجب العزاء بوالدة سمو نائب رئيس وزراء مملكة البحرين، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وبرغبة دائمة لسمو ولي عهد مملكة البحرين، الأمير سلمان بن حمد

آل خليفة؛ باستضافة الدكتور عبد السلام وقضاء وقت مع دولته؛ للاستفادة من خبرته وعلمه، باعتباره عمًّا، فاضلًا، حكيمًا، في شؤون الحكم والحياة، والتقى دولته بسمو ولي العهد، حيث كنت أعمل مستشارًا لسموه، ودخلنا ثلاثتنا، دولة أبو سامر، وسامر الابن، وأحمد الابن التلميذ، وبدل أن ينصرف الحديث عن سامر وهو يقيم في البحرين بطبيعة الحال، راح دولة الرئيس يشيد بي، وأمعن في إعلاء شأني أمام رئيسي، وكنت في الحقيقة، غير مصدوم، أو مذهول من ذلك، سوى أنه لم يمر على ذكر سامر الابن، واقتصر على تدعيم موقعي هناك.

تلك الأبوة العارمة، كانت هي اللغز، وهي السر؛ لأن عبد السلام عاش فينا، أبًا، قبل أن يكون قائدًا، وقبل أن يكون حازمًا، وسيدًا قبل أن يكون رئيسًا.

حيوا معي عبد السلام الأب، لأنه رجل لا يحرد أبدًا، كما قال عنه الحسين.

عبدالسلام المجالي:
شهادات

عبـــــد الســـــــــلام الإنســـان

د. عبد الرؤوف الروابدة *

تحدث من سبقني من الإخوة والأخوات عن إنجازات الدكتور عبدالسلام المجالي، فما تركوا لي مجالًا لزيادة، ولذا سأتحدث عن عبدالسلام الإنسان.

عملت بمعيته مرؤوسًا عشرة أعوام ونيّف، وزاملته ضعفها. سبرت أغوار شخصيته، فأعجبت واحترمت وقدّرت.

لعبد السلام شخصية مركبة تعددية تصعب الإحاطة بها في عجالة، وسأحول استجلاء بعض جوانبها بلا إسهاب:

أولًا: عبدالسلام الشيخ: ولد في أرومة عريقة، يهمها تاريخها ودورها، فتمثلت فيه الأصالة والمعاصرة، من دون صدام، عنفوان غلافه التسامح، جرأة بلا تهور، عفة لسان من دون تخاذل، صحبة محببة تلغي الفوارق، طيبة قلب لا يخفيها عبوس ظاهريّ.

* رئيس وزراء أردني أسبق.

ثانيًا: عبدالسلام الطبيب: تميز على أقرانه في مراحل الدراسة كلها، اختصّ بالأنف والأذن والحنجرة، لم يستطع أن يتخصص في الحواس الخمس، فاختار الأغلبية في ثلاث منها، صعد السلم الوظيفي بالتدرج؛ طبيبًا ممارسًا، فمدير مستشفى، فمديرًا للخدمات الطبية الملكية في جيشنا المصطفوي حتى اعتبر مؤسسها الفعلي، ثم وزيرًا للصحة حتى يضم الجناحين، العسكري والمدني.

ثالثًا: عبدالسلام العسكري: يعشق الأردنيون البذلة العسكرية، فهي منهم ولهم. بدأ عبدالسلام بجمع عشقين معًا: الطب والعسكرية. علمته الجندية الانضباطية.. تحديد الهدف.. التخطيط الواعي.. التوقيت والمباغتة. ولازمته هذه الصفات في كل ميدان، وما أكثر ما خاض من ميادين فكان النجاح له العنوان.

رابعًا: عبدالسلام الإداري: تمرس بالإدارة تجربة ودراسة واطلاعًا، فكان الإداري المتميز، وتحديد المسؤولية بوضوح، واختيار القيادات بموضوعية، وكان التغيير الإيجابي هدفًا يصر عليه، وتحفيز المسؤولين، والتدريب بالقدوة، والدوام قبل الآخرين، والزيارات الميدانية الهادفة المفاجئة،والنصح والتوجيه قبل التأنيب والعقاب، وإعطاء الموظفين حق إنجازهم، وتوسم الإبداع في مرؤوسيه، وتمهيد السبيل أمامهم للترقّي. يتوسع في تفويض صلاحياته ليتفرغ للتخطيط والرقابة والتقييم.

خامسًا: عبدالسلام الأستاذ: معلم مطبوع، يدخل النفس بهدوء، فيسهل عليه نقل المعلومة، محاور هادئ، لا يكل ولا يمل حتى يكل من يحاوره، مستقبلّ النظرة، يؤمن بالاستفادة من تجارب الآخرين، لكن بعد تطوير تلك التجارب وتطويعها لحاجات المجتمع ولقدرته على الاستجابة، موسوعي في معلوماته الشفهية التي تتأبّى على التدوين، ولا أدري لماذا، فلعله يجد صعوبة في مسك القلم، وكان النبيه من مرؤوسيه من يستطيع

تدوين ما يقوله، فيفوز عنده بالغنيمة، قدوة لزملائه وطلابه، لا يطلب أمرًا لا يبدأ به بنفسه أولًا، نشاطه يتجاوز عمره ووزنه، يتعب من يحاول مجاراته، وأذكر أنه كان يجمعنا كمديرين للصحة الساعة السابعة صباحًا، وفي الساعة السابعة مساء نعده بتنفيذ كل ما يريد لقاء المغادرة إلى بيوتنا.

سادسًا: عبدالسلام السياسي: تسيّس منذ بواكير دراسته في دمشق، عربي التوجه على غرار الأردنيين جميعًا، عاش مدرسة الشهيد وصفي التل، مؤمن بالأردن كرافد عربيّ أصيل، ولاء يبزّ العشق، التزام يأبى التفريط، أمانة يد ونقاء ضمير، وعي بالهموم والتحديات، ثبات في المواقف المفصلية، اتفقت معه كثيرًا فاحترمته، خالفته أحيانًا فزاد احترامي له، لبعده عن الشخصنة (مرض العصر)، ولا أنسى أنني حجبت الثقة عنه مرة، لكنه ألحقني في وزارته.

أخي ومعلمي أبا سامر: صعب علي أن أختار لك لقبًا: صاحب العطوفة.. المعالي.. الدولة.. الطبيب.. الأستاذ.. اللواء.. فلك مع كل منها دور تفخر به، ويفخر بك، ونفخر معك.

أيها الشريك، بل أيها القائد في رهط الحرس القديم، أنت من يحفظ إرثه، حارس قديم، ثابت على إيمانه بربه ووطنه ونظامه، سلاحه على كتفه أبدًا، ما غير موقعه لا وجلًا ولا تكسّبًا، ما لوى عنان فرسه إلا متحرّقًا لقتال أو متحيزًا لفئة الوطن والأمة، أهلًا بك قائدًا في فوج «الشدّ العكسي»، علمًا أننـــا ما عرفنـــاك يومًا إلا متقدمًا مستقبليًّا تبزّ الكثيرين، وما قبلت «الشد العكسي» إلا عندما كان «الشدّ الأمامي» يقـــود إلى التهوّر بدعوى التطور، وإلى الهدم بدعوى البناء.

عبدالسلام المجالي: انطباعات شخصية

د. علي محمد فخرو*

يكرَّم الإنسان لسببين:

الأول لوجود جوانب في الشخصية متميزة تجعلها صالحة لأن تكون قدوة للمجتمع، وعلى الأخص لأجيال المستقبل الشبابية. فنظافة اليد والالتزام بخدمة المجتمع، والتواضع والمواقف الشجاعة، والتمرُّد الخلاق، هي أمثلة لصفات إنسانية يحتاج زمننا العربي المضطرب إلى إعلائها والاحتفاء بها.

والثاني هو قيام المحتفى به بأعمال ومهمَّات وأنشطة خدمت المجتمع، وأسهمت في تطويره أو في حلٍّ إحدى أزماته.

وفي مداخلتي الموجزة، سأركِّز على الجوانب الشخصية، بعد أن أشبع الكثير من المتحدثين ذكر الأعمال الجليلة التي قدمها الصديق الدكتور عبدالسلام لوطنه الأردني، ولوطنه العربي الكبير.

* رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث.

عرفت الدكتور وعملت معه كزميل في ساحات الصحة والتربية والتعليم، عبر سنوات طويلة، وبمستويات ومسؤوليات مختلفة، فأكبرت فيه التميزات الخلقية الشخصية التالية:

أولاً: الخطاب المباشر الصريح، المتَّجه مباشرة إلى لبِّ الموضوع، بلا لفٍّ ولا دوران. وفي هذا الحالة، أنت تعرف أين يقف وبماذا يفكِّر، وبأيِّ يقين يتحدَّث. وفي عالم يمتلئ بالخداع والنّفاق، تستطيع أن تطمئن عندما تتعامل مع الدكتور عبدالسلام؛ لعدم وجود أقنعة وما وراء الأقنعة من غموض.

من هنا يجيء اعترافه بحقّك في أن تفكر، وتؤمن بما تشاء، طالما أنك صادق وواضح مثله ومعه.

ثانيًا: ولأن خطاب الأخ الدكتور مباشر؛ فإنه لا يجامل في قناعاته، ولا يغيِّرها إلاَّ إذا اقتنع بها، لكنها في الوقت نفسه ليست قناعات جامدة منغلقة أو صداميه؛ بل العكس هو الصحيح، فهي قناعات متسامحة.

اختلفت أحيانًا مع الصديق العزيز، لكني لم أر على وجهه إلاَّ الابتسامة، وترك الأمور للزمن ليكشف الأمور ويظهر الصَّواب.

من هنا، لم أشعر قط، في المجالات العديدة التي عملنا فيها يدًا بيد، أنه يمارس إيديولوجية منغلقة، بقدر ممارسته براجماتية منفتحة ومتوازنة. وهذا قاده إلى أن يكون وطنيًّا أردنيًّا في التزاماته، وعروبيًّا قوميًّا في مشاعره، وعالميًّا إنسانيًّا في توجهاته ونشاطاته العامة.

ثالثًا: أعتقد أن كون الأخ الدكتور طبيبًا قد ساعده على النظر إلى العلل المجتمعية، وخصوصًا في السياسة العربية المرتبكة دومًا، بموضوعية تمَّر من جمع المعلومات إلى التشخيص المبدأي، ثم إلى إجراء الفحوصات، ثم إلى التشخيص النهائي المعقول، ثم إلى العلاج الممكن. وقد أبعده هذا عن الدوغمائية والغوغائية، وعن التفتيش عن العلاج الممكن، وليس المتخيَّل، أي التفريق بين الواقع الممكن وبين الضروري المطلوب ولكن غير الممكن.

وعندما اختلف البعض معه على استعماله ذلك النهج في الحياة العامة، لم أسمعه قط يستعمل الفحش في أقواله ومواقفه، بل يقبل بتواضع ويرفض بتواضع، يقف بحزم بتواضع، ويتراجع بهدوء بتواضع.

هذا التوازن المحبُّب في شخصية الأخ الصديق لمسته عن كثب، كما لمسه الآخرون، عندما تكرَّم بقبول أن يكون عضوًا في مجلس أمناء جامعة البحرين عبر سنين طويلة، فساهم في تطوير مسيرة الجامعة، إلى أبعد الحدود، إلى الأفضل والأعلى كفاءة.

كانت نظرته الأكاديمية صارمة بالنسبة للمستوى، مرنة بالنسبة لإدارة الحياة الجامعية وتنظيمها، وكانت نقاشاته هادئة وموضوعية، ومتعاطفة إلى أبعد الحدود مع مصالح الطلبة، وحرية الأساتذة الأكاديمية، واستقلالية ادارة الجامعة اليومية.

لا أذكر أنه غضب أو رفع صوته أو جرح أحدًا في جميع مداولاتنا، ولا أذكر أنه غاب عن اجتماع واحد من اجتماعات مجلس الأمناء.

كان العمل برفقته جميلًا وأخويًّا وممتعًا.

تلك الشخصية، بتلك الصفات الحميدة، أظهرت نفسها، باللطف والتواضع ذاتهما، في كل محفل جمعنا، سواء في الأردن إبَّان تدُّرج الدكتور عبر شتَّى المسؤوليات في حقول الخدمات الطبية، أو إبان قيادته المتميزة للجامعة الأردنية، أو في الوطن العربي أو في المنتديات الدولية.

أيها الصديق الودود: كانت رفقة درب لا تنسى، ملأتها أحلام المستقبل ومشكلات هذه الأمة التي تتعب وتنهك من يحبُّها.

عبدالسلام المجالي بصمة لا تمحى

د. كامل أبو جابر *

يسعدني أن أشارك في تكريم رجل من بناة الأردن، ساهم في تقدمه حتى أصبح على ما هو عليه اليوم من أمن واستقرار. عاصر ملوكها الأربعة الذين تعاقبوا على عرشها: عبد الله الأول، فطلال، فالحسين، واليوم مليكها الشاب عبد الله الثاني. وجميعهم أفسحوا المجال لظهور قيادات فاعلة بجانبهم، ومنهم: توفيق أبو الهدى، وسمير الرفاعي، وإبراهيم هاشم، وهزاع المجالي، ووصفي التل، وغيرهم من قادة عسكريين وقضاة وبرلمانيين ومعلمين وأساتذة وغيرهم.

أحسنت مؤسسة عبد الحميد شومان، وأحسن الدكتور أمين محمود

* وزير خارجية أسبق.

بالدعوة الى إقامة هذا الحفل لتكريم ابن الياروت من أعمال الكرك، والذي يقول كتابه «رحلة العمر» إنه انتقل من بيت الشعر إلى سدة الحكم.

ولد بعد سنوات قليلة من تأسيس إمارة الأردن التي أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية، والتي سنحتفل بعد سنوات بعيدها المئوي الأول. عاصرها منذ صحوته على الدنيا، وكان أول طبيب عربي في جيشها.

عرفته شابًّا في مقتبل العمر، بلهجته الأردنية ونكهتها الكركية، كرئيس للجامعة الأردنية بعد سنين ثلاث من عودتي من الولايات المتحدة، وعملي في قسم العلوم السياسية كأستاذ مشارك، إلى جانب الصديق المرحوم منذر عنبتاوي ـ رحمه الله.

منذ اليوم الأول، احترمت فيه استقامته وطاقته، وجلده على العمل، وقدرته على بلورة أفكاره وطرحها بوضوح وجرأة، وكنت أعجب دائمًا بقدرته على التفكير، وعلى تبني الأفكار التي يعتقد بصلاحها، والدفاع عنها بقوة، لا في مجلس العمداء وحسب؛ بل وفي ندواته واجتماعاته مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعة والمجتمع.

عاصرته في فترتي رئاسته الأولى والثانية للجامعة، حيث كنت أجلس في مجلس العمداء مقابلًا له، متوسطًا عميد العلوم الأستاذ عدنان بدران إلى يميني، والأستاذ سعيد التل إلى يساري، حيث كان النقاش الطويل أحيانًا يدور حول شؤون الجامعة.

كان النقاش معه، دومًا، مفتوحًا وصريحًا، نتفق ونختلف، ولكن بكل احترام وتقدير؛ لوعينا جميعًا أن ذلك يصب في المصلحة العامة.

لن أتحدث طويلًا، وإن كنت سأركز على بعض الأمور التي قام بها دولة الدكتور عبد السلام المجالي أو تبناها، والتي ساهمت، لا في تغيير أجواء العمل الأكاديمي في الأردن للأفضل، وإنما في العمل الاجتماعي والسياسي العام كذلك.

أشير، أولًا، الى الإصلاح الأكاديمي الكبير الذي ما اقتنع دولة الدكتور عبد السلام بجدواه إلا وتبناه بقوة وعزم، ألا وهو انتقال الجامعة الأردنية من النظام التدريسي السنوي المصري السوري الأوروبي إلى النظام التدريسي المعروف بنظام الساعات المعتمدة، الذي تبنته في ما بعد جميع الجامعات الأردنية، وبعض الجامعات العربية كذلك، والذي يتمتع بالمرونة، ويثري معارف الطالب، ويوسع مداركه بالعلوم الأخرى إلى جانب تخصصه كذلك.

وقد عزز الإصلاح الأكاديمي هذا، ما رافقه من إصلاح في إدارة الجامعة، حيث يشارك جميع أعضاء الهيئة التدريسية، على اختلاف رتبهم، في إدارة شؤونها الأكاديمية، بل حتى الإدارية أحيانًا، في جميع مستوياتها، من القسم إلى الكلية، فمجلس العمداء والجامعة، بحيث تدار جميع شؤونها بيسر حتى لو تغيب رئيس الجامعة أحيانًا.

ترك دولة عبد السلام بصمته على المجتمع الأردني، حين قام بتبني يومين متتاليين للعطلة الأسبوعية، على صعيد الجامعة اولًا، فالدولة والمجتمع ثانيًا.

أما في مجال العمل الاجتماعي، فمساهماته الخيرية والتعليمية كثيرة، وإن كنت أذكر حماسته وتبنيه لفكرة إنشاء جمعية الشؤون الدولية؛ إذ كنت آنذاك أمين سرها الأول، والتي أصبحت، بجهده وتعبه، معلمًا ومنبرًا مضيئًا، في بحث الشأن العام بمسؤولية وذوق، حيث كان مثل هذا الأمر عصيبًا أحيانًا.

أما جهود الدكتور المجالي في الشأن العام والسياسي فمعروفة، يدونها له التاريخ، خدم بها بلده عسكريًّا طبيبًا، ووزيرًا، وترأس الحكومة مرتين، فدخل وخرج نظيفًا، وأذكر أنه ما توانى ولا تردد أبدًا في تلبية نداء الوطن، حين تشرفت بطرح اسمه لرئاسة الوفد الأردني للمفاوضات الأردنية الإسرائيلية التي افتتحها مؤتمر مدريد، والتي انتهت بمعاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، حيث كان جلالة الحسين يستند إليه ويثق بمشورته ورأيه.

لا أدري إذا كنت قمت بما يجب علي أن أقوم به، من تكريم ابن الأردن وأحد رجالاتها، وإن كان يطيب لي أن أقول إن حياتي الأكاديمية والعامة ارتبطت، إلى حد كبير، بحياته، راجيًا المولى عز وجل أن يمد في عمره وعطائه لبلده وأمته.

بيـــن يـــدي عبدالسلام المجالي

د. جواد العناني *

أقف، في هذا المقام، مستذكرًا أبياتًا للشاعر ابن الرومي، حين دعاه أمير الموصل ليلتحق ببلاطه الخاص. وبين رغبة الشاعر في المثوبة والعطاء، وخوفه من ركوب القارب في نهر دجلة، قال:

ولمـــا دعانـــي للمثوبـــة سيـــد
يـــرى المدح عـــارًا قبل بذل المثاوبِ
تنازعنـــي رغـــب ورهب كلاهمـــا
قـــوي وأعياني اطـــلاع المغايبِ
فقـــدت رجـــلًا رغبـــة فـــي رغيبةٍ
وأخـــرت رجـــلًا رهبة للمعاطـــبِ

* خبير اقتصادي بارز ونائب رئيس وزراء أسبق.

وأنا الآن، بين رغب ورهب، عند الحديث عن أخي الكبير، ورئيسي في العمل، وصديقي. ما أرغب به هو أن أشعر أنني صرت شخصًا أفضل إن نجحت في وصفه بما يستحق، ورهبة ألا أفيه حقه. ومع هذا، فإن الأمل يحدوني أن أصدق القول.

عرفت دولة الدكتور المجالي عام ١٩٧٨، حين ذهبت إلى مجلس الوزراء في حكومة دولة مضر بدران الأولى، من أجل تسويق مشروع قانون الضمان الاجتماعي، وقد كان حينها وزيرًا للتربية والتعليم. وقد تابع ما قلته باهتمام منحني الثقة أن أتكلم وأدافع عن مشروع القانون، خاصة حيال بعض الوزراء الذين رأوا في القانون إيذانًا بمرحلة جديدة تمنح العمال حقوقًا تشجعهم على تحدي الدولة؛ لأن بعض النقابات العمالية اتسمت بالشيوعية أو بالقومية، وهما هويتان سياسيتان لم تعجبا بعض أصحاب المعالي آنذاك.

ولما صرت وزيرًا للعمل، وأنشئ مجلس التعليم العالي، أصبحت عضوًا فيه، ممثلًا لجانب الطلب. وقد أيدني الدكتور عبدالسلام آنذاك في معركة مع بعض أعضاء المجلس، الذين أرادوا إنشاء جامعات خاصة على شكل شركات مساهمة عامة. وقد نجحنا في كسب التصويت إلى جانب موقفنا. وترأس أيامها دولته رئاسة الجامعة الأردنية، والتي شهدت في عصره نموًّا وازدهارًا كبيرين.

ولما قررت منظمة التعاون الإسلامي في اجتماع القمة عام ١٩٨٣ إنشاء عدد من المنظمات المتخصصة، كانت إحداها منظمة التكنولوجيا والعلوم برئاسة الباكستان. وصرت أحضر اجتماعات القمة برفقة دولته.

وفي عام ١٩٨٦، قرر سمو الأمير الحسن بن طلال حفظه الله أن يعينني رئيسًا للجمعية العلمية الملكية، فرأيت في هذا فرصة لكي أعزز علاقة الجمعية بالجامعة الأردنية، واتخذ دولة الدكتور عبدالسلام آنذاك قرارًابأن أكون عضوًا في مجلس الجامعة الأردنية، وقد تعلمت من تلك التجربة كثيرً؛إذ كان يدير الجلسات بمنتهى الديمقراطية، ويستمع إلى عمداء الكليات، ويناقش ويحاور من دون كلل أو عصبية أو فوقية.

وسافرنا معًا مرتين إبان تلك الفترة؛ لحضور مؤتمر لجنة التكنولوجيا والعلوم في الباكستان. وتعززت صداقتنا كثيرًا، خاصة وأنني أصبحت المقرر العام للمؤتمر، ووجدت منه حدبًا وعطفًا وصدقًا في المعاملة، تزيّنها كلها بساطته وأريحيته في التعامل.

وفي عام ١٩٩١ عُيّنت عضوًا في وفد الأردن لمفاوضات السلام. وكانت مناسبة لأطلع على جانب آخر في شخصية الدكتور. هل يمكن لهذا الإنسان المستقيم المُبَسّط للأمور، الصادق في المعاملة، أن يكون مفاوضًا صعبًا؟ واكتشفنا أنه في أمانته في التعامل حتى مع عدوه، وصدقه في وعوده، وتمسكه بحقه، وشراسته في الدفاع عن أهل فلسطين بيسر المنطق العازم، أنه يفرض على غريمه في الجانب الآخر الاحترام. وظن بعض أعضاء الوفد أن سهولته وصدقه المباشر لن يقفا أمام مكر الجانب الإسرائيلي، ولكنه نجح إلى حد كبير معهم، وألحّ دائمًا أن يكون منفتحًا على باقي الوفود العربية، وأن يطلعهم على ما يجري داخل المسار الأردني، علمًا أن بعضهم كان غامضًا متسترًا وغير منفتح. ولما سُئلَ عن سبب انفتاحه حيال انغلاقهم، قال: «ليس عندنا ما نستحي منه أو نخفيه». وتجلت حكمته في قيادة الوفد، واجتماعه المستمر معهم، ونقاشهم في كل الأمور، ما جعل الوفد كله يقف صفًّا واحدًا معه حتى حين كانت آراؤنا لا تتطابق مع آراء الحكومة في عمان.

وفي عام (١٩٩٣)، وبعد خروج المغفور له بإذن الله جلالة الملك الحسين مُشافى مُعافى من مرض السرطان، اجتمع بالوفد في بيته قرب واشنطن العاصمة، ولاحظت أنه يرمق الدكتور عبدالسلام بعين خاصة. وزرته في جناحه في الفندق بعد عودتنا إليه، وكان جناحه مفتوحًا دائمًا لكل أعضاء الوفد، قلت له إنني أعتقد أن جلالته سيطلب منه تشكيل الحكومة، فنظر إلي وقال لا أدري، الله أعلم.

وبعدها، شكل حكومته وكنت معه وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء. وبرزت له شخصية جديدة، فهو العسكري في مواعيده وانضباطه، والديمقراطي في أسلوب تصريف

الوزراء مهامهم، والمحب للاختصار، والكاره للحديث بغير علم ولا معرفة ولا كتاب منير. وقد كنت دائمًا إلى جانبه، أسافر معه، وأزوده بالأخبار عندما صرت وزيرًا للإعلام. وقمنا بعقد مؤتمر صحفي بعد كل جلسة مجلس وزراء، وكانت مهمتنا صعبة مع صندوق النقد الدولي، ومع الديون المتراكمة وسدادها. وكلفني بصفتي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، أن أكون المنسّق العام للمفاوضات التي انتهت بمعاهدة السلام عام ١٩٩٤.

وفي عام ١٩٩٧ كُلف بتشكيل الحكومة ثانية، وكنت معه نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ثم أصبحت بعد عدة أشهر وزيرًا للخارجية مكان دولة الدكتور فايز الطراونة الذي عُين رئيسًا للديوان الملكي، وبقيت معه حتى غادر المغفور له جلالة الملك الحسين إلى مايو كلينيك طلبًا للعلاج. بعدها، عُين دولة الدكتور فايز الطراونة رئيسًا للوزراء، وعُيّنت أنا رئيسًا للديوان الملكي، وبقيت صداقتي معه قوية.

هذا الرجل الذي أبدع عندما أتيحت له الفرصة الكافية ليبني، ففي عمله مديرًا للخدمات الطبية الملكية، وجد من المرحوم العظيم الحسين الباني التشجيع لإنشاء مدينة الحسين. وهي تعيش حتى الآن قوية معطاءة رافدة لقطاع الصحة الأردني، ومن أعتى وأفعل مؤسسات الوطن.

وأمضى ردحًا من الزمن رئيسًا للجامعة الأردنية، فأعطى وبنى ووسّع واجتهد، فكانت الجامعة بسبب طموحه وفعاليته من أحسن جامعات الوطن العربي وما تزال.

وعندما أنيطت به مسؤولية قيادة عمليات السلام، ساهم بإيصالها إلى السلام الذي حفظ للأردن كرامته ووحدته بعد المصائب الكبرى التي ابتُلي بها بعد انهيار الدينار، وتراكم الديون، وحرب الخليج الأولى، ومقاطعة العرب والغرب للأردن.

وهو الرجل الذي بنى في القطاع الخاص مؤسسة إعمار الكرك، وجمعية الشؤون الدولية، والجامعة الإسلامية، وجامعة الأمم المتحدة.

هذا الرجل عزّ نظيره بين الرجال.. ومن مِنَنْ الله علي أنني أمضيت وقتًا طويلًا معه. إنه توأم الروح، هذا الإنسان الصافي الغافر الأخطاء، المتسامح مع الأعداء الأصدقاء، القوي في عزمه ومضائه، العنيد في إيمانه، المنجِز للوطن، يستحق أن يكون رمزًا راسخًا من رموز هذا الوطن العزيز.

عبدالسلام المجالي: الدور في المهمّات الوطنية

سامر محمد العبادي*

تبقى سيرة عبدالسلام المجالي حافلةً بالكثير من الملامح السياسية، والتي أضفتها عليه طباعه الشخصية وتنشئته والمواقع التي تبوأها، والتي طالما حملت مسحة سياسية، على الرغم من أنه حاول أن يبتعد عن وصف السياسي والاقتراب أكثر من سيرته الإدارية والعلمية، خاصة قبل أن يتولى ملف منعطفٍ تاريخي في تاريخ الأردن المعاصر، حيث معاهدة السلام.

الولادة والنشأة:

ينتسب عبدالسلام المجالي إلى فترة تاريخية، تنتمي إلى الجيل الأول الذي عاش وترعرع في عهد الإمارة الناشئة أيضًا، فصاحب

* كاتب وباحث أردني.

السيرة ولد بعد خمسة أعوام على تأسيس إمارة شرقي الأردن في قرية الياروت [١] في الثامن عشر من شباط عام ١٩٢٦م[٢].

كانت ولادته في مناخ سياسي شهد حالة وطنية ما زالت أيضًا، في تلك الفترة، ناشئة في التعبير عن ذاتها وتحمل المؤتمرات الوطنية عناوينها، فبعد ولادته بعامين شهدت الإمارة المؤتمر الأردني الأول، والذي جاء انعقاده استنكارًا للمعاهدة الأردنية البريطانية التي وقعت في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٨م. كما بدأت الدولة تستقر بشكلها الجغرافي عقب ضم معان والعقبة وإقرار القانون الأساسي (الدستور)، وكانت مسحة العروبة ما تزال مسيطرة على ملامح الحياة العامة، وتحمل عناوين الوحدة[٣].

لا يمكن قراءة سيرة عبدالسلام المجالي بمعزلٍ عن التأثيرات التي صاغت شخصيته وظهرت أبعادها لاحقًا، خاصة والده الذي كان محل استحضار في مذكراته، والذي آمن بضرورة التعليم، في وقت لم تكن إمارة شرقي الأردن بعد، قادرة على بناء جيلها الأول علميًّا وتربويًّا، فوظيفة والده جابيًا، أسمهت في الانفتاح على الدنيا في زمان باكر، لم يكن في المجتمع الأردني من يدرك بعد أهمية التعليم[٤].

الجيل الأردني الأول، الذي ينتمي إليه عبدالسلام المجالي، حملت نخبته سيرة الإصرار على التعليم، على الرغم من قلة عدد المدارس، حيث إنها لم تزد على (٧٧) مدرسة حتى العام ١٩٤٧م، إضافة إلى مدرستين ثانويتين هما مدرسة السلط الثانوية، ومدرسة إربد التجهيزية[٥].

في عمر السادسة عشر تخرج من مدرسة تجهيز الكرك ليكمل تعليمه في الصف الثامن بمدرسة السلط الثانوية عام ١٩٤٢م، وليتقدم إلى الامتحان الوطني في مدرسة العسيلي بعمّان، وينال بعدها، أول وظيفة في حياته وهي كاتب مالي في الكرك[٦].

هذه الوظيفة لم يرتضها عبدالسلام لنفسه، فهمّ مسافرًا (كعادة الطلبة الأردنيين) إلى

الجامعة السورية، في وقت كانت مناخات الحرب العالمية الثانية تطغى، وكان شعار الاستقلال والوحدة العربية هو الدارج؛ ليختار دراسة الطب هناك، حيث المفاهيم العقائدية في أوجها بدمشق[٧].

لكن عبدالسلام المجالي في دمشق لم يكن قابلاً للمغالاة في أي فكرة عقائدية أو مشحونة، ولم يستسغ التطرف بها، وهذا ما ميزه عن كثير من أقرانه ممن تخلوا متأخرين عن هذه المغالاة أو استرسلوا بها.

ولربما كان للتنشئة الوسطية عائليًّا أثرها، فهو حتى بين إخوته، كان يقوم بالوساطة بين متلطلبات الأشقاء و«عطايا» الوالد[٨]، فعلى الرغم من عظيم تأثره بميشيل عفلق وفكرة البعث السائدة، إلا أنه يسجل اعتراضين على التجربة في وقت باكر، الأول فلسفة قيادة الحزب بفرض نظام الحكم وشكله، من دون السعي لتحقيق ذلك بطريقة ديمقراطية، والثاني الوصول إلى الحكم بلا ديمقراطية وتأييد شعبي[٩].

لكنه يعود ليعترف بفضائل هذه التجربة البعثية، في أنها أكسبته تقدير أهمية الحوار، وإدراك قيمة فكرية أهمّ وهي التفكير الناقد، والبعد عن التعصب السياسي، وإدراك مفاهيم الحوار والرأي الجماعي والانفتاح والتفاعل مع الناس، موقنًا بهذا الأسلوب في تأسيس رؤيته السياسية القائمة على الوسطية التي تمسك وآمن بها[١٠].

لا يقف عبدالسلام المجالي كثيرًا عند أسباب عدم قبوله في جيش الإنقاذ عام ١٩٤٨م، حين كان على مقاعد دراسة الطب في دمشق؛ لتقوده فلسطين وقضيتها إلى الانتساب إلى الجيش العربي في آخر سنيّ دراسته الجامعية، وتقدم بطلب الانتساب من خلال السفارة الأردنية في بيروت، وكان أول طبيب أردني يتم تعيينه برتبة ملازم أول في السابع من تموز/ يوليو عام ١٩٤٨م[١١].

ما إن بلغ عمر الثانية والعشرين عامًا حتى بدأت سيرة عبدالسلام المجالي العسكرية

والإدارية في مؤسسة الجيش العربي، والتي كانت (آنذاك) تتفوق على المؤسسة المدنية الأردنية في حضورها، وينال خلال سنيّ خدمته فيها تخصص الأذن والأنف والحنجرة في لندن، ثم يعود إلى عمان عام ١٩٥٣م طبيبًا في مستشفى ماركا العسكري [١٢].ولم تكد تمضي سبع سنوات حتى كان على رأس أول إدارة للخدمات الطبية الملكية [١٣].

في تلك الفترة واكبت سيرة المجالي اهتماماته الإدارية والتعليمية، حيث كان عضوًا في لجنة التربية والتعليم التي شكلت في شباط/ فبراير عام ١٩٦٢م، والتي وضعت التقرير الأولي حول ضرورة إنشاء جامعة في الأردن [١٤].

وزيراً للصحة في حكومتين

نتيجة لما وضعه من رؤىً في القطاع الصحي، ولعلاقته بالملك الحسين بن طلال، استجاب عبدالسلام المجالي للرغبة الملكية، وتسلم أول منصبٍ وزاري في عمر (٤٣) عامًا، وزيرًا للصحة.[١٥]

لا يمكن قراءة تعيين المجالي وزيرًا للصحة بمعزل عن خطاب الحكومات والظرف السياسي الذي مرّ به الأردن نتيجة أحداث الأمن الداخلي التي شهدها، إثر محاولة المنظمات الفدائية إنشاء سلطة في الأردن.

ثم جاء عبدالسلام المجالي وزيرًا في حكومة عبدالمنعم الرفاعي، التي شكلت في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٦٩م، وحملت الإرادة الملكية تسميته وزيرًا للصحة برتبته العسكرية إلى جانب اسمه، بما يشرح النظرة إليه كعسكري مخلص يملك رؤية إدارية لتنظيم القطاع الصحي الذي يصفه بأنه كان يتميز بأن «المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في عمان متعددة وصغيرة جدًّا من (٢٠ – ١٠٠)، ولكل مستشفى تخصص معين، ويتواجد الواحد منها في أماكن متباعدة من جبال عمان المتعددة، فالمريض عليه أن يكون خبيرًا بالجغرافيا وقادرًا ماديًّا على

نفقات تنقله من جبل إلى جبل لمراجعة الطبيب أو المختبر أو الأشعة أو استشارة اختصاصي آخر، وكل مدير مستشفى كان مرتبطًا إداريًّا مع الوزير، وهو المسؤول عن التنسيق وحل الخلافات التي تقع بين العاملين»[١٦].

على الرغم من انشغاله بخدمات الدولة الصحية وإصراره أن يكون بعيدًا عن السياسة التي طغت مفاهيمها وأجواؤها على البلاد، إلا أنه لا يمكن تجاوز الفترة من دون إلقاء الضوء على بيان الحكومة التي جاء فيها المجالي وزيرًا. فبيان وزارة عبدالمنعم الرفاعي علل مساعي الحكومة بأنها ستنصرف إلى البناء العمراني والاقتصادي، وإزالة الخرائب وإقامة المنشآت، وتوفير الإمكانيات للشعب بضفتيه (الشرقية والغربية)؛ لتقوية الصمود والاحتمال والتغلب على الأزمة [١٧].

التفكير بالهجرة والاختطاف فالعودة

لم تستمر حكومة الرفاعي أكثر من خمسة أشهر، حتى كُلف بهجت التلهوني في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٦٩م، بحكومته السادسة، والتي كلفها الملك حسين بـ «دعم البلد وتقويته ليتمكن من القيام بدوره التاريخي»، واستمر المجالي فيها وزيرًا للصحة [١٨] فيما لم تستمر هذه الحكومة إلا حوالي شهر، حيث كلف الزعيم محمد داود بتشكيل حكومة عسكرية في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م[١٩].

ارتفعت وتيرة أحداث الأمن الداخلي لدرجة طاولت المجالي، حيث تعرض للخطف مرتين، الأولى في عمان وكان خلالها وزيرًا للصحة، في حادثة استمرت لساعتين في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٦٩م، والثانية في بيروت بعد استقالة الحكومة.

أخذت هذه الأحداث، تملي على المجالي التفكير بالهجرة خارج الوطن، ولكن تأثير حادثة الاختطاف الثانية دفعته، وهو يحاول رسم طريق هجرته، إلى الحديث في السياسة،

فظهر في مقابلة تلفزيونية في لندن، معبرًا عن فكره تجاه قائده ووطنه، مؤكدًا مقدرة الأردن على تجاوز الأزمة، وقائلًا في مقابلته، رداً على من يقول إن الملك حسين غادر البلاد: «من المستحيل أن يفعل الملك ذلك. الملك منحه الله هبة الصبر. وعندما تتأزم الأمور فإن لديه من الحكمة ما يمكنه أن يواجه أزمات كبيرة، ولو فرضنا أنه قتل وألقوا ببقايا جسده خارج الحدود، فإن هذه البقايا ستعود إلى عمان، لتلمّ الوطن من جديد (..) فجلالة الملك يثق بالناس كثيرًا، وعندما يشكل حكومة يعطيها كل الصلاحيات، لدرجة أن الحكومة تشنق نفسها، فيأتي هو ويجمعها (يلمها) من جديد»[٢٠].

لم يسلم المجالي العائد إلى عمان مما يجري فيها، فتعرضه للخطف في بيروت قاده إلى دمشق للتحقيق معه، ملمحًا أن السبب يعود لصلته بحابس المجالي، كما تعرضت عائلته إلى أسوأ أنواع الضغط النفسي نتيجة أردنيته [٢١].

وزيرًا في حكومة وصفي التل

ما يميز سيرة المجالي، أنه آمن بمهنته ومقدرته على العطاء في المناصب التي تلائم مهنته كطبيب، فعلى الرغم من أن وصفي التل طلب إليه أن يكون وزيرًا للخارجية، إلا أنه كان مدركًا أن «العمل الدبلوماسي والسياسي ليس من اختصاصه»[٢٢].

عين المجالي وزيرًا للصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٧٠م [٢٣]، وكانت مبادئ الحكومة، وفق كتاب التكليف، تجاوز ما تركته الأحداث مع المنظمات.

وجاء في كتاب تكليف الملك الحسين: «تجلت في تلك الفتنة الهوجاء ميوعة بعض الأجهزة والمؤسسات الرسمية، فتخلت عن مسؤولياتها وواجباتها، ووقفت تتفرج وتنتظر كأنما لا يعنيها من الأمر شيء، كما تجلى تعدد الولاءات وعدم التعلق بالأرض والوطن،

فوضع الكثيرون أرجلهم في الركاب، يزمعون الرحيل كما لو كان يربطهم بهذا البلد خيط أو هي من خيوط العنكبوت، واكتفى البعض بالفارغ من اللؤم والنقد والتشهير، يتشدقون بتحليل الماضي ويصابون بالبكم عند النظر إلى المستقبل وفي صنع الغد» [٢٤].

وفي صلب سيرة المجالي وسياق الأحداث، نرى أن وطنية المجالي شرحت ما عبر عنه من فكر سياسي ملتزم ببلده ومليكه، وجاءت عودته ليكون إلى جانبه في وقت كانت الحكومة تسعى إلى «قلب تلك الصفحة الكالحة من تاريخ البلد، وتبدأ صفحة جديدة ناصعة البياض، فتعمر ما انهدم، وترأب ما تصدع، وتعوض عما خسر، ومن ثم تضع الخطط التفصيلية بالبدء السريع بتنفيذ مشروعات التحديث والتنمية الاقتصادية، وتوصيات الندوات الزراعية والصناعية والتجارية»[٢٥].

الرئاسة الأولى للجامعة الأردنية

وما إن انقضت عشرة أشهر على تسلمه منصب وزير الصحة حتى عُين المجالي رئيسًا للجامعة الأردنية، في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٧١م، وإن جاز لنا القول إن هذا المنصب تربوي، لكنه قياسًا بظروف تلك المرحلة ولأهمية المؤسسة، فقد حمل وجهًا سياسيًّا يعبر عن ثقة الملك حسين بعبدالسلام المجالي خاصة، وما أثبته من وفاءٍ في ظروف مرحلة دقيقة.

يقول المجالي: «ما إن تسلمت مهمتي حتى رأيت في عيون أعضاء الهيئة التدريسية عدم الرضا عن هذا التعيين؛ لأسباب تتعلق بالظروف السياسية التي يعيشها الأردن، ولأسباب تتعلق بشخصي، لأني مجاليّ وعسكري وطبيب ووزير، وهذه كلها خارج المؤسسة التعليمية، وشعروا أن التعيين جاء بقرار عرفي ذي صفة سياسية، فقررت مواجهة الأمور بهدوء وعقلانية»[٢٦].

في هذه المرحلة، بدأت مواهب المجالي تتجلى في الإدارة والتعليم وإن بمسحة سياسية،

فقد كان جريئًا في مخاطبة المسؤولين، والسعي إلى النهوض بالجامعة، من دون التوقف عند الظروف التي ألّمت بالأردن[٢٧].

وشهدت الجامعة الأردنية في عهده إنشاء كليات أخرى، فقد تسلمها وفيها ثلاث كليات، هي: الآداب والاقتصاد والعلوم، وخلال الشهر الأول تم إنشاء كليتي الطب والشريعة، ثم عام ١٩٧٢ كليتي الزراعة والتمريض، وعام ١٩٧٣م كلية الهندسة[٢٨].

حين ترك المجالي الجامعة كان عدد طلابها حوالي ٥٣٠٠ طالب وطالبة، نسبة الإناث بينهم ٢٩٪، ونما عدد الطلبة الوافدين إلى ٢٠٥ طلاب، وازداد عدد العاملين إلى حوالي ٣٥٠ شخصًا، بينهم ١٦٠ يحملون رتبة الأستاذية، كما تضاعفت مساحة الحرم الجامعي حتى أصبحت ١٢٠٠ دونم [٢٩]، كما بلغ عدد طلبة الماجستير حوالي ٨٠ طالبًا وطالبة، وضمت المكتبة ٦٥٠ مقعداً وقاعة للمايكروفيلم [٣٠]، وتحفل وثائق المكتبة الوطنية بمخاطبات عدة تشرح فيها مرحلة اشتباك المجالي مع العمل العام وإصراره على زيادة مساحة الجامعة.

يبدو أن هذا الاشتباك بالعمل الذي حققه المجالي وأسلوب المخاطبات الذي يروي جانبًا من سيرة الرجل المصّر على ترك أثر في كل موقع يتسلمه، أدى به أيضًا، إلى ترك الموقع، حيث يقول «في حزيران ١٩٧٦م، تركت الجامعة بعد أن وصل التفاوت في الاجتهاد حدًّا لا مجال فيه للتوفيق بين تصور الحكومة (آنذاك) وبين رئاسة الجامعة ومجلس أمنائها، وقد كان تفسير الحكومة لمجمل قوانين الجامعة تفسيرًا يحد من استقلاليتها» [٣١].

شهد الأردن في منتصف سبعينات القرن الماضي ورشة بناءٍ وتأسيس لعدد من المؤسسات والجامعات، وبدأت معالم صحوته تتضح لتجاوز ما مر به من أزمات في عقد الستينات حتى نهايته.

لم تمض خمسة أشهر على تركه منصب رئاسة الجامعة الأردنية حتى كان يهمّ بتولي منصب

آخر في حكومة مضر بدران، حيث تسلم منصب وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، وقبلها «بحماسة في أن التقدم الوطني مرهون بتقدم التربية» [٣٢].

وجاء المجالي إلى منصب وزير التربية والتعليم خلفًا لذوقان الهنداوي، وبموجب تعديل أجراه بدران على حكومته في تشرين الأول من عام ١٩٧٦م، والتي دعاها كتاب التكليف إلى مواصلة النهضة والاستمرار بها [٣٣]، وبقي المجالي في الحكومة حتى قبول استقالتها في ١٩ كانون الثاني عام ١٩٧٩م.

كانت الأعوام الثلاثة في منصب وزير التربية والتعليم تعبر عن سيرة المجالي الإدارية والتربوية، حيث شهدت المدارس زيادة الإقبال عليها، بالإضافة إلى محو الأمية، والتي كانت لها فائدة معنوية ومادية على المعلمين.

الجامعات ليست طابع بريد

تولى المجالي رئاسة الجامعة الأردنية مرة ثانية، منذ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠م حتى ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٩م، وشهدت تلك الفترة تحولات على مستوى التعليم العالي، حيث أنشئت وزارة التعليم العالي عام ١٩٨٥م، فيما المجالي كان ينتقد هذا الاتجاه.

وعبر المجالي عن أسفه لتأسيس الوزارة في إحدى المقابلات الصحفية بقوله: «مؤسف جدًّا أن التعليم العالي هبط بسبب تدخل السياسة فيه، والدليل على ذلك إنشاء وزارة التعليم العالي، وهي تتدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للجامعات، وكثيرون يسألون لماذا كانت الجامعة الأردنية متقدمة في السابق، السبب غياب التدخل السياسي في الجامعة، حيث كان للجامعة مجلس أمناء حام لها ولاستقلالها المالي والاداري، وكانت هنالك ضريبة اسمها ضريبة الجامعة يدفعها المواطن من دون أن تدخل ميزانية الحكومة، ولذلك لا يوجد

تأثير على الجامعة، فكان مجلس الأمناء من خيرة أبناء الوطن وهو يتصرف بما يراه مناسبًا، وحينما ألغوا الضريبة وأوكلوا مهمة صرف الأموال عن طريق وزارة المالية بدأ التدخل».

رأى أنه منذ تأسست وزارة التعليم العالي، زاد التدخل، «فأصبحت الجامعات دوائر حكومية عادية، فذهب الاستقلال المالي والإداري وحتى الأكاديمي، وأصبح هنالك ضغط للقبول بزيادة عدد الطلبة، والآن الجامعة الأردنية فيها ٤٠ ألف طالب، وجامعة أخرى فيها ٢٠ ألفًا وغيرها، وأنا أقول افتح ١٠٠ جامعة.. ١٠٠٠ جامعة، فهذه ليست مشكلة، شريطة التركيز على المستوى الجيد، وهذا لا يمكن أن يحصل بالتدخل، فالتدخل الحكومي في التعليم العالي أمر أفسده».

حتى إنه انتقد مجرد اسم الوزارة، قائلًا: «اسمها مشكلة كبيرة يوحي بالتدخل، وإنه أمر يسيء إلى التعليم العالي والحرية الأكاديمية، فهنالك لجنة قبول تُقرر وتتدخل في الجامعة، وأؤكد أن الجامعة يجب أن تكون مستقلة في تفكيرها وإدارتها وحتى رواتبها وتعييناتها، لتكون هنالك منافسة، فالجامعات ليست طابع بريد» (٣٤).

هذه الرؤية التي صاغها المجالي تشرح أبعاد تفكيره المؤسسي، القائم على الاستقلال واللامركزية، بأسلوب إداري ناجح يتجنب تعقيدات الهرمية في المخاطبات والموافقات، وسواها من الأعمال اليومية.

عضوًا في لجنة الميثاق الوطني

أدت المتغيرات التي شهدها الأردن عام ١٩٨٩م، والدعوة إلى عودة الحياة الديمقراطية، إلى تأسيس لجنة للميثاق الوطني، يكون من من مهامها صياغة مبادئ وأسس عودة الحياة السياسية.

وسيرة المجالي كثيرًا ما تنطق بالسياسة في الظروف المُلحة، وإن حاول تجنب الحديث فيها، أو حاول إبعاد وصف «السياسي» عن أسلوبه، وقد اختاره الملك حسين عضوًا في لجنة الميثاق الوطني التي صدرت الإرادة الملكية بتشكيلها في التاسع من نيسان/ إبريل عام ١٩٩٠م.

أخذ المجالي في اللجنة التي ضمت ستين عضوًا، دور صياغة الجانب التربوي منها، فيما استمر عمل اللجنة التي ترأسها رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات ثمانية أشهر، عقدت خلالها اجتماعات مكثفة متواصلة سادها الحوار المسؤول، وطرح الرأي والرأي الآخر، وضمّت جميع ممثلي التيارات السياسية.

وضعت اللجنة نصب أعينها أن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، وأن الدستور مظلة الجميع، لتنهي أعمالها في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٠م، ورفعت مشروع الميثاق إلى الملك الحسين، وجرى حوار موسع حوله أفضى إلى عقد مؤتمر وطني للميثاق في حزيران/ يونيو عام ١٩٩١م، وشهد مشاركة ٢٠٠٠ عضو. وتكوّن الميثاق الذي يمكن قراءة فكر المجالي من خلاله، وخاصة المتعلق بالجانب التربوي، من مقدمة وثمانية فصول[٣٥].

وكانت المناخات السياسية في الأردن تستجيب لمتغيرات إقليمية وعالمية بالدرجة الأولى في هذا التوجه، ويمكن قراءتها بقول الحسين (آنذاك): «إن سقوط الخلافات بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتبدلات العلاقات الدولية، فرضتا على مختلف الدول والشعوب التوجه نحو الاعتماد على الذات».

وضع الملك الحسين للديمقراطية الحقة ثلاثة شروط هي: الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، التزامًا بأحكام الدستور: «فعلى كل واحدة من السلطات الثلاث أن تدرك حيزها ولا تتجاوزه إلى حيز السلطة الأخرى».

أما الشرط الثاني، فهو أن تتم الانتخابات وفق القانون، والثالث ممارسة العمل السياسي

الوطني على أساس التعددية، التزامًا بمبدأ الحوار المسؤول، والذي يشكل السمة المميزة للحياة الديمقراطية [٣٦].

وآمن المجالي بهذه الأفكار، ورأى أن «تنفيذها من شأنه أن يؤمن سيادة القانون وتكافؤ الفرص بين الأردنيين، ويقلص الفساد الإداري والمحسوبية عن المؤسسات الحزبية والتنظيمية المدنية، وتجديد المؤسسات العسكرية والأمنية، وبما يسهم بتدريب الناس على السلوك المدني الحزبي أو التنظيمي الجماهيري، ضمن الالتزام بالضوابط التي نشأ عليها المجتمع الأردني والشرعية التي لا يمكن المساس بها» [٣٧].

وإن كان فصل الثقافة والتربية والإعلام هو ميدان صاحب السيرة، حيث تولى صياغة ورقة التربية والتعليم والثقافة، فإن ما ورد فيها من أفكار، يعبر عن رؤية المجالي بعد مسيرة حفلت بمناصب تربوية.

فالثقافة الوطنية في تعريف الميثاق هي الأساس الذي تنتسب إليه ثقافتنا الوطنية، فكرًا وإبداعًا، في سعيها لتحقيق نهوض المجتمع الأردني وتقدمه، وهى رمز لمنعة الأمة العربية، ومصدر لقوتها المادية والمعنوية، وعنوان لوحدتها وصمودها في وجه الغزو الثقافي الأجنبي، والثقافة الأردنية جزء من ثقافتنا العربية المعاصرة، بقضاياها وتحدياتها وتطلعاتها إلى المستقبل.

دعا الميثاق في هذا الجانب إلى سبع نقاط، أبرزها الحرص على تنشئة الفرد المتكامل، روحيًّا وجسميًّا ونفسيًّا وعقليًّا واجتماعيًّا، الواعي لحقوقه الملتزم بواجباته، القوي الانتماء لوطنه، المعتز بأمته، المتمتع بالروح العلمية والديموقراطية، المؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدل والخير.

كما دعا إلى أن يتم الربط بين نظام التعليم والإنتاج، وأن تلبي عملية التربية والتعليم حاجات الأردن من القوى البشرية المؤهلة في الحاضر والمستقبل، وأن يتم إيلاء مهنة

التعليم ما تستحقه من عناية وتقدير؛ لتحتل مكانتها الاجتماعية اللائقة بين المهن المختلفة، والاهتمام بتأهيل المعلم الأردني وإشراكه في عملية صنع القرار التربوي، ورفع مستواه العلمي والمعرفي والمعيشي.

أهمية الميثاق الذي شارك فيه المجالي، تتضح أسبابها في ما كان يمر به الأردن من تحولات عميقة الأثر، حيث زاد عدد المواطنين الذين يعيشون دون خط الفقر وبلغت نسبتهم ثلث السكان، وارتفعت نسب البطالة إلى معدلات عالية زادت على ٢٠٪، خاصة بعد استقبال الأردن موجة الهجرة الجماعية الثالثة، خلال ٤٠ عامًا [٣٨].

صالون الاثنين

بقي المجالي منخرطًا في العمل العام، حتى بعد انتهاء لجنة الميثاق من أعمالها، حيث كان رواد صالون سياسيون يجتمعون في بيته كل يوم اثنين من مختلف التيارات السائدة، وبقي هذا الاجتماع يعقد لسنوات طويلة، لتبرز مواهب المجالي السياسية، بمقدرته على بناء الأفكار المشتركة أو المتقاربة في كثير من القضايا الوطنية والعامة طيلة الأعوام بين ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧م.

ونظرًا لزيادة عدد الجموع التي أمّت الصالون السياسي وعدد الحضور، فقد نقل مقر الاجتماع إلى جميعة الشؤون الدولية بعمّان؛ ليسهم المجالي في بناء فكرة السلام بين نخبة المجتمع وقادته، وليبدأ الدور الملموس يزداد توسعًا [٣٩].

كان هذا اللقاء الأسبوعي يؤسس لمرحلة جديدة تأخذ على عاتقها صياغة ثقافة عمل سياسي تتواءم والمتغيرات التي تمر بها البلاد، وتوجهها نحو السلام، وتعيد إنتاج النخبة ومفاهيمها ضمن مرحلة الديمقراطية التي بدأت بعد وضع الميثاق الوطني.

مهمة السلام

بدأت تبرز أهمية المجالي ووزنه الفكري في ظل التحولات التي شهدها الأردن، حيث انتمى إلى مدرسة وطنية من الرجال الذين لم يتأثروا بالعقائديات أو ممن يأخذونها كقالب جاهز من دون حوار أو لا يضعونها محل النقد، وهذا ما تعبر عنه سيرته الإدارية والتربوية، وما أعربت عنه مواقف سياسية أكدت التزامه نحو الأردن وقيادته ومشروعها، آخذًا بالاعتبار أبعادها القومية والعروبية.

يقول المجالي: «إن النظرة إلى السلام كانت موجودة في ذهني، لكن لم أكن أعبر عنها ، لكني من الناس الذين يعتقدون، كما كان يعتقد المرحوم الملك عبدالله الأول ثم المرحوم الملك الحسين، أن السلام هو خير شيء لنا في الظروف التي نعيشها، ففي حرب عام ١٩٤٨ كان المؤسف أننا عظمنا أنفسنا وقزمنا عدونا، ودخلنا المعركة كعرب بدون تنسيق وتخطيط، المشكلة أن الملك المؤسس والملك الحسين كانا يعرفان وكان ينبهان أن السلام خير من الحرب، لكن العواطف وغيرها من الأمور كانت جياشة أكثر، بحيث لم يستطيعا أن يقاوما هذا الأمر، ورأينا الخسارة التي خسرناها..» [٤٠].

ربما هذا التفكير المؤمن بالقيادة، إلى جانب الوضوح والمهارة في الإدارة، جعلاه عنوانًا لمرحلة السلام حين اختاره الملك حسين لهذه المهمة، والتي قبلها على الفور في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١م [٤١].

ولم يمض شهران على تكليفه بالمهمة حتى أصبح رئيسًا للوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر مدريد، ولربما كان في ذكر مضمون البرقية التي بموجبها تم تكليف المجالي رئيسًا للوفد، ما يشرح جوانب شخصية المجالي واختياره لهذه المهمة.

يقول الملك الحسين في التكليف: «.. فقد سعدت بمعرفتك على مدى العقود الأربعة الماضية، وكنت دائمًا الأخ العزيز والجندي الوفي لوطنه وأمته. وقد حملت أعباء مسؤوليات

جسام كنت فيها جميعها مثال المسؤول القوي الأمين، والمستشار المخلص والمفكر المتميز... وكنت ممن نهضوا بعبء البناء في أصعب الظروف وأدق المراحل من تاريخنا الحديث» (٤٢).

وفي النتيجة، وضعت مهارات المجالي التفاوضية في خدمة هذه المهمة، خاصة من حيث إدراكه لحساسية الوفد الأردني الفلسطيني المشترك لعملية السلام في واشنطن، وبأنه ليس رئيسًا للوفد الأردني الفلسطيني، بل رئيسًا للوفد الأردني، وتأكيده بأنه ليس متحدثًا باسم الفلسطينيين، ورفضه، تزامنًا مع هذه الحساسية، عقد اجتماع سري وصفه بأنه يحمل في طياته «صفقة نريد أن نعقدها بمعزل عن الآخرين» (٤٣).

وعلى مدار ثلاث سنوات في هذه المهمة، التي تزامنت مع صالون الاثنين، كان المجالي يحاول تشكيل رأي عام يقف إلى جانب رؤية الدولة في سعيها إلى السلام، ويقود على الضفة الأخرى مجريات رسم الخرائط وكتابة الصيغ للوصول إلى المعاهدة.

ومارس المجالي هذه المهمة في أوقات مختلفة، عبرت عما يحمله من فكر ملتزم تجاه دولته التي آمن بها، على الرغم مما رافقها من حالة إرباك، إثر تباطؤ مسارات السلام أو تسارعها عربيًّا؛ إذ كان الأردن وإسرائيل قد توصلا إلى اتفاق على أجندة مفاوضات السلام بينهما في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٢م (٤٤).

الحكومة الأولى واستحضار السيرة في التكليف

إثر استقالة حكومة زيد بن شاكر، كلف المجالي بحكومة جديدة في التاسع والعشرين من أيار/ مايو عام ١٩٩٣م، واستذكر الحسين في كتاب تكليف المجالي سيرته، حيث «التقت أفكارنا في خدمة الإنسان ورعايته، فكانت الانطلاقة الخيرة على الأسس المتينة وبالخطى الواثقة في مسيرة الخدمات الطبية الملكية، التي احتضنت ورعت نخبة من خيرة شباب الوطن، أبنائه وبناته، وفتحت أمامهم آفاق العلم والمعرفة والعطاء (..) ثم وضعت

الأساس لإنشاء مدينة الحسين الطبية ومنشآت الطب ومؤسساته، وها هي ثمار ذلك كله يجنيها إنسان هذا الوطن (...) ولقد كان جهدك المشكور في الجامعة الأردنية استمرارًا لذلك كله، ومساهمة كبيرة في رعاية الشباب».

ويواصل كتاب التكليف استحضار سيرة المجالي: «إذا تحركت الأحداث في العالم، واشتدت معاناة الأهل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطرح موضوع السلام في أصعب الظروف التي عشنا ونعيش، فلسطينيين وأردنيين وعربًا (..) واخترنا أن نمضي في الطريق إلى السلام العادل والشامل».

ويتابع: «وكان علينا آنذاك أن نختار رجلًا هو موضع الثقة المطلقة ليرأس الفريق الوطني في بدايات رحلة السلام، فاخترناك دون تردد للمهمة الصعبة، فكنت لمرة أخرى عند حسن الظن بك»، ثم يستذكر الملك الميثاق الوطني الأردني [٤٥].

ونبه الملك الحسين المجالي إلى ضرورة أن ترسم الحكومة خططها لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من سياسات وطنية، سواء تمثلت بالميثاق الوطني أو التشريعات والخطط التي تم إنجازها في مختلف المجالات، من دون أن يبدأ أحد من الصفر، متجاوزًا ما أنجز أو رسم ملامحه زملاء سبقوا في حمل المسؤولية وأحسنوا الأداء.

وتطرق الكتاب إلى ضرورة دعم جامعة آل البيت وإعادة النظر في جامعة مؤتة وأداء جناحيها، ومتابعة المشروعات الوطنية الكبيرة كالمستشفيات والمكتبة الوطنية، وإعادة بناء الملكية الأردنية والتنقيب عن النفط، وأن يدخل الأردن زمن الديمقراطية.

وشكل المجالي حكومته الأولى من سبعة وعشرين وزيرًا [٤٦].

حاول المجالي إرساء نسق سياسي قائم على فصل السلطات، وسعى إلى ترجمته بعدم

إشراك النواب في الحكومة، معتبرًا أن في ذلك تحقيقًا لمبدأ فصل السلطات، ومقرًّا بأنه واجه مصاعب ترتبط بأسباب رغبة النواب المشاركة في الحُكم، وأصر البعض على أن الأردن لن يستطيع استيعاب النقلة الكبرى [٤٧].

سعيًا لتحقيق السلام وترجمته إلى معاهدة مع إسرائيل، بدأت حكومة المجالي بوضع قانون الانتخاب الجديد، الذي وصفه منتقدوه بأنه قانون «الصوت الواحد»، ولقي معارضة من فعاليات سياسية[٤٨]، وكعادته في الدفاع عن رؤيته برر المجالي القانون بأنه جاء لتصحيح دستوري[٤٩].

ومضت الحكومة في إجراء الانتخابات في موعدها في الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣م، في وقت دقيق كانت فيه الظروف التي رافقت عملية السلام وإجراءاتها في واشنطن تلقي بظلالها على الساحة المحلية؛ إذ كان عنوان عمل الحكومة «إظهار الاستقرار في الوضع الداخلي»[٥٠]، لأجل المضي في المرحلة الجديدة وتجاوز تبعاتها.

وشهد المجلس النيابي الذي انتخب في عهد حكومة المجالي، دخول أول سيدة في البرلمان الأردني هي توجان فيصل، وتولى طاهر المصري رئاسة دورته الأولى، فكانت المهمة أمام حكومة المجالي غير يسيرة، ومع السنين الأولى من عودة الحياة الديمقراطية [٥١]وخلالها حصلت حكومة المجالي على ثقة ٤١ نائبًا من أصل ٨٠.

لم تدم رؤية المجالي في إبعاد النواب عن الوزارة وإبقائهم في دائرة الرقابة على أعمال الحكومة، فدخلها وعلى غير رغبة منه، عشرة نواب وخرج مثلهم من الوزراء، وطلب المجالي أن يجري «توزير» النواب من دون أن يدخل في مفاوضات معهم [٥٢].

تسارعت بعدها وتيرة الأحداث نحو توقيع المعاهدة، وجاء في خطاب الملك الحسين في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣م: «صدرت

تعليمات إلى حكومتي وإلى رئيس وفدنا المفاوض بالتوقيع على جدول أعمال المفاوضات، إيذانًا بالشروع في التقدم نحو السلام بخطىً محكمة وحكيمة، واثقين بقدرات حكومتنا وشعبنا الشجاع»[٥٣].

ووقع المجالي على اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية بالأحرف الأولى مع إسحق رابين في قصر الهاشمية بعمان، بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤م، فيما وقعت في احتفال رسمي في وادي عربة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول من العام ذاته [٥٤].

تولى المجالي مهمة إقناع مجلس النواب بالمعاهدة وجدوى مصادقتها، على الرغم مما اعترى المجلس من معارضة شديدة، وحافظ المجالي خلالها على الهدوء والإيمان بفكر السلام، حتى نجح في أن يصادق عليها مجلس النواب بموافقة ٥٥ نائبًا مقابل معارضة ٢٣ نائبًا، وذلك في جلسة التصويت التي جاءت عقب أيام من المشاورات بتاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤م، كما صادق عليها الأعيان بموافقة أعضائه كاملين وعددهم ٣٣ عينًا [٥٥].

آمن المجالي أن السلام الذي يريده الأردن لا يستمد قوته من توجهات فلسفية بحتة، ولكن من عمق الحياة والإرادة بأن نعيشها حتى اليوم الأخير، وفي ذلك يقول: «إن قصتنا في الأردن كفاح متواصل لتخطي الخط الحرج الذي يفصل بين البقاء على قيد الحياة وبين العيش الكريم، بين الحروب والعداوات الإقليمية، وبين الحرب والسلام» [٥٦].

الحكومة الثانية: ١٩ آذار ١٩٩٧ حتى ٢٠ آب ١٩٩٨

حمّل كتاب التكليف الثاني لحكومة المجالي مهام جديدة ترتبط بمهامها في المرة الأولى، وهي إعداد قانون انتخاب جديد، بالإضافة إلى معالجة أجهزة الدولة مما اعتراها من ترهل وفقدان حيوية ومقدرة على الإنجاز والمواكبة، فشكلها المجالي وضمّت ٢٣ وزيرًا.

وأبقى المجالي على رؤيته حول القانون الموصوف بـ«الصوت الواحد»، لكنه أجرى تعديلات طاولت بعض الدوائر الانتخابية وحدودها، وجرت الانتخابات في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، وتنافس فيها ٥٤٣ مترشحًا على ٨٠ مقعدًا، ووصلت نسبة المشاركة إلى ٥٤,٦٪، وأنجز المجالي المهمة، على الرغم مما شاب المرحلة من إشكالات ارتبطت بأداء بعض الوزارات [٥٧].

ماذا بقي من تجربة المجالي؟

إن الاجابة عن هذا السؤال لا تتأتى من دون الإمعان في السيرة لرجل ينتمي إلى جيل بذل وبقي على إخلاصه للوطن والقيادة، والإيمان بالأردن، وبأن السبيل الوحيدة إلى ذلك هي العمل.

فالمجالي في مهامه التي أوكلت إليه كافة، تراه يمتلك صفات الرجل القادر على الحوار، ويمتلك أسلوبًا إداريًّا أسهم في بناء المؤسسات بإصرار، فالمحطات التي شهدها بدءًا من الخدمات الطبية الملكية مرورًا بوزارات الصحة والتربية، بالإضافة إلى رئاسة الجامعة الأردنية، شهدت كلها نقلات نوعية وزخمًا في التأسيس والسير إلى الأمام.

وفي توليه ملف السلام، بقي على إيمانه بأن الأردن بلد ذو إرادة، وفي سيرته كأنك ترى مقدرة السياسي على الحُلم وتحقيقه، وهذا هو السر في نجاح نخبة سياسية دون سواها في أداء مهامها تجاه الوطن وأجياله.

وشخصية المجالي وما امتلكته من سمات، تختزل سيرتها طراز الرجال الذين يحتاجهم الأردن، بوسطية واعتدال فكري وسياسي، وكثير من الإدارة والإرادة، فالمجالي واكب الأردن الذي وصفه بأنه وطن نجح في التحول نحو العصرنة، بدءًا من بيت الشعر وصولًا إلى الجامعة والجندية والمستشفى، والإيمان بما يعبر عنه الأردن من رسالة تنتمي إلى إرث غني بالعروبة.

وما بقي من تجربة المجالي نراه في العمران البشري والمادي ملموسًا، في الخدمات الطبية الملكية والجامعة الأردنية ووزارة الصحة ومستشفياتها، وفي الجندية أيضًا، التي منحها جزءًا من حياته، وفي كثير من الوفاء للوطن والقائد، فإذا كان الأردن معلم وجندي فسيرة المجالي اختزلتهما وجمعت بين الجناحين بأسلوب الإدارة.

الهوامش

(١) الياروت: قرية أردنية تقع على بعد ٤٨ كم شمال مدينة الكرك، ويعود سبب التسمية لأميرة رومانية تدعى «ياروط» عاشت وسكنت القرية، وفيها عين ماء تزود أهلها بمياه الشرب.

(٢) عبدالسلام المجالي، رحلة العمر: من بيت الشعر إلى سدة الحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣م، بيروت، ص ٢١، وسيشار إليه لاحقًا: المجالي، رحلة العمر.

(٣) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة ١٩١٦ – ١٩٤٦، الجزء الأول، مركز الكتب الأردني، ط١، ١٩٩٠، عمان، ص ٧٦؛ وسيشار إليه لاحقًا: محافظة، الفكر.

(٤) المجالي، رحلة العمر. ص ١٦

(٥) محافظة، الفكر. ص ص٢١

(٦) المجالي، رحلة العمر. ص ٥٧

(٧) المرجع السابق، ص ٦٤

(٨) المرجع السابق، ص ٣٢

(٩) المرجع السابق، ص ٦٤

(١٠) المرجع السابق، ص ٦٥

(١١)المرجع السابق، ص ٥٧

(١٢) المرجع السابق، ص ١٠٣

(١٣) المرجع السابق، ص ١١٣

(١٤) المرجع السابق، ص ١٣٦

(١٥) المرجع السابق، ص ١٢٦

(١٦) المرجع السابق، ص ١٢٦

(١٧) الجريدة الرسمية، العدد ٢١٥٨، تاريخ ٢٥ / ٠٣/ ١٩٦٩م.

(١٨) الجريدة الرسمية، العدد ٢١٨٨، تاريخ ١٣/ ٠٨/ ١٩٦٩م.

(١٩) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٦٠، تاريخ ١٦ / ٠٩/ ١٩٧٠م.

(٢٠) المجالي، رحلة العمر ص ١٥٦

(٢١) المجالي، رحلة العمر ص ١٥٦ ، ص ١٧١

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٧١

(٢٣) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٧٦، تاريخ ١ / ١١/ ١٩٧٠م

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) المجالي، رحلة العمر ص ١٧٣

(٢٧) انظر: كتاب موجه من رئيس الجامعة الأردنية إلى وزير الخارجية، وثائق دائرة المكتبة الوطنية، وثيقة رقم: ٣/ ١/ ١٢/ ٨٢.

(٢٨) المجالي، رحلة العمر ص ١٧٤ + ص ١٥٥

(٢٩) انظر: الأردن، الكتاب السنوي ١٩٧٥، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر، صدر عام ١٩٧٧، ص ٣٤٧

(٣٠) المرجع السابق، ص ٣٤٨

(٣١) المرجع السابق، ص ١٨٥، ص ١٣١

(٣٢) المجالي، رحلة العمر ص ١٨٥

(٣٣) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٧٦، تاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٧٢

(٣٤) مقابلة مع عبدالسلام المجالي، الدستور، تاريخ ١٣/ ٠٧/ ٢٠١٤

(٣٥) الميثاق الوطني الأردني، عمان، ١٩٩٠م، ص ٥ – ص ٦؛ وسيشار إليه لاحقًا: الميثاق.

(٣٦) الميثاق، ص٦

(٣٧) المجالي، رحلة العمر، ص ١٩٦

(٣٨) الميثاق، ص ٥٨

(٣٩) انظر: المجالي، رحلة العمر، ص ١٩٩

(٤٠) مقابلة مع عبدالسلام المجالي، الدستور، بتاريخ ٢٢/ ٠٤/ ٢٠٠٩م.

(٤١) المجالي، رحلة العمر ص ٢٠٧ + المرجع السابق.

(٤٢) المرجع السابق، ص٢٠٩

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢٧٧

(٤٤) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن ١٩٨٩ - ١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ ، ص ٢٨٣؛ وسيشار إليه لاحقًا، محافظة ، الديمقراطية.

(٤٥) الجريدة الرسمية، العدد ٣٨٩٩ تاريخ ٢٩ / ٠٥/ ١٩٩٣

(٤٦) المرجع السابق

(٤٧) المجالي، رحلة العمر ص ٢٦٢

(٤٨) محافظة، الديمقراطية ٢٨٤

(٤٩) المجالي، رحلة العمر ص ٢٦٢

(٥٠) محافظة، الديمقراطية ص ٢٨٥

(٥١) للمزيد انظر: المرجع السابق، ص ٢٨٥ – ص ٢٨٦

(٥٢) المجالي، رحلة العمر، ص ٢٦٦

(٥٣) سعد أبودية، السياسة الأردنية البيانات الوزارية: تحليل مضمون لأربعين بيانًا وزاريًّا مع النصوص الكاملة ١٩٥٣ – ٢٠٠٠، ٢٠٠٣، عمان، ص ٦٣

(٥٤) محافظة، الديمقراطية ص ٢٩٤

(٥٥) المرجع السابق، ص ٢٩٧

(٥٦) محاضرة للدكتور عبدالسلام المجالي في مجلس الشؤون الدولية في لوس أنجلوس بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٩٤م، للاطلاع على النص، انظر: دائرة المطبوعات والنشر، الوقائع والوثائق الأردنية، الربع الثالث، عمان ، ١٩٩٤م، ص ٣١٤

(٥٧) محافظة، الديمقراطية ص ٣٢٦

عبد السلام المجالي ودوره في القطاع الصحي (١٩٥٦ – ١٩٧٠ م)

د.أسامة أبو الغنم *

يعدّ الدكتور عبد السلام المجالي، من أبرز القيادات الوطنية التي ارتبطت سيرتها بمعظم مفاصل البناء للأردن المعاصر، فكان لاسمه وسيرته ورؤاه التحديثية، دور الشاهد والصانع للتغيير، فهو معاصر لمسيرة بناء الدولة الأردنية منذ بدايات الاستقلال حتى اليوم، تاركاً في كل موقع ارتبط به الأثر الواضح والإنجاز في عدد من مؤسسات الدولة وأبرزها القطاع الصحي.

والمجالي من نماذج رجال الدولة الذين يرون أنّ المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، مقدمين المصلحة العامة من دون تأخير أو محاباة، ولربما منحته دراسة الطب القدرة على تشخيص العلل والبدء بمعالجتها بأسلوب متسلسل وبحكمة وتروٍّ، فهو إداري بنمط

* باحث وأكاديمي، متخصص في تاريخ العرب قبل الإسلام.

قيادة خاص، فاستطاع أن يُضفي لمساته على كل منصب تولاه، بدءًا من عمله طبيبًا في الجيش العربي، مرورًا بقيادة الخدمات الطبية الملكية، وصولًا إلى وزارة الصحة، وإنشاء كليتي الطب في الجامعة الأردنية، والتمريض وكلية الأميرة منى في الخدمات الطبية الملكية.

قيل عنه إنه: «أول طبيب مسلم من الكرك، وأول طبيب أردني يدخل الجيش، وأول أردني عسكري يختص في الأنف والأذن، وأول مجالي يُدخل البنات في التمريض، وأول منشئ لنظام التأمين الصحي لأسر الجيش»[1]، ففي كل ذلك نجده صاحب ريادة، من الرعيل الأول الذي قدم الكثير في مسيرة البناء الأردني.

ارتبط عبد السلام المجالي بالجيش منذ بداية حياته المهنية، فكان هذا الدمج بين الطب والجندية ميزة أعطته تركيبة سابقة من نوعها. التحق بالخدمات الطبية الملكية كطبيب بعد تخرجه من جامعة دمشق عام ١٩٤٨ م، وشغل منصب طبيب الحرس الملكي عام ١٩٥٠.

يبدو أن مرض والد عبد السلام المجالي (عطا الله) بالسكري ووفاته بعد ذلك حينما كان طالبًا في دمشق، وقبلها وفاة والدته في سن مبكرة (٣٣ عامًا) كانا سببًا لاهتمام المجالي بالقطاع الصحي بشكل كبير؛ إذ بدا أثر فراقهما عليه واضحًا حتى اليوم. في مسيرته الممزوجة بالطب والجندية تولى المجالي مناصب عدة، إلى حين ابتعاثه لدراسة الاختصاص في بريطانيا ١٩٥٠. فقد كان مسؤولًا عن اللجان الطبية وطبيبًا في معسكر المحطة في عمان. ثم أصبح طبيبًا خاصًّا لجلالة المغفور له الحسين بن طلال رحمه الله.

عُين المجالي رئيسًا للمستشفى العسكري الرئيسي في ماركا عام ١٩٥٦م بعد حصوله على الاختصاص، ثم مديرًا للخدمات الطبية الملكية عام ١٩٦٠م. بعدها ترك الحياة العسكرية عام ١٩٦٩م ليصبح وزيرًا للصحة في حكومات بهجت التلهوني وعبد المنعم الرفاعي ووصفي التل، ثم عُين مديرًا للمؤسسة الطبية العلاجية. وبروح القيادة والجرأة والحزم،

استطاع تحقيق الكثير، فقد ناضل لإقرار مشروع معالجة العائلات (التأمين الصحي)، وإنشاء كلية الأميرة منى للتمريض، وبناء مستشفى الحسين (المدينة الطبية).

بالصبر والعزيمة وعدم الرضوخ للسائد، خرج المجالي عن المألوف، وبدأ السعي الدؤوب للتغيير، فقد رسخ مفاهيم جديدة على مجمعاتنا آنذاك، لكنها كانت ضرورية للبناء والأسس التحديثية للدولة والمجتمع، فكان اسمه قرين مساحات واسعة من العمل في القطاع الصحي والعلمي التعليمي، فقد كان لحوحًا لجوجًا، مستعدًّا، ويحسن تحيّن الفرص المناسبة للإنجاز، متسلحًا بالتحضير المسبق لكل أفكاره، فكانت أعماله تسبق أقواله.

مديرًا للخدمات الطبية الملكية

صدرت الإرادة الملكية بتسمية الخدمات الطبية بالخدمات الطبية الملكية، أسوة بباقي الأسلحة الملكية عام ١٩٦٠[٢]. وعُين الدكتور المجالي مديرًا لها، واستمرت إدارته للخدمات الطبية حتى عام ١٩٦٩م، قدم خلالها عملًا إداريًّا كبيرًا تطورت فيها الخدمات الطبية بشكل واضح وبتسارع كبير، خلال رئاسته لها. وسعى بكل جد إلى ضبط الإنفاق المالي داخل الخدمات الطبية الملكية، لتستطيع القيام بواجباتها وتقديم الخدمات العلاجية لأفراد القوات المسلحة وذويهم على حد السواء[٣].

ففي ٢٠ نيسان/ إبريل عام ١٩٦٠م، تم تشكيل مركز تدريب الخدمات الطبية؛ والذي يقوم على تدريب وتأهيل المنتسبين للخدمات الطبية الملكية في مختلف التخصصات الطبية المساعدة، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦١م تم إنشاء المستودعات الطبية الرئيسية؛ لتقوم بتزويد مختلف وحدات الخدمات الطبية بالأدوية واللوازم والمهمات الطبية وغيرها[٤].

كما أُقر مشروع معالجة العائلات الذي طبق عام ١٩٦٣م، وحقق وفرًا ماديًّا إضافيًّا لمالية

الجيش عن طريق اقتطاع اشتراكات المنتفعين بالمعالجة لصالح صندوق خاص لا يدخل في ميزانية الدولة. تصرف منه مكافأة للأطباء، وبناء مستشفيات لحساب القوات المسلحة في مختلف مناطق المملكة باعتبارها مشاريع إنمائية كبناء المستشفيات الحديثة[٥]، ولتلبي الطلب المتزايد على الخدمات الطبية.

تقدمت الخدمات بخطوات واسعة في قطاع الخدمات العلاجية، فتم بناء مستشفى إيدون العسكري في إربد (الأمير راشد بن الحسن حاليًّا)، وتوسيع المستشفى العسكري الرئيسي آنذاك في ماركا، وبناء مستشفى عسكري في رام الله في الضفة الغربية عام ١٩٦٦م، وتشكيل مستشفى ميداني ثان في الزرقاء عام ١٩٦٣م، وغيرها في نابلس والكرك [٦].

نتيجة لكل ذلك التطور، بدأ التفكير بإنشاء مدينة الحسين الطبية، ففي عام ١٩٦٢ كلف المغفور له جلالة الملك الحسين وصفي التل بتشكيل حكومته، وكان التل معجبًا بمشروع معالجة العائلات المطبق في الجيش، وأراد إشراك الدكتور عبد السلام في حكومته كوزير للصحة، إلا أن وجود عبد الوهاب شقيق عبد السلام الأكبر وزيرًا حال دون دخوله الحكومة، وعُين مستشارًا في الحكومة إلى جانب منصبه مديرًا للخدمات [٧].

عندما بدأت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، كان المجالي ما يزال مديرًا للخدمات الطبية، فقام بوضع الخطة الطبية اللازمة بنفسه، والتي حظيت بإعجاب القيادات العسكرية آنذاك [٨]. ولا بد من الإشارة إلى أن الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٨ شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المراجعين للخدمات الطبية الملكية؛ اذ وصل عددهم عام ١٩٦٨ إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف عام ١٩٦٠. وهذا يوضح مدى تقدم الخدمات الصحية في الخدمات الطبية وعياداتها، كما ارتفعت أرقام العمليات الجراحية وأعمال المختبرات خلال تلك الفترة ذاتها أيضًا [٩].

في عام ١٩٦٨، وبتوجيهات من القيادة العامة ومديرية الخدمات الطبية الملكية، أنشئ

مشغل لصنع وتركيب الأطراف الصناعية في مستشفى عمان العسكري في ماركا؛ بسبب الحاجة إليه بعد حرب ١٩٦٧م؛ لتقديم الخدمات الطبية لمختلف حالات الإعاقة البدنية لأفراد القوات المسلحة وذويهم [١٠].

كما تم تنظيم استخدام الأطباء والصيادلة في الجيش العربي لغايات التجنيد، وتنظيم برنامج تدريب خاص للأطباء داخل الخدمات الطبية، ومن ثم الشروع بإرسال البعثات الدراسية إلى الخارج لسد النقص في بعض تخصصات الخدمات الطبية[١١]. كل تلك التنظيمات كانت ضرورة لتلبية الطلب المتنامي على الخدمات العلاجية، بعد التوسع في إنشاء المستشفيات والعيادات، وتطبيق مشروع معالجة العائلات.

مشروع معالجة العائلات: «التأمين الصحي العسكري»

سعت الخدمات الطبية منذ التأسيس إلى إنشاء عيادات طبية في العديد من مناطق المملكة، حسب الحاجات العسكرية، وكان العلاج ضمن هذه المستشفيات والعيادات مقتصرًا على العاملين في القوات المسلحة الأردنية من جنود وضباط، دون عائلاتهم وذويهم. واستمر الأمر هكذا حتى عام ١٩٦٣م عندما أقر مشروع معالجة العائلات، والذي سمح لعائلات الضباط والأفراد وذويهم بالعلاج داخل المستشفيات والعيادات العسكرية [١٢].

راودت المجالي فكرة معالجة العائلات منذ توليه إدارة الخدمات الطبية عام ١٩٦٠م؛ اذ شكلت تلك الأفكار هاجسًا ودافعًا في الوقت نفسه، فبدأ العمل على تهيئة الأوضاع لقبول المشروع وتطبيقه. ففي أول لقاء لعبدالسلام بالملك الحسين، قدم له فكرة مشروع معالجة عائلات الجيش داخل مستشفيات الخدمات الطبية، لكن عددًا من الضباط، وخاصة أصحاب الرتب العليا، رفضوا هذه الفكرة، على الرغم من موافقة الملك الحسين على مبدأ المشروع، إلا أنه لم يرد فرض رأيه أو أن يجبرهم على قبول الفكرة.

لكن المجالي، بحسن تدبيره وإصراره على تنفيذ الفكرة، قام بحيلة ذكية تهيئ للمشروع، بل وتعمل على الضغط باتجاه نجاحه، عندما قام بفتح العيادات لعائلات الجنود لمده أسبوع أو اثنين، ثم يأمر بإغلاقها، فتعترض عائلات الجنود، فيأمر بفتح العيادات لتعاود استقبال عائلات الجيش وذويهم، ثم تغلق وتفتح وهكذا؛ لذا تشكل ضغط من عائلات الجيش لأجل استمرار العيادات في تقديم الخدمات العلاجية. علاوة على ذلك، كان المجالي قد أعد، مسبقًا، مشروعًا كاملًا لنظام معالجة العائلات، محتفظًا به دومًا في جيبه، ومتحينًا الفرصة المناسبة.

شاءت الأقدار في أحد اجتماعات القيادة العامة للجيش، برئاسة الملك الحسين، أن تأتي الفرصة المناسبة؛ إذ جرى بحث الوفر المالي الذي تحقق نتيجة التحول في طعام القوات المسلحة من اللحم المجمد إلى اللحم الطازج، والذي حقق وفرًا بحوالي (١٦٠ ألف دينار)، فتساءل الملك الحسين: ماذا نفعل بالمبلغ؟ أسرع المجالي بإبداء رأيه في استثمار المبلغ في مشروع معالجة العائلات، وبعد أن استمزج الملك الحسين رأي المجتمعين تم التصويت لصالح المشروع. ويشير المجالي في مذكراته إلى أنه أخرج نظام المشروع المحتفظ به في جيبه مباشرة ووضعه بين يدي الملك الذي وقعه بالحال، فكانت ولادة المشروع، وبدأ تطبيقه عام ١٩٦٣م بعد نشره في الجريدة الرسمية في ٢٤ أيار/ مايو من العام نفسه [١٣].

تقوم الفكرة الرئيسة من هذا المشروع على رفع معنويات أفراد القوات المسلحة، وذلك بمعالجة عائلات الأفراد والضباط معالجة فعالة وبأقل التكاليف، من دون الحاجة ليتعطل الجندي عن عمله أو يتغيب عن وحدته[١٤]. أما الهدف الرئيس من إنشاء مشروع معالجة العائلات كما يذكر المجالي:

١. تقديم خدمة العلاج لعائلات الجنود والضباط، وتخفيف القلق لديهم، وخاصة الموجودين في الجبهة البعيدة عن أهلهم وعائلاتهم.

٢. تخفيف طلب السلف والقروض من قبل الجنود والضباط التي ينفقونها على دفع أثمان العلاج والتكاليف الطبية.

٣. التقليل من طلب الإجازات لدى المجندين بقصد اصطحاب عائلاتهم إلى العيادات المدنية، والذي سيؤدي إلى تعطيل أعمالهم من أجل متابعة علاجهم.

٤. كما يرى المجالي أن الأطباء لم يقبلوا على الخدمة العسكرية، وعدد كبير منهم لا يعمّر في الخدمة، ذلك لأن جميع العسكريين من الذكور وصحتهم جيدة وأمراضهم محدودة؛ لذا يشعر الطبيب بعدم ممارسة علومه بشكلها الكامل. وبالفعل، زاد المشروع من انتساب الأطباء للخدمات الطبية الملكية [١٥].

تم تنظيم معالجة العائلات بنظام خاص صدر عام ١٩٦٣م، يقوم على إلزامية الاشتراك لكل ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية، مقابل أن يقتطع من رواتبهم (٥٠٠ فلس) شهريًّا ليغطي التكاليف، واستصدار بطاقة خاصة لمعالجة جميع أفراد عائلة الجندي أو الضباط [١٦].

إنشاء مدينة الحسين الطبية: «الفكرة والمشروع»

بدأ العمل ببناء مدينة الحسين الطبية عام ١٩٦٧م وانتهى عام ١٩٧٣م، لكن فكرة المشروع ولدت في فترة مبكرة بذهنية المجالي بضرورة إنشاء مستشفى عالي المستوى وشامل في خدماته العلاجية، إلا أن الفشل كان حليف الفكرة بعد أن عرضها على قائد الجيش حابس المجالي؛ وتعذر القيام بها بسبب التكاليف [١٧].

لم تنثنِ عزيمة عبد السلام على الرغم من ذلك، فأعاد طرح الفكرة مرة أخرى بعد أن علم أن الجيش سيقدم خدمات لإحدى الشركات السنيمائية لإنتاج فيلم (عن لورنس)،

وستدفع الشركة مبلغًا من المال للصندوق الخاص بالجيش، فاستطاع المجالي إقناع قائد الجيش بتحويل المبلغ لمشروع بناء المستشفى.

انتقل المجالي للخطوة الثانية، بعد أن حصل على تمويل جزئي للمشروع، فقد عرض قائد الجيش حابس المجالي على عبد السلام إحضار مخططات مستشفى عسكري بُني في قبرص من قبل القوات البريطانية، وبدأ البحث عن مكان المستشفى، واستقر الأمر على موقع قرب البيادر غرب عمان (موقع المدينة الطبية حاليًّا)؛ ليكون قريبًا من الجامعة الأردنية؛ لتمكين الطلبة من اكتساب ما يحتاجونه من تدريب عملي في دراستهم [١٨].

شُرع بالبناء عام ١٩٦٧م، وبعد انتهاء تنفيذ البناء بدأ العمل والبحث عن طريقة تجهيز المستشفى بالأثاث والمعدات الطبية، خاصة وأن تكاليف ذلك قد تصل إلى مليون دينار آنذاك، وباءت محاولات عبد السلام بالفشل بعد سفره إلى بريطانيا؛ لإقناع الانجليز بدعم قطاع الخدمات الطبية في الأردن، فتوجه إلى ألمانيا، وهناك أبدى المسؤولون تفهم الحاجة الأردنية للمستشفى، لكن الأمور تعثرت فترة من الزمن.

بقي المستشفى من دون تأثيث أو معدات حتى عام ١٩٦٩م، حينما تقدم الجيش بطلب التأثيث والتجهيز لحكومة بهجت التلهوني، واقترحت الحكومة تشكيل لجنة ضمت عبد السلام الذي كان وزيرًا للصحة في الحكومة، وتم الاتفاق على تمويل التأثيث بمبلغ ٢٢ مليون مارك ألماني يسدد على دفعات، بشرط ألا يكون المستشفى عسكريًّا؛ وذلك بسبب القيود التي التزمت بها ألمانيا بعدم دعم أي قوات عسكرية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وتم اقتراح تسميتها «مدينة الحسين الطبية». وفي شهر آب/ أغسطس عام ١٩٧٣م استقبل المستشفى أول مريض وبدأت عملها، وهي اليوم تعدّ المستشفى الرئيسي والتعليمي للقوات المسلحة الأردنية [١٩].

كلية الأميرة منى: بواكير التعليم التمريضي

كانت مهنة التمريض قبل تأسيس كلية الأميرة منى مقتصرة على الرجال في الخدمات الطبية الملكية، وفي الوقت نفسه تعاني من قصور واضح في أعداد المرضين المدربين حتى عام ١٩٦١م. لكن بعد التوسع في مشروع معالجة العائلات (التأمين الصحي)، والحاجة الملحة لخدمات تمريضية أكثر، بدأ التفكير بإنشاء كلية تابعة للخدمات الطبية توفر الكوادر البشرية المدربة، وتمكّن من توفير عدد كاف من الممرضات داخل المستشفيات العسكرية[٢٠].

تمّ تحديد الهدف من إنشاء الكلية، وهو تأهيل جيل من الممرضات المتدربات يحملن شهادة الدبلوم في التمريض بعد برنامج دراسي (نظري وعملي) مدته ثلاث سنوات[٢١]. وبالفعل، توجه المجالي، وكان يومئذ مديرًا للخدمات الطبية، إلى بريطانيا، وتعاقد مع سبع ممرضات بريطانيات جميعهن ذوات خبرة عسكرية، ولتفادي حالة الاستغراب داخل المجتمع الأردني آنذاك بوجود مجندات؛ طلب منهن ارتداء اللباس العسكري داخل المستشفى فقط، في حين يرتدين الملابس المدنية خارجها. وذلك لمحاولة تغيير الذهنية عند المرضى والجنود والعاملين في المستشفى العسكري، ومحاولة التعايش مع الممرضات وإزالة الحساسية بوجود امرأة باللباس العسكري.

وبالفعل، تم قبول الممرضات الأجنبيات لدى ممرضي الخدمات، بعد تغيير الممرضات نظام العمل من اليوم الطويل إلى نظام الورديات، وبذلك رضي الممرضون بالإدارة الجديدة، كما شعر المرضى بالفارق الكبير بين العناية التي تقدمها الممرضات والممرضون. وبعد سته أشهر طلب المجالي من الممرضات أن يتجولن في شوارع عمان بالزي العسكري، على شكل مجموعات حتى يراهنّ الناس، ومع الأيام اعتاد الناس على رؤية سيدة برتبة ضابط، وبذلك استطاع النجاح بإزالة الحساسية من مشاهدة سيدة بلباس عسكري أو تمريضي.

ثم قام المجالي بعقد محاضرات تثقيفية في الوحدات العسكرية حول معالجة عائلاتهم،

وبأن هذا الأمر يحتاج إلى وجود ممرضات، ما يتطلب تعلم مهنة التمريض، والفتيات باستطاعتهن تعلم التمريض بعد إنهاء الدراسة الثانوية بتلقيهن دروسًا منتظمة، ويتقاضين خلال دراستهن راتبًا ويتخرجن بعدها برتبة ملازم ثان.

بالفعل، نجحت كل هذه السبل في قبول إحدى عشرة طالبة في السنة الأولى للكلية، كلهن ذوات قربى من العاملين في القوات المسلحة. وحتى يوفر المجالي أقصى درجات الأمان النفسي للممرضات ولعائلاتهن؛ خصص موقع سكن الطالبات بجانب منزله في المستشفى العسكري الرئيسي بماركا، وأمر كذلك بوضع حراسة على ذلك السكن [٢٢]. وأوضح للعاملين في المستشفى وللأطباء، على حد السواء، أن هؤلاء الممرضات يجب احترامهن، وقال لهم: «أعلن لكم هنا أن هؤلاء البنات هن بنات عبد السلام المجالي، ومن يخطئ بحق أي فتاه فسأقوم بمحاكمته بالقانون العشائري، وسارت الأمور بشكل جيد وكان هناك احترام للممرضات»[٢٣].

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٢ م بدأ التدريس في الكلية، وقد اتخذت موقعها عند التأسيس ضمن حرم المستشفى العسكري الرئيسي في ماركا. وتخرجت أول دفعة من هذا البرنامج عام ١٩٦٥ م بعدد (٨) خريجات برتبة ملازم، إلا أن الإقبال كان ضعيفًا على التمريض بادئ الأمر، ثم ما لبث أن زاد وارتفعت أعدادهن كثيرًا في ما بعد[٢٤].

أما عن اختيار الاسم فيروي المجالي أنه تحدث إلى جلالة الملك الحسين رحمه الله، واستأذنه أن تكون سمو الأميرة منى راعية لكلية التمريض، وبالفعل لقي هذا الاقتراح استحسان جلالة الملك وقبول سمو الأميرة منى [٢٥]. وقد وصل عدد الخريجات من الكلية في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٣م حتى عام ١٩٧٠ ما يقارب ٨٠ ممرضة، وفي ما بعد أصبحت سوسن ابنته الوحيدة من خريجات الكلية [٢٦].

كانت هذه نبذه يسيرة حتى ١٩٦٩م، والتي تعد فترة مهمة لتأسيس مهنة التمريض

للإناث في الأردن، وتغير الانطباع المجتمعي والنهوض بها إلى الاحتراف، وعن مشاركة المرأة في الخدمات الطبية الملكية بمهنة التمريض لتشارك الرجل بمسيرة بناء الأردن، معتمدة على العلم والريادة والعزة بالنفس.

وزيرًا للصحة: «العمل المدني»

دخل عبد السلام المجالي الحكومة عام ١٩٦٩م وزيرًا للصحة في حكومة بهجت التلهوني، ثم في حكومة عبد المنعم الرفاعي في السنة نفسها. لكن عمر الحكومات القصير لم يمكن المجالي من الحصول على وقت كافٍ للعمل. وعلى الرغم من ذلك، تمكن من إنجاز بعض أعمال التطوير والتنظيم. ثم اشترك أخيرًا وزيرًا للصحة في حكومة وصفي التل الأخيرة والقصيرة عام ١٩٧٠م.

نتيجة لعمله الطويل مديرًا للخدمات الطبية الملكية، استطاع ملاحظة الواقع الصحي العشوائي آنذاك؛ إذ كانت المستشفيات الحكومية متباعدة ومنتشرة ضمن التخصصات الطبية، في كثير من المواقع داخل عمان، ما صعّب على المواطنين التنقل بينها، فاستدعى ذلك القيام بعملية تنظيم ذلك الواقع العشوائي ودراسته؛ لمحاولة ترتيب القطاع الصحي الحكومي.

أمر المجالي بتشكيل لجنة تضم كبار العاملين في الوزارة والمستشفيات؛ لاستنباط الحلول وتوحيد العمل الصحي داخل الوزارة، والخروج بتقرير يتضمن الخطوات والترتيبات اللازمة. وبعد ذلك، تم ضم جميع المستشفيات إلى المستشفى الجراحي الرئيسي في الأشرفية (البشير) وألحقت به عيادات كاملة بالقرب منه، ووضع هيكل تنظيمي خاص له، وتم تطبيق هذا الإجراء على مستشفيات المحافظات، فاصبح المستشفى الجراحي في الأشرفية (البشير) مستشفى كبيرًا يحتوي على عيادات متعددة لكل الاختصاصات الطبية، وبات

مستشفى مركزياً داخل عمان، وبذلك تمكنت الوزارة من تحقيق وفر مادي وتفادي ازدواجية العمل، وتقديم خدمة علاجية بمستوى أفضل، وتمهيدًا لتطبيق الخطة التدريبية للأطباء داخل الوزارة [٢٧].

كما يسجل للمجالي منعه عملية شراء الدم، الذي كان يباع بمبلغ خمسة دنانير لكل وحدة في سقف السيل، وبدأ بإجراءات صارمة لتزويد بنك الدم بالوحدات اللازمة، عن طريق تنظيم حملات تبرع بالدم؛ موجهةً بالدرجة الأولى لطلاب الجامعات وموظفي القطاع الحكومي. وبذلك استطاع تنمية الحس الانتمائي والمسؤولية الاجتماعية للمساهمة في تزويد بنك الدم بما يحتاجه من وحدات، وتحقيق الشروط اللازمة لخدمة المواطنين بعيدًا من العشوائية [٢٨]. وتأسس خلال عام ١٩٦٩م عدد من بنوك الدم في جرش والكرك ومعان[٢٩]. ومع نهاية عام ١٩٧٠م كانت وزارة الصحة قد أنشأت (٧) بنوك إضافية للدم، وارتفع عدد المتبرعين بالدم خلال عامي ١٩٦٩ – ١٩٧٠ بجهود وزارة الصحة وجهود الجمعيات الأهلية التي تأسست لدعم هذه المشروع الحيوي[٣٠]. وتعدّ هذه النجاحات عظيمة قياسًا بمدة المجالي القصيرة في الحكومة، وفي ضوء الأحداث السياسية والصعوبات الأخرى.

المؤسسة الطبية العلاجية: مشروع لم يكتمل

أعلن عن إنشاء المؤسسة الطبية العلاجية عام ١٩٨٧م، وباشرت مهامها رسميًّا اعتبارًا من ٢ تموز/ يوليو عام ١٩٨٨م. ولدت هذه الفكرة مبكرًا في مخيلة المجالي عندما كان مديرًا للخدمات الطبية الملكية (١٩٦٠ – ١٩٦٩)، وربما ساعده في ذلك معرفته الجيدة بالقطاع الصحي العسكري كمدير للخدمات والقطاع الصحي الحكومي، عندما عُين مستشارًا في الحكومة إلى جانب كونه مديرًا للخدمات عام ١٩٦٢ م [٣١].

استغل المجالي بذكاء موقف استياء الملك الحسين من الواقع الصحي في إحدى زياراته إلى مستشفى عمان الجراحي في الأشرفية، بحدود عام ١٩٦٢ م، ليعرض عليه فكرة رائدة تقوم فلسفتها (من وجهة نظر المجالي) على إنشاء مؤسسة طبية علاجية تجمع وحدات الطب العلاجي بشقيه؛ المدني والعسكري، في مؤسسة طبية واحده تقوم على إدارة الطب العلاجي بالشكل المرغوب في الأردن، بحيث يصبح العاملون في القطاع العام (العسكري والمدني) وحدة مستقلة إداريًّا وماليًّا، تقدم للجميع خدمات صحية علاجية بمستوى جيد، لا تفرق بين العاملين كافة في قطاعات الدولة الحكومية أو القوات المسلحة، وذلك بعد تطبيق مشروع معالجة العائلات في القوات المسلحة ودخوله حيز التنفيذ في النظام المدني كما هو في النظام العسكري.

أعجبت الفكرة الملك الحسين، وأمر المجالي بإعداد دراسة شاملة لهذه المؤسسة، وبالفعل كان قد أعدها سلفًا ضمن بنود مشروع قانون المؤسسة، ثم أرسلها إلى الملك الحسين لدراستها [٣٢].

بقي أمر هذه المؤسسة الطبية في طي الحفظ، بسبب المشاكل التي واجهها المشروع من الأطراف المشتركة بالمؤسسة (القطاع العسكري والحكومي المدني) حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧م، عندما تقدم عدد من الجامعات الحكومية والخدمات الطبية ووزارة الصحة بطلبات للحكومة بإنشاء مستشفيات، وعندما نوقشت هذه الطلبات أمام الملك الحسين، أمر بنبش مشروع المؤسسة الطبية العلاجية وإحيائه، باعتباره حلًّا جذريًّا لمثل هذه الطلبات. وبالفعل، تشكلت لجنة غرضها تأسيس المؤسسة العلاجية ووضع قانونها [٣٣].

نُظمت المؤسسة بمجلس أمناء يرأسه رئيس الوزراء وعدد من الأعضاء كان بينهم المجالي عضوًا، وعُين الدكتور داوود حنانيا مديرًا عامًّا لها، وأنيطت بالمؤسسة العلاجية عدد من المهام والواجبات المتعلقة بالقطاع الصحي في الأردن، مثل معالجة المواطنين المشمولين

بالقطاع الصحي المدني والعسكري، وإنشاء المستشفيات والمختبرات والمراكز اللازمة لذلك، وبناء على ذلك جمعت ملكية مستشفيات وزارة الصحة، والمستشفيات التابعة للخدمات الطبية الملكية، والمستشفيات الجامعية التعليمية[٣٤].

ونتيجة لذلك، ألحقت المستشفيات العسكرية والحكومية بالمؤسسة الطبية العلاجية، وباشرت أعمالها في تقديم الخدمات الصحية في الأردن من خلال المستشفيات التابعة لها[٣٥]، وبدأت نقاشاتها لتنظيم القطاع الصحي بكل جوانبه.

بعد فترة من الزمن، قدم الدكتور حنانيا استقالته واعتذر عن الاستمرار في إدارة المؤسسة العلاجية، فتولى المجالي مسؤولية الإدارة ؛ في ضوء الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأردن خلال سنوات ١٩٨٩ – ١٩٩٠، والتي دعت إلى خفض الموازنة العامة، فبدأت أصوات المعارضين للمؤسسة بضرورة إنهاء أعمالها وتصفيتها [٣٦].

يقدم الدكتور زهير ملحس الذي كان وزيرًا للصحة عام ١٩٨٩م شهادته عن تأسيس المؤسسة العلاجية بقوله: «كان الهدف من إنشائها رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين كافة، وتحسين أوضاع العاملين في القطاع العام كله، وتوفير العدالة بين القطاعات الثلاثة، وتخفيض النفقات» [٣٧].

كما أن عدم توفر الاستقلالية المالية والإدارية، ووقوف بعض القيادات في القطاع الصحي، وخاصة وزير الصحة، بقوة ضد هذا المشروع، أدى إلى توقف المؤسسة عند هذا الحد، ثم وأدها وإلغائها في آب/ أغسطس ١٩٩٠م [٣٨]، على الرغم من الأصوات التي بقيت تنادي بضرورة إبقائها وتفعيل دورها، وتقديم الدعم الكامل لها؛ لتمكنها من القيام بأعمالها على أكمل وجه [٣٩].

خاتمة:

في مجمل سيرة المجالي طبيبًا معالجًا، ومؤسسًا وقائدًا، نجد الشغف الكبير بإحداث الجديد، وخدمة المجتمع، والسعي الدؤوب باتجاه التحديث والتطوير، ملخصًا أمينًا مثابرًا، على الرغم من الصعوبات، منذ اليوم الأول لعمله طبيبًا في القوات المسلحة، وعندما تولى إدارة الخدمات الطبية الملكية سعى بجد وبخطى واضحة إلى الحداثة والبناء.

التفاؤل كان دومًا رفيق المجالي، والإيمان المطلق بالمؤسسات وقدرتها على الإنجاز، والتقدم في الظروف كافة، مؤمنًا بالقيادة والأردن والأردنيين، لم يَخن إحساسه أبدًا، وبقي وفيًّا لأفكاره في الميادين التي حملت سمات التحديث.

هذه سيرة موجزة للدكتور عبد السلام المجالي، سيرة للجندي والطبيب والوزير، ومحطات من رحلة العمر في الإدارة والتحديث، قد لا تخلو من الإخفاقات ولكن الإنجاز فيها حاضر بالعزيمة والإصرار، والإيمان الصادر من الوفاء وحجم المسؤولية. وبالأفق الواسعة استطاع أن يواكب ويستبق ويستشرف المستقبل عن جدارة وحكمة، فكان عند حسن ظن الملك الحسين رحمه الله عندما وصفه: «رجل فكر وعمل وعطاء»، مضى بخطى واثقة «في مسيرة الخدمات الطبية الملكية التي احتضنت ورعت خيرة من شباب الوطن، أبنائه وبناته، وفتحت أمامهم الآفاق للعلم والمعرفة والعطاء في المجالات المختلفة» (٤٠).

الهوامش

(١) المجالي، عبد السلام، **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان ٢٠٠٣، ص ١١.

(٢) **الجريدة الرسمية**، عدد ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٠م.

(٣) يُشار إلى دور المجالي في إصدار نظام خاص متعلق بمعالجة أفراد القوات المسلحة خارج المملكة، في السفارات أو الملحقين العسكريين أو البعثات، وإشراك مدير الخدمات بمراجعة الفواتير في حال المعالجة الطارئة، والتأكيد على إرسال المريض إلى مستشفيات الخدمات ما لم تكن الحالة طارئة أو تحتاج إلى معالجة فورية. لتفاصيل النظام انظر: **الجريدة الرسمية**، عدد ١٥٦٦ لسنة ١٩٦١م.

(٤) **التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) ١٩٢١ – ٢٠٠٨**، منشورات مديرية التوجيه المعنوي، القيادة العامة ٢٠٠٩ م، ص ٢٢٠. وانظر كذلك: الجريدة الرسمية، عدد ١٥٦٦ لسنة ١٩٦١م.

(٥) أبو نوار: معن، **دور القوات المسلحة في الإعمار**، المجلة العسكرية، عدد ٩٩، أيار ١٩٧٢م، ص ١٠١ – ١٠٢.

(٦) **التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية**، ص ٢٢٠ – ٢٢١.

(٧) المجالي، **رحلة العمر**، ١١٨.

(٨) **المصدر السابق**، ص ١٣٤.

(٩) وزارة الصحة، **التقرير السنوي للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٦٨**، ص ٢٢٩.

(١٠) مقابلة منشورة مع العميد سامي محمود مدير مستشفى عمان العسكري في ماركا ومدير سابق لمشغل الأطراف الصناعية. مجلة الأقصى، **مستشفى عمان العسكري**، مديرية التوجيه المعنوي، القيادة العامة للقوات المسلحة، عدد ٧٦٩، اب ١٩٨٦، ص ٥٧.

(١١) أبو نوار، **دور القوات المسلحة**، ص ١٠٢ – ١٠٣. وانظر كذلك: **الجريدة الرسمية**، أعداد سنوات ١٩٦٢ –١٩٦٣.

(١٢) محافظة، سامح محمد، **تطور التعليم العام والتدريب المهني في القوات المسلحة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ١٩٨٠م، ص ١١٨.

(١٣) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١١٥– ١١٦. وانظر كذلك: **الجريدة الرسمية**، عدد ١٦٨٤ لسنة ١٩٦٣. التقرير الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٨، القوات المسلحة، الخدمات الطبية، إعداد مديرية التخطيط والمعلومات، ص ١٤.

(١٤) أبو نوار، **دور القوات المسلحة**، ص ١٠١.

(١٥) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١١٣ – ١١٤.

(١٦) **الجريدة الرسمية**، عدد ١٦٨٤ لسنة ١٩٦٣م.

(١٧) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١٢٠.

(١٨) **الكتاب السنوي للأردن ١٩٧٢ م**، وزرارة الثقافة والإعلام، عمان ١٩٧٣ م، ص ٨٣.

(١٩) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١٢٠ – ١٢٣. أبو نوار، دور القوات المسلحة، ص ١٠٣.

(٢٠) أبو نوار، دور **القوات المسلحة**، ص ١٠٣.

(٢١) **مجلة الأقصى، كلية الأميرة منى للتمريض**، شباط ١٩٧٨م، ص ١١.

(٢٢) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١١٤ – ١١٥.

(٢٣) **حديث لعبد السلام المجالي في منتدى الدستور**، عمان ٢٠٠٩.

(٢٤) سلطان: فتحي عبد القادر، **التمريض في الأردن، النشأة والتطور والطموح**، مطبعة النجمة، عمان، ١٩٩٨م، ص ٣٩٤.

(٢٥) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١١٨. الجريدة الرسمية، عدد ١٦٧٥ لسنة ١٩٦٣.

(٢٦) سلطان، **التمريض في الأردن**، ص ٤٠٤.

(٢٧) **الكتاب السنوي ١٩٦٩ م**، وزارة الثقافة والإعلام، عمان ١٩٧٠ ص ١٤٧.

(٢٨) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١٢٥ – ١٢٧.

(٢٩) **الكتاب السنوي** الأردن ١٩٦٩، ص ١٤٤.

(٣٠) **الأردن في خمسين عامًا**، وزارة الثقافة والإعلام، عمان ١٩٧٢، ص ٢٥٠.

(٣١) يشير الدكتور رزق الرشدان (مستشار سابق في رئاسة الجامعة الأردنية) إلى أن فكرة إنشاء المؤسسة العلاجية، وتطبيق مشروع معالجة العائلات، من الأسباب التي قدمت المجالي وزيرًا للصحة. ملو العين، حسن، **المؤسسة الطبية العلاجية**، عمان ١٩٩٦م، ص ٧.

(٣٢) المجالي، **رحلة العمر**، ص ١١٨ – ١٢٠.

(٣٣) ملو العين، **المؤسسة الطبية**، ص ١٤.

(٣٤) **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٤٩٩ لسنة ١٩٨٧م، يحتوي قانون المؤسسة الطبية على (١٨) مادة توضح التفاصيل الناظمة للعمل لهذه المؤسسة.

(٣٥) سلطان، **التمريض في الأردن**، ص ٣٤٩.

(٣٦) ملو العين، **المؤسسة العلاجية**، ص ٤١.

(٣٧) ملو العين، **المؤسسة العلاجية**، ص ٢٠.

(٣٨) **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٦٠٩ لسنة ١٩٩٠ م. جريدة الدستور الأردنية، حوار مع عبد السلام المجالي، منشور بتاريخ ٢٢\٢\٢٠١١م.

(٣٩) **جريدة الرأي الأردنية**، عدد ٧٢٣٧: ١٧\٥\١٩٩٠، وعدد ٧٢٣٥: ١٥\٥\١٩٩٠.

(٤٠) كتاب التكليف السامي لدولة عبد السلام المجالي عام ١٩٩٣ بتشكيل الحكومة. **الجريدة الرسمية**، عدد ٣٨٩٩، لسنة ١٩٩٣م.

عبد السلام المجالي ورئاسة الحكومة

د. عبدالهادي القعايدة *

تقديم

تتناول هذه الورقة تجربة الدكتور عبدالسلام المجالي حين كان رئيسًا للحكومة مرتين، حيث جاء تكليفه بالرئاسة نتيجة طبيعية للمواقع التي شغلها، والتي راكمت لديه حصيلة معرفية فنية وسياسية؛ إذ شَغِلَ منصب وزير الصحة كأول منصب وزاري يتقلده سنة ١٩٦٩م، وبعد ذلك تدرج في المواقع الوزارية، حيث شغل إلى جانب وزارة الصحة، منصب وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خلال الفترة بين ١٩٧٠- ١٩٧١م، ثم غادر موقع وزارة الصحة لكنه احتفظ بالحقيبة الوزارية وزيرًا لشؤون رئاسة الوزراء سنة ١٩٧١م. بعد ذلك، عين المجالي رئيسًا للجامعة الأردنية، من سنة ١٩٧١-

* أستاذ مساعد في كلية الآداب في الجامعة الأردنية.

إلى سنة ١٩٧٦م، والتي أهلته لأن يكون مطّلعًا عن قرب على العملية التعلمية وتفاصيلها، ويكون أحد الراسمين لسياساتها، وليقوده القدر لتسلم حقيبة وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٧٦م، إلى جانب حمله حقيبة وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خلال الفترة بين ١٩٧٦ – ١٩٧٩م، وفي عام ١٩٨٠م عاد رئيسًا للجامعة الأردنية وظل حتى سنة ١٩٨٩م، وبعد ذلك بعامين تسلم منصب رئيس الوفد المفاوض في عملية السلام العربية الإسرائيلية.

وهكذا، فإن مسيرة دولة الرئيس المجالي تظهر أنه تنقل بين عدد من المواقع الوزارية، سواء التي تطابق فيها تخصصه معها، كما في وزارة الصحة، أو ما تطلب معرفة سياسية وقانونية كما في موقع وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، أو التي تتطلب منه مهارات إدارية وأكاديمية، فنجد الرئيس المجالي حاضرًا وبقوة كرجل دولة أينما تطلب الأمر، فكان موجودًا ويقوم برسالته ويؤدي دوره، وفقًا لمعطيات المرحلة ومتطلباتها.

الحكومة الأولى: شّكل الدكتور عبدالسلام المجالي حكومته الأولى بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٩٣م، خلفًا لحكومة الشريف زيد بن شاكر، وجاء اختياره لتشكيل الحكومة من قبل الملك الحسين بن طلال – طيب الله ثراه– نتيجة للنجاح الذي حققه في مختلف المواقع التي شغلها، بدءًا من تأسيسه للخدمات الطبية الملكية وإدارته الجامعة الأردنية، ورئاستهِ الوفد الأردني المفاوض في محادثات السلام العربية الإسرائيلية، وصياغته للميثاق الوطني، وهذا ما عبّر عنه صراحةً الملك الحسين في كتاب التكليف السامي الموجه لدولتهِ، وبما يؤشر على أن هذه المواقع كان أداؤه فيها لافتًا ومتميزًا أكثر من بقية المواقع الأخرى التي شغلها، ما أهله، في نظر الملك، لأن يترأس السلطة التنفيذية رئيسًا للوزراء [١].

وعندما شرع المجالي في انتقاء أعضاء حكومته، لجأ الى الطريقة التقليدية في الاختيار، معللًا ذلك بعدم وجود أحزاب أو كتل نيابية تقدم مرشحين لشغر المواقع الوزارية،

فاستعان بطاهر المصري، باعتباره رئيسًا سابقًا للوزراء، ويمتلك من الخبرة ما يجعله أهلًا للاستئناس، فرشح له بعض الأسماء، إلى جانب صديقه جواد العناني، الذي كان قد سرب إليه خبر تكليفه بتشكيل الحكومة، فاستطاع بمساعدتهما أن يشكل حكومة راعت التمثيل العشائري والطائفي في الأردن [٢].

أعضاء الحكومة: بلغ عدد أعضائها (٢٤) وزيرًا، وتألفت من التالية أسماؤهم:

١. د. معن أبو نوار وزيرًا للإعلام.

٢. د. جواد العناني وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٣. وليد عصفور وزيرًا للطاقة والثروة المعدنية.

٤. د. عبدالله عويدات وزيرًا للشباب.

٥. ينال حكمت وزيرًا للسياحة والآثار.

٦. راتب الوزني وزيرًا للعدل.

٧. د. زياد فريز وزيرًا للتخطيط.

٨. د. بسام الساكت وزيرًا للصناعة والتجارة.

٩. د. محمود السمرة وزيرًا للثقافة.

١٠. أحمد العقايلة وزير دولة.

١١. د. عبدالسلام العبادي وزيرًا للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

١٢. د. محمد مهدي الفرحان وزيرًا للشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٣. بسام قاقيش وزيرًا للمياه والري.

١٤. سامي قموه وزيرًا للمالية.

١٥. سلامة حمّاد وزيرًا للداخلية.

١٦. د. محمد الصقور وزيرًا للتنمية الاجتماعية.

١٧. المهندس خلف الهواري وزيرًا للأشغال العامة والإسكان.

١٨. سلمان الطراونة وزيرًا للنقل.

١٩. راضي إبراهيم وزيرًا للتموين.

٢٠. خالد الغزاوي وزيرًا للعمل.

٢١. طلال سطعان الحسن وزير دولة للشؤون الخارجية.

٢٢. د. مروان كمال وزيرًا للزراعة.

٢٣. د. طارق السحيمات وزيرًا للبريد والاتصالات.

٢٤. د. عبدالرحيم ملحس وزيرًا للصحة.

٢٥. د. خالد الزعبي وزير دولة للشؤون القانونية.

٢٦. د. خالد العمري وزيرًا للتربية والتعليم ووزيرًا للتعليم العالي [٣].

وحمل كتاب التكليف السامي الموجّه للمجالي ملامح خطة عمل الحكومة وبرنامجها، والمتمثل بما يلي:

١. إجراء الانتخابات النيابية بأعلى درجات النزاهة والشفافية.

٢. التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٣. تطوير الجهاز الإداري الحكومي، والقضاء على البيروقراطية والمحسوبية، ورفد المؤسسات بالقيادات على أساس الكفاءة والتميز.

٤. تنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي وضعتها الحكومات السابقة والبناء عليها.

٥. تعزيز حقوق الإنسان ودعم مركز الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٦. تطوير المؤسسات الإعلامية لتقوم بواجبها على أكمل وجه.

٧. دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

٨. الاهتمام بالزراعة والصناعة والتجارة والثروة المعدنية، وإعادة بناء الملكية الأردنية، وإقامة مستشفيات جديدة.

٩. الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

١٠. النهوض بالاقتصاد لتجاوز نتائج حرب الخليج وتداعياتها.

١١. تحفيز القطاع الخاص لممارسة دور في عملية البناء والتنمية.

١٢. دعم جامعة آل البيت وجامعة مؤتة بجناحيها المدني والعسكري.

١٣. بناء علاقات جديدة مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي [٤].

شرعت الحكومة بتنفيذ المهام المطلوبة منها، فأصدرت قانون انتخاب جديد، والذي عُرِفَ بقانون الصوت الواحد، تمهيدًا لإجراء الانتخابات النيابية بعد حل مجلس النواب الحادي عشر، الذي قاربت ولايته على الانتهاء، وقد أثار هذا القانون جدلًا واسعًا، ما أدى ببعض التكتلات الحزبية، وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، إلى رفض هذا القانون والتنديد به، باعتباره يهدف إلى تحجيمها وإقصائها عن المسرح السياسي، بعد النجاح الذي حققته في انتخابات عام ١٩٨٩ في المجلس النيابي الحادي عشر، فقد حصل أعضاؤها على ٢٠ مقعدًا من أصل ثمانين، إلى جانب انضمام اثنين لهما من النواب الإسلاميين المستقلين، ليرتفع العدد بذلك إلى اثنين وعشرين مقعدًا، أي ما نسبته (٢٠٪) من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم آنذاك ثمانين نائبًا، بينما بررت الحكومة سن هذا القانون بأنّه يحقق العدالة

والمساواة بين جميع الأردنيين[٥]، وفي هذا وجهة نظر، لأكثر من سبب للطرفين، أي الإخوان والحكومة، فمن ناحية الحكومة كان الأحرى أن يتم تحقيق المساواة بين المواطنين عن طريق إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، لا أن تُعدل على القانون وتُبقي عدد المقاعد للدوائر كما هو، ومن ناحية الإخوان نجد أنهم خاضوا الانتخابات عام ١٩٨٩م وترشحوا من دون أن يكون هناك قانون للأحزاب ينظم عملها، باعتبار أن جماعة الإخوان جمعية وليست حزبًا، وبالتالي لم يشملها الحظر الذي سرى على بقية الأحزاب منذ أن تم وقف العمل به منذ عام ١٩٥٧م حتى عام ١٩٩٢م، حيث صدر قانون الأحزاب الأردنية، فقامت على أثره جماعة الإخوان بتأسيس جبهة العمل الإسلامي، التي تعدّ الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وهذا يبين أن الجماعة كانت عازمة على خوض الانتخابات النيابية للمجلس الثاني بعد النجاح الذي حققه مرشحوها، ما فسح المجال أمامها لخوض التجربة مرة ثانية، والتي حققت فيها نجاحًا قريبًا من النجاح السابق عام ١٩٨٩م، حيث فاز مرشحوها بستة عشر مقعدًا من أصل ثمانين، أي ما نسبته تقريبًا (٢٠٪)، وهذا يعني أن القانون الانتخابي الجديد الذي نددت به الجماعة لم يحدّ من شعبيتها ونشاطها كما زعمت، والدليل ما حصل عليه أعضاؤها من مقاعد في البرلمان [٦].

إلى جانب قانون الانتخاب، نجد حكومة المجالي قد تقدمت بمشروع قانون المبيعات لمعالجة الاوضاع الاقتصادية السيئة التي كان تعاني منها الخزينة، مبررة ذلك أن حرب الخليج وتداعياتها ألقت بظلالها على الاقتصاد، فلجأت إلى هذا الخيار[٧]، حيث يبدو أنّ جميع الحكومات تشترك في هذه الوصفة السحرية، فبند الضرائب يمثل لها ـ أي الحكومات المتعاقبة ـ الخيار الأسهل والأقرب، بدلًا من البحث عن حلول عملية أخرى. وبهذه الحمولة من القرارات غير الشعبية، ذهبت حكومة المجالي إلى مجلس النواب لتطلب الثقة منه بعد

التآمه، فكانت أمام مواجهة حقيقية مع النواب الذين شرعوا بمناقشة الحكومة، واصفينها بأنها، على حد تعبير المجالي، (بصمة (ختم) للمفاوضات السلمية) [٨]، ما وضعها في حالة حرجة أكدتها أرقام الثقة التي حصلت عليها، والبالغ عددها (٤١) صوتًا من أصل ثمانين، ما يعني أنها كانت على شفا حفرة من الوقوع في خندق السقوط. والملفت للنظر في هذا الموقف أن المجالي يذكر أن طوق النجاة الذي ساعد حكومته على الخروج من هذا المأزق هو شخصيته، والخدمات التي قدمها للدولة والمواطنين أثناء عمله في المواقع التي شغلها، إلى جانب نفيه أن يكون له أعداء أو خصوم سياسيون، مبيّناً أنه لا يؤمن بجماعات الضغط، سواء داخل المجلس أو خارجه [٩]، وهذا أمر غريب لأكثر من سبب:

أولًا:ـ لأن المجالي اعتبر أن الحكومة تنحصر في شخص الرئيس، من دون أن يكون للفريق الوزاري المُشكل أي دور في التقييم الذي تحصل عليه الحكومة من النواب، وهذا ما جعله يذهب إلى ما قاله عن خدماته للناس، أثناء عمله في الخدمات الطبية أو الجامعة الأردنية، التي جعلته يحصل على ثقة مجلس النواب، من دون أن يذكر شيئًا عن أعضاء حكومته، فمؤهلات الفريق الوزاري وسيرهم الوظيفية تزيد في فرص الحكومة بأكملها أو تُنقِصُها؛ إذ إن كثيرًا من الحكومات طُرِحت الثقة فيها لوجود أعضاء في الفريق الحكومي كانوا، في رأي مجالس النواب والشارع، غير مؤهلين لشغل هذه المواقع.

ثانيًا:ـ كل من عمل في السياسة يُدرك أن جماعات الضغط (اللوبي)، لها دور بارز في العمل السياسي وتطوير الأنظمة السياسية، وتختلف هذه الجماعات بحسب أهدافها وتوجهاتها ودوافعها التي تستند إليها، والمسألة هنا ليست شخصية حتى يكون للرئيس خصوم أو أعداء، فالحكم على الحكومة جاء من خلال خطاب العرش السامي والقوانين التي قامت بتقديم مشاريعها، ومجلس النواب الذي قامت حكومة المجالي بحلهِ لقرب انتهاء

ولايته كان يشتمل على فسيفساء سياسية لمختلف التوجهات السياسية والحزبية، خاصةً أنه جاء بعد عملية الانفراج الديمقراطي في الأردن عام ١٩٨٩م، في ظل وجود كتلة حزبية داخل المجلس تشكل ما نسبته الثلث تقريبًا من عدد أعضاء المجلس، وهذه الكتلة لديها توجهات دينية وسياسية هي المحرك لها في مراقبتها للأداء الحكومي، وكان لها موقفها من قانون الانتخاب «قانون الصوت الواحد»، ومن المتوقع بعد دخولها البرلمان للمرة الثانية، وبالعدد نفسه تقريبًا، أن يكون هذا القانون أحد البنود المهمة في إمكانية منح الحكومة الثقة أو حجبها.

ثالثًا:ـ يظهر بوضوح عدم نضوج العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في تلك الفترة، وهذا الأمر يمكن تبريره في إطار الفترة الزمنية الطويلة التي غابت فيها الحياة البرلمانية عن المشهد السياسي، ما أفسح المجال للسلطة التنفيذية أن تتصدر الساحة، لذلك نجد أن الرئيس المجالي يرى في محاورته للنواب طلبًا للثقة، نوعًا من الاستجداء أو محاولة لفرض إرادة الحكومة التي كان يرأسها [١٠]، وهذا الأمر لا يعيب الحكومة أو ينتقص من مكانتها، فالنواب هم ممثلو الشعب، ولقاء الحكومة وعرض برنامجها عليهم ومحاورتهم، لها دور أساسي في إمكانية تقبل النواب للحكومة وتفهم ظروفها؛ لدرجة أن الرئيس اعتقد أن النواب الذين فازوا بالانتخابات وفقًا لقانون الصوت الواحد، سيمنحونه الثقة، وكأنها إشارة ضمنية إلى النواب المستقلين، وهذا يؤكد أهمية لقاء الحكومة بالنواب لشرح وجهات النظر قبل التصويت على الثقة، إلى جانب تصريحه بأن جزءًا من الهجوم النيابي عليه كان مرده عدم توزيره النواب، من باب الحرص على فصل السلطات، مبديًا استغرابه من عدم تصويت أبناء مدينته الكرك، باستثناء نائبين منحاه الثقة [١١]. وتأكيد ذلك ما يذكره طاهر المصري الذي كان رئيسًا لمجلس النواب في دورته العادية الأولى، عن طبيعة العلاقة التي

كانت سائدة بين حكومة المجالي ومجلس النواب، حيث قال إنه نصح المجالي بالاستقالة من باب العرف السياسي، إلا أن المجالي رفض ذلك.

وبعد خروجه من معركة الثقة، كانت المحطة الأبرز أمام حكومة المجالي إصدار قانون معاهدة السلام مع إسرائيل، بعد أن شارفت المفاوضات على الانتهاء عام ١٩٩٤م، وما يعنيه ذلك من عودة الجو المشحون مرة أخرى بين الحكومة والبرلمان؛ إذ يجب أن تحظى المعاهدة بموافقته لتكمل طريقها نحو الإصدار. وقبل أن تُعرض المعاهدة على المجلس أجرى المجالي تعديلًا وزاريًّا على حكومته شمل عشر حقائب، وتم اختيار الوزراء من أعضاء مجلس النواب، على الرغم من معارضة المجالي كما يذكر ذلك صراحةً في كتابه، توزير النواب، إلا أن الأمير الحسن ـ ولي العهد آنذاك ـ أبلغه بضرورة إجراء التعديل، ويبدو أنّ توقيت هذا التعديل الذي جاء قُبيل التصويت على المعاهدة، يُظهر بوضوح الهدف والغاية منه، ودليل ذلك حصول مشروع المعاهدة على نتيجة (٥٥) صوتًا من أصل (٨٠) نائبًا، لكن المجالي يعترف بذلك ويرى أنّ مرور المعاهدة من خلال المجلس النيابي كان بفضل خطاب الملك الحسين ـ طيب الله ثراه ـ وثقتهم به، وهذا مؤكد وصحيح، فرصيده الشخصي ـ أي المجالي ـ لدى الناس كبير، وهذا ما كرره مرتين، متناسيًا أن هذه المعاهدة هي قرار مصيري ونقطة تحول في تاريخ العلاقات الأردنية الإسرائيلية، فلا يمكن أن يوافق عليها الشعب وتلقى قبولًا لديه لمجرد وجود رئيس وزراء ليست له خصومة مع أحد. ويضيف المجالي إلى الأسباب التي جعلت المعاهدة تمر أنّ المعاهدة حققت جميع الثوابت الأردنية التي تم خوض المفاوضات من أجلها [١٢]، سواء ما يتعلق بقرار(٢٤٢) وتطبيقه على الأراضي الأردنية التي تم احتلالها عام ١٩٦٧م، باعتبارها كانت تخضع للسيادة الأردنية عند وقوعها تحت الاحتلال، أو حصول الأردن على حقوقه المائية كاملة، وموافقة إسرائيل على الانسحاب

من الأراضي الأردنية المحتلة قبل عام ١٩٦٧م في منطقة وادي عربة والباقورة، وإنهاء فكرة الوطن البديل، من خلال ترسيم الحدود على أرض الواقع بين الأردن إسرائيل، وأن تُطبّق إسرائيل قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين.

وهذا أمر فيه وجهة نظر لأكثر من سبب:

١. أن إسرائيل منذ ظهورها على مسرح الأحداث في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م لم تلتزم بقرار واحد لأي مؤسسة دولية، كمجلس الأمن أو غيره، والأمثلة كثيرة، وبالتالي فمجرد توقيع إسرائيل على هذه الاتفاقية لا يعني التزامها بها، وكان الأحرى وجود ضمانات تكفل ذلك وتكون محكومة بجدول زمني لتنفيذها.

٢. أنّ أراضي الباقورة ووادي عربة ظلّت مؤجرة لإسرائيل مدة (٢٥) سنة، بموجب ملحقين خاصين بالاتفاقية أعطيا تسهيلات للجانب الإسرائيلي في مجال الجمارك والشرطة، لكنها تخضع للنظام الضريبي الأردني وتكون تحت السيادة الأردنية، وقد أعلن الملك عبدالله الثاني بن الحسين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨م إنهاء ملحقي الباقورة والغمر، وبالتالي عدم رغبة الأردن بتمديد تأجيرها لإسرائيل [١٣]، وفي المقابل نفى المجالي في كتابه صراحةً أن يكون هناك أي تأجير لأراضي الباقورة، وإنما هناك معدات وإنشاءات لإسرائيليين تحتاج عملية إزالتها بعض الوقت، بطلب من الإسرائيليين؛ من دون أن تكون هناك مدة زمنية محددة لإزالة هذه المعدات[١٤]، وهذا يتناقض تمامًا مع ما صرّح به المجالي نفسهُ لبعض وسائل الإعلام في تشرين الأول ٢٠١٨م، من أن الباقورة مملوكة لليهود ومسجلة رسميًّا في طابو إربد منذ عام ١٩٢٦م، نافياً أن يكون هناك أي شيء في المعاهدة تحت بند تأجير أراضي الباقورة[١٥].

٣. صحيح أنّ الأردن قد رسّم حدوده مع إسرائيل بموجب معاهدة السلام، لكن ذلك لا يعدّ ضمانة لإنهاء مقولة الوطن البديل، التي عاودت الظهور في ظل الحديث عن صفقة القرن، وتصريحات كبير مستشاري البيت الأبيض جاريد كوشنر، الذي أعلن أن صفقة القرن تدعو إلى توطين دائم للفلسطينيين في البلدان المستضيفة لهم [١٦]. وهذا أكبر دليل على أن فكرة الوطن البديل ما تزال قائمة فكرًا وعملًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعملان بشكل جدّي لتدخل هذه الفكرة حيز التنفيذ.

وهكذا، مرّت اتفاقية السلام بمراحلها الدستورية، وفوّض مجلس الوزراء رئيسه الدكتور عبدالسلام المجالي بالتوقيع عليها بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤م في معبر وادي عربة الحدودي، برعاية الملك الحسين بن طلال ـ طيب الله ثراه ـ وحضور الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، والإسرائيلي (عايزر وايزمان)، ووزيري الخارجية الأمريكي (وارن كرستوفر) والروسي (أندريه كوزريف)، وولي العهد آنذاك الأمير الحسن بن طلال، ووقعها عن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء (إسحق رابين) [١٧].

ويمكن القول إن حكومة الدكتور المجالي، بإتمامها اتفاقية السلام، تكون قد أنهت المهمة الأكبر من مهماتها في كتاب التكليف السامي، لكنها لم تستطع أن تُحّدث فرقًا على الصعيد الداخلي، خاصة في الجانب الاقتصادي الذي لم يشهد أي تغيير، ولم تؤت محاولات الإصلاح ثمارها، ولم تتحقق وعود الانفتاح الاقتصادي التي صاحبت الترويج لعملية السلام، إلى جانب الضغط الذي أحدثته الضريبة العامة على المبيعات، وانعكاسها المباشر على معيشة المواطنين.

في ظل هذه الظروف، كان على الحكومة أن تُعدّ نفسها للرحيل، فتقدم الدكتور المجالي باستقالة حكومته إلى الملك الحسين في بداية عام ١٩٩٥م، والذي وافق عليها وكلّف الشريف زيد بن شاكر بتشكيل حكومة جديدة خلفًا لحكومة المجالي.

حكومة المجالي الثانية: كلّف الملك الحسين المجالي بتشكيل حكومته الثانية بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧م خلفًا لحكومة عبدالكريم الكباريتي، التي أثارت جدلًا واسعًا في الشارع الأردني؛ لاتخاذها عدة قرارات وُصِفت بالجريئة، تمثلت بقيامها برفع أسعار الخبز، ما ولّد احتقانًا شعبيًّا ضدها في تلك الفترة، فتقدمت باستقالتها في آذار/ مارس ١٩٩٧م، بعد أن استمرت في عملها ثلاثة عشر شهرًا من (٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦ - ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧م) [١٨].

لم يفصح المجالي في حديثه عن تشكيل حكومته الثانية، وعن طريقته في اختيار فريقه الوزاري، على غرار ما تحدث به عن حكومته الأولى، ولا عن المدة التي احتاجها لذلك، لكن يمكن التنبؤ بطريقة التشكيل بأنها كانت تقليدية وسريعة جدًّا لأكثر من سبب:

١. سرعة التشكيل، فالملك الحسين عَهِدَ اليه بتشكيل الوزارة في ١٩ آذار/ ١٩٩٧م[١٩]، وفي ٢٠ آذار/ ١٩٩٧م أدّت الحكومة اليمين الدستورية، وقامت صحيفة الدستور بنشر أسماء أعضاء الحكومة وسيرهم الذاتية في صفحتها الأولى، تحت عنوان المجالي يُشكّل حكومة الكفاءة للمرحلة الجديدة، وهذا يعني أن الفترة التي استغرقها الرئيس في تشكيل حكومته لا تتجاوز يومًا واحدًا فقط. وقد ذكرت صحيفة الدستور أن المجالي قابل بعض الأسماء المرشحة في منزله قبل يوم من التشكيل، وكان يحضر هذه المقابلات إلى جانبه شقيقه المهندس عبدالهادي المجالي [٢٠]، وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ خبرة الرئيس قد تساعده في ذلك لكن ليس إلى هذا الحد، خاصةً أنّ الحكومة رفعت شعار الكفاءة وليس الانتماء الجغرافي أساسًا لتعيين الوزراء [٢١].

٢. وجود بعض التشابه في أهداف التشكيل بين الحكومتين الأولى والثانية اللتين ترأسهما، وتمثل بالإشراف على الانتخابات النيابية ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، ومعالجة ما ترتب على اتفاقية السلام من تداعيات [٢٢].

٣. أنّ حكومة المجالي جاءت لتنهي حالة الاحتقان الشعبي والتذمر التي سببتها حكومة الكباريتي لدى المواطنين، مع ما رافقها من تباعد في وجهات النظر بينها وبين توجهات الملك الحسين ـ طيّب الله ثراه ـ وهذا ما بدا واضحًا في رد الملك الحسين على نص استقالة حكومة الكباريتي. وقد أوردت صحيفة الدستور اليومية بعضًا منها: (إطالتك في رسالة الاستقالة، وتناقضك مع نفسك حملني على الكتابة على هذا النحو، عذرك عندي أنك متعب مرهق إلى حدّ ترك الأساسيات التي من أجل معالجتها اخترتك، اخترت التركيز على صورة الرئيس الإعلامية في مواجهة تجارب الأيام الصعبة ومعاناتها، جلّ من لا يُخطئ ولكن المحظوظ الواعي هو من يعترف بالخطأ لا من يُصرُّ على تبريره)، فهذا الردّ يبين مقدار الغضب الملكي وعدم الرضا عن أداء حكومة الكباريتي، وعدم قيامها بواجبها على النحو المرجو، وفقًا لما ورد في نص الرسالة الملكية.

قراءة في تشكيلة الحكومة: ـ تبلغ عدد أعضاء الحكومة الجديدة (٢٤) وزيرًا توزعوا على النحو الآتي:

١. أربعة أعيان هم: الرئيس عبدالسلام المجالي، نائب الرئيس جواد العناني، وزير الداخلية نذير رشيد، وزير الصحة والرعاية الصحية د. أشرف الكردي.

٢. نائبان:ـ د. عبدالله النسور وتولى منصب نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات، وتوفيق كريشان والذي شَغِلَ منصب وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٣. ثلاثة عشر وزيرًا لأول مرة:

١. سعد الدين جمعة ـ وزير دولة.

٢. مجحم الخريشة ـ وزيرًا للزراعة.

٣. محمد خير مامسر ـ وزير تنمية اجتماعية.

٤. عقل بلتاجي ـ وزيرًا للسياحة والآثار.

٥. قاسم أبو عين ـ وزيراً للثقافة والشباب.

٦. د. أشرف الكردي وزيرًا للصحة والرعاية الصحية.

٧. د. سمير مطاوع ـ وزير دولة لشؤون الإعلام.

٨. محمد صالح الحوراني ـ وزيرًا للطاقة.

٩. د. هاني الملقي ـ وزيراً للتموين والصناعة والتجارة.

١٠. سليمان الحافظ ـ وزيرًا للمالية.

١١. د. صالح خصاونة ـ وزيرًا للعمل.

١٢. نذير رشيد ـ وزيرًا للداخلية.

١٣. د. منذر حدادين ـ وزيرًا للمياه.

دمج الوزارت:ـ تم دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، وتولاهما د.منذر المصري، ووزارتي الثقافة والشباب وتولاهما قاسم أبو عين، ووزارتي النقل والاتصالات وتولاهما د. بسام الساكت، ووزارتي الصناعة والتجارة والتموين وتولاهما د. هاني الملقي.

الوزراء من حكومة الكباريتي: بلغ عددهم خمسة وزراء هم: د. عبدالله النسور الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي، المهندس ناصر اللوزي كان يشغل منصب وزير النقل، د. منذر المصري كان يشغل منصب وزير التربية والتعليم، وتمت إضافة حقيبة التعليم العالي له، د. عبدالسلام العبادي كان يشغل منصب وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية واحتفظ بالحقيبة نفسها، د. ريما خلف كانت تشغل منصب وزير التخطيط وظلّت تحتفظ بالحقيبة ذاتها وهي المرأة الوحيدة في الحكومة [٢٣].

الوزراء من حكومة المجالي الأولى: بلغ عددهم خمسة وزراء هم:

١. د. جواد العناني.

٢. د. بسام الساكت.

٣. د. عبدالسلام العبادي.

٤. د. ريما خلف.

٥. توفيق كريشان [٢٤].

واستمرت هذه التشكيلة حتى السابع عشر من شباط/ فبراير سنة ١٩٩٨م، حيث أجرى المجالي تعديلًا على حكومته شمل ثماني حقائب توزعت على النحو الآتي:

١. د. عبدالله النسور نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزيرًا للإعلام.

٢. د. جواد العناني نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية ووزيرًا للخارجية.

٣. د. محمد حمدان وزيرًا للتربية والتعليم والتعليم العالي.

٤. د. محمد مهدي فرحان وزيرًا للعمل.

٥. سامي قموه وزيرًا للنقل ووزيرًا للبريد والاتصالات.

٦. طلال سطعان الحسن وزيرًا للشباب.

٧. د. خالد الزعبي وزيرًا للشؤون البرلمانية والقانونية.

٨. د. بسام العموش وزيرًا للتنمية الإدارية [٢٥].

أداء الحكومة

أولاً: الإصلاح الإداري:

كان جهدها منصبًّا بالدرجة الأولى على الشأن الداخلي، وفقًا لتوجيهات الملك الحسين في كتاب التكليف السامي للحكومة، فقررت السير في طريق الإصلاح الإداري، في محاولة منها للتخلص من الواسطة والمحسوبية اللتين كانتا متفشيتين آنذاك، وفقًا لقول رئيسها المجالي، الذي رأى أن التخلص منهما يكمن في إطلاق مبدأ اللامركزية ونقل صلاحيات الوزير إلى الميدان، من باب التخفيف على المواطنين في المحافظات ومناطق الأطراف، وهذه خطوة تحسب لها، وهي محاولة جادة لتطبيق نهج اللامركزية على أرض الواقع، إلى جانب أنّ الرئيس المجالي رأى فيها تطويرًا للجهاز الإداري، وأنها لاقت قبولًا واستحسانًا لدى المواطنين [٢٦]، لكن هذه الخطوة لم تسهم في التخلص من مظاهر الواسطة والمحسوبية، وكان الأحرى بالحكومة تفعيل أدوات الرقابة وتعزيزها، خاصةً أن كتاب التكليف السامي قد نصّ بشكل صريح على ضرورة إعادة النظر في الأسس والمعايير التي تحدد طبيعة العمل العام، في مختلف مؤسسات الدولة [٢٧]، لكن الحكومة لم تتخذ خطوة فعلية إزاء ذلك، بحيث تحدد شروط إشغال الوظائف العليا، وتُعيد النظر في طرق تقييم أداء من يشغلون هذه الوظائف، وإنما اكتفت بتفعيل نظام اللامركزية، بل إنّ الحكومة أدخلت جملة من التعديلات على نظام الخدمة المدنية، تقلّص فيها دور ديوان الخدمة المدنية، ووضعت الموظف العام تحت رحمة مسؤوله الأعلى، وجعلت جميع مراحل إعداد تقارير الموظفين مكتومة لا يجوز للموظف الاطلاع عليها إلا إذا كان تقدير الموظف متوسطًا أو ضعيفًا، إلى جانب منح الوزير صلاحيات واسعة، مثل إيقاع عقوبة تنزيل الدرجة أو إلغاء التثبيت على فئات موظفي الفئات الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والحسم من الراتب، والزيادة

السنوية، وتعديل نظام الاستيداع ليصبح كأنه إجازة بلا راتب إلى حين بلوغ الموظف سن التقاعد [٢٨]، وحصر دور ديوان الخدمة المدنية في لجان التعيين للوظائف المركزية في مركز الوزارة، بينما يرأس لجنة التعيين في الوظائف الأخرى المحافظ، ولا يدخل في عضويتها ديوان المحاسبة. وبحسب رئيس ديوان الخدمة المدنية آنذاك عبدالله عليان فإن النظام الجديد تم إقراره قبل وضع أسس اختيار المتقدمين بطلبات التوظيف، ما يفتح المجال للواسطة والمحسوبية، ويضعف دور المراقبة والمحاسبة، وهو ما شكل نكسة إدارية قد تُضاعف الترهل الإداري وتضخ مزيدًا من الموظفين غير المؤهلين إلى المؤسسات الحكومية [٢٩].

ثانيًا: مشروع الخصخصة للمؤسسات المملوكة للحكومة أو التي تساهم فيها

بدأ مشروع الخصخصة في الأردن من خلال بيع حصص الحكومة في المؤسسات التي تساهم فيها أو تملكها بالكامل، منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي، وتحديدًا عام ١٩٩٨م؛ لتحقيق الاستقرار المادي والنقدي، وتحفيز النمو الاقتصادي بعد حالة الانكماش التي دخلها الاقتصاد الأردني، نتيجة الأحوال السياسية في الإقليم، وتأثير حرب الخليج الثانية على الأردن، فقررت الحكومة التوجه نحو الخصخصة، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أطلقه صندوق النقد الدولي للأردن؛ للخروج من أزمته، وقد أثار هذا النهج موجة من التساؤلات والضجيج في تلك الفترة، خاصة في ظل عدم إفصاح الحكومة ومكاشفتها للمواطنين عن الآلية والنهج المتبع في عملية بيع المؤسسات في حينه، ودليل ذلك قيام (٤٨) نائبًا في مجلس النواب الثاني عشر بتقديم مذكرة يطالبون فيها بوقف عملية الخصخصة في المؤسسات الحكومية الرابحة والخاسرة كافة، إلى حين الوقوف على أسباب تعثرها ومحاسبة المسؤولين عن إدارتها، وضرورة الإبقاء على نسبة (٥١٪) مملوكة

للحكومة، وتقديم مشروع يحكم عملية الخصخصة ويمنع الاحتكار [٣٠]، لكن الحكومة لم تفعل أي شيء في هذا الجانب، واستمرت عملية الخصخصة وسارت الحكومات المتعاقبة على نهجها، وظلّت الشكوك وعدم الثقة تُلاحق هذه العملية، نتيجة تغييب الحكومات المتعاقبة للمواطن والإعلام عن ألية الخصخصة وما حققته من نتائج على الاقتصاد الأردني، خاصةً أن المواطن لم يلمس لها أي أثر أو انعكاس على وضعه الاقتصادي، ما حدا بالملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى توجيه حكومة الدكتور عبدالله النسور في كتاب التكليف السامي بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢م[٣١] إلى تشكيل لجنة لتقييم التخاصية بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣م، برئاسة الدكتور عمر الرزاز وعضوية د. بشير عمر فضل من البنك الإسلامي للتنمية، وإيفان ميكلاوس عضو البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، ومن الأردن الدكتور فهد الفانك، والدكتور إبراهيم سيف، وإبراهيم دبدوب، وقدّمت اللجنة تقريرها وأوردت ما شاب عملية الخصخصة من عيوب وأخطاء.

ثالثًا : الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٨م

تنفيذًا للتوجيهات الملكية بإجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثالث عشر، قررت حكومة المجالي تحديد يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧م موعدًا لها، وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين مقاطعتها لهذه الانتخابات في بيان صدر عنها أوضحت فيه أسباب هذه المقاطعة، والتي تمثلت بما يلي:

١. صدور قانون مؤقت للمطبوعات والنشر قبل موعد إجراء الانتخابات.

٢. إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات وفق قانون الصوت الواحد.

٣. مراجعة العملية السياسية في البلاد ودور الحركة فيها.

٤. مراجعة التردي والتراجع من قبل الحكومة في النهج الديمقراطي [٣٢].

وقد أيد مجلس النقباء الذي يضم (١٣) نقيبًا للنقابات المهنية قرار الحركة الإسلامية، وكذلك اتحاد المرأة الذي ساند قرار المقاطعة، إلى جانب تسعة أحزاب من أصل عشرين. وقد عُقِدت عدة لقاءات بين الحكومة والحركة الإسلامية في محاولة لثني الحركة عن قرارها، لكن هذه المحاولات لم تثمر عن أي تقدم، وأُجريت الانتخابات وبلغت نسبة الاقتراع (٤ , ٥٤٪)، وعند النظر إلى قرار المقاطعة نجد أنه عبّر عن أزمة داخلية كانت تعيشها الحركة الإسلامية، فقد شهد قرارها تجاذبًا بين عدد من أعضائها الذين كانوا منقسمين بين قرار المقاطعة أو المشاركة، ونشر د. بسام العموش عضو المكتب التنفيذي للحركة، مقالًا في صحيفة الرأي تحت عنوان «لماذا قاطعوا»، ردّ فيه على مقاطعة الإخوان، والأسباب التي أعلنوها، مفندًا ما ذهبوا إليه في أسباب المقاطعة، وكان ردّه مُقنِعًا؛ لأنه بيّن أن قرار المقاطعة لم يكن بسبب قرار الصوت الواحد؛ لأنهم خاضوا الانتخابات وكانوا في المجلس الذي حوّله من قانون مؤقت إلى قانون دائم، ولم تكن بسبب التطبيع مع إسرائيل؛ لأنهم كانوا في المجلس الذي أقرّ المعاهدة وكان بإمكانهم أن يستقيلوا من المجلس، لكن المقاطعة جاءت بسبب انتصار فريق المقاطعة داخل الجماعة على تيار المشاركة.

وقد تأججت الخلافات داخل الحركة بعدد فصل مجموعة من الشخصيات التي كانت مؤيدة لقرار المشاركة مثل عبدالرحيم العكور، وعبدالله العكايلة الذي ترشح في الانتخابات وفاز كإسلامي مستقل، وخرج عدد من القيادات ليشكلوا حزبًا جديدًا باسم حزب الوسط الإسلامي [٣٣]، والذي ما يزال موجودًا إلى اليوم، وقد خاض انتخابات عام ٢٠١٦ وحصل أعضاؤه على ثلاثة مقاعد، وعند تشكيل حكومة د. عبدالله النسور دخلها اثنان من أعضاء

الحزب من غير البرلمانيين، هما د. محمد ذنيبات وزيرًا للتربية والتعليم، وهايل داؤود وزيرًا للأوقاف والمقدسات الإسلامية.

رابعًا: قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٨م

أصدرت حكومة المجالي قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٨م، والذي أثار جدلًا واسعًا في الأوساط الصحفية والإعلامية، وتعرضت بسببه عدد من الصحف الأسبوعية للإغلاق؛ إذ بلغ عددها ما يقارب (١٣) صحيفة، وكانت الأكثر تضررًا؛ حيث اعتبر البعض أن القانون جاء لتكميم أفواه هذه الصحف، نتيجة إشارتها إلى بعض قضايا الفساد آنذاك [٣٤].

وقد مثّلت إجراءات حكومة د. فايز الطراونة التي خلفت حكومة المجالي، والمتمثلة بالتنازل عن القضايا المرفوعة من قبل الحكومة بحق الصحفيين، والتعهد بأن يكون تطبيق قانون المطبوعات والنشر مرنًا، إلى جانب قيامها بتعيين إياد قطان الليبرالي مديرًا للمطبوعات والنشر، دليلًا على وجود بعض الثغرات والمضايقات الحكومية في القانون سالف الذكر، مع الإشارة إلى أنّ القانون تحول من صفة المؤقت إلى الدائم في عهد حكومة د.الطراونة [٣٥].

خامسًا:ـ تلوث مياه محطة زي

في صيف عام ١٩٩٨م، وتحديدًا في شهر آب/ أغسطس، وأثناء وجود رئيس الوزراء المجالي في إجازة خاصة مع عائلته خارج الوطن، تعرضت المياه المزودة للعاصمة عمّان من خلال محطة زي إلى التلوث، نتيجة وصول مياه للأردن من محطة طبريا ملوثة بمياه المجاري، مصدرها إسرائيل، ويبدو أنّ الرئيس المجالي لم تكن علاقته جيدة مع النواب فحسب، بل مع

الصحافيين؛ إذ يرى في وصفهِ لأزمة تلوث المياه بأنها جاءت من خلال حملة صحفية أعلنت أن مياه الشرب ملوثة، وأنه قطع إجازته وعاد إلى عمان وزار المحطة، وتبين أن إسرائيل ـ حسب رأي المجالي ـ لا علاقة لها بالتلوث، وأن الأمر سببه ارتفاع الحرارة الشديد في قناة الغور، والتي أثرت بدورها على الطحالب التي تعيش في الماء فتفسخت وسببت التلوث، إلى جانب نقص الكلور، واحتاجت عملية المعالجة وقتًا طويلًا قارب الشهرين، حتى عاد النقاء إليها [٣٦]، لكن الملك الحسين ـ رحمه الله ـ الذي كان يخضع للعلاج آنذاك في مشفى ما يوكلنك، أرسل من خلال ولي العهد آنذاك الأمير الحسن للرئيس المجالي بضرورة أن يتقدم وزير المياه باستقالته كنوع من المسؤولية السياسية والأدبية، كما هو الحال في أغلب الديموقراطيات العالمية، وتم إبلاغ الوزير منذر حدادين بالرغبة الملكية، والتي رأى فيها، بحسب المجالي، نوعًا من الإجحاف بحقه، لكنه قدمها وتم قبولها بعد أن تم إرسال إرادة ملكية من الملك الحسين ـ رحمه الله ـ في ما يوكلنك، تنص على جواز قبول استقالة الوزير أو الحكومة كاملة أو إقالتها من قبل نائب الملك[٣٧]، وقد أشار نائب الملك على المجالي بإجراء تعديل حكومي، فكان ردّ المجالي أنه يريد التريث حتى تنتهي الضجة التي رافقت أزمة تلوث المياه، لكن الأمير الحسن أصر على رأيه، فعرض عليه إجراء تغيير كامل، لكن الأمير رفض، وبعد أيام أبلغه برغبة جلالة الملك الحسين ـ رحمه الله ـ بأن تتقدم الحكومة باستقالتها[٣٨] بعد مضي عشرة أيام على استقالة وزير المياه والري، وهذا مؤشر على أن الحكومة لم تعد قادرة على تحمل مسؤولياتها.

سادسًا: محاولة اغتيال خالد مشعل

بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨م، قام الموساد الإسرائيلي بمحاولة اغتيال القيادي في حركة حماس ورئيس مكتبها في عمّان خالد مشعل في منطقة شارع وصفي التل، من خلال عملاء للموساد الإسرائيلي دخلوا إلى الأردن بجوازات سفر كندية مزورة، وفي هذه الحادثة نجد أن الحكومة، على الرغم من أن رئيسها يعدّ مهندس عملية السلام، لم تذكر أي شيء عنها على الإطلاق، رغم أنها جاءت بعد أقل من ثلاث سنوات على توقيع الاتفاقية، وشكّلت أزمة حقيقية بين البلدين، وانحصر الدور البارز والناجح في الملك الحسين بن طلال – رحمه الله ـ الذي استطاع إنقاذ خالد مشعل، من خلال التهديد بقطع العلاقات مع إسرائيل إذا لم ترسل له اللقاح المضاد الذي استخدم في محاولة الاغتيال، وبأنه سيقوم بمحاكمة العميلين اللذين تم إلقاء القبض عليهما، وتمت الاستجابة من قبل إسرائيل بإرسال اللقاح، وجرى إطلاق سراح أحمد ياسين و(٢٠) أسيرًا أردنيًّا، وبذلك استطاع الملك الحسين ـ رحمه الله ـ تحقيق مكسب سياسي في الوقت الذي دخلت فيه إسرائيل في أزمة سياسية مع كندا، نتيجة استخدامها جوازات سفر كندية مزيفة لعملائها الذين اشتركوا في محاولة الاغتيال، إلى جانب الأزمة السياسية الداخلية التي نشبت في إسرائيل نتيجة فشلها[٣٩].

الهوامش

(١) الجريدة الرسمية، العدد، (٣٨٩٩)، ٢٩ أيار، ١٩٩٣م، عبدالسلام المجالي، رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م، ص٢٦٠، وسيُشار إليه لاحقاً هكذا: المجالي، رحلة العمر.

(٢) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٠.

(٣) الجريدة الرسمية، (العدد ٣٨٩٩)، ٢٩ أيار/ ١٩٩٣م.

(٤) الجريدة الرسمية، عدد (٣٨٩٩)، ٢٩ / أيار/ ١٩٩٣م.

(٥) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٢- ٢٦٣.

(٦) شاكر جرّار ودعاء علي، الإخوان المسلمون في الأردن، ستة عقود من الانتخابات النيابية، مجلة حبر الصحفية الإلكترونية، ١٨ نيسان، ٢٠١٨، وسيُشار إليه لاحقًا هكذا: شاكر جرار، ودعاء علي، الإخوان المسلون في الأردن.

(٧) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٣.

(٨) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٤.

(٩) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٤.

(١٠) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٤.

(١١) المجالي، رحلة العمر،ص٢٦٦.

(١٢) المجالي، رحلة العمر، ٢٦٦.

(١٣) صحيفة الدستور، ٢٣ أكتوبر، ٢٠١٨، صحيفة القدس العربي، ٢٢ أكتوبر، ٢٠١٨، صحيفة العربي الجديد، ٢٢ أكتوبر، ٢٠١٨.

(١٤) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٧.

(١٥) مقابلة د. عبدالسلام المجالي مع عمر كلاب على قناة الأردن اليوم، حلقة بعنوان كشف خفايا وادي عربة، موقع عمون الإخباري، ١٨/ أكتوبر/ ٢٠١٨م.

(١٦) موقع عمون الإخباري، ٣/ ٧/ ٢٠١٩.

(١٧) المجالي، رحلة العمر، ص٢٦٩.

(١٨) محمود الريماوي، عبدالكريم الكباريتي، حياة سياسية قصيرة لكنها عريضة، صحيفة السجل الأسبوعية،

العدد ٥٢، ٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٨م.

(١٩) المجالي، رحلة العمر، ص٢٧٨.

(٢٠) الدستور، (العدد ١٠٦٢٤)، ٢٠/ آذار/ ١٩٩٧م.

(٢١) صحيفة الدستور، العدد(١٠٦٢٤)، ٢٠/ آذار/ ١٩٩٧م.

(٢٢) المجالي، رحلة العمر، ص٢٧٨.

(٢٣) صحيفة الدستور، (عدد ١٠٦٢٤)، ٢٠/ آذار/ ١٩٩٧م.

(٢٤) صحيفة الدستور، (عدد ١٠٦٢٤)، ٢٠/ آذار/ ١٩٩٧م.

(٢٥) الجريدة الرسمية، (العدد ٥٩٧)، ١٧/ شباط/ ١٩٩٨م.

(٢٦) المجالي، رحلة العمر، ص٢٧٨- ٢٧٩.

(٢٧) الجريدة الرسمية،(العدد الممتاز: ٤١٩٣)، ٢٠/ آذار/ ١٩٩٧م.

(٢٨) صحيفة السبيل الأسبوعية، (العدد ٢١٩)، ١٠- ١٦/ شباط/ ١٩٩٨م.

(٢٩) صحيفة السبيل الأسبوعية، (العدد ٢١٩)، ١٠-١٦/ شباط/ ١٩٩٨م.

(٣٠) صحيفة السبيل الأسبوعية، (العدد ٢١٩)، ١٠- ١٦/ شباط/ ١٩٩٨م.

(٣١) موقع رئاسة الوزراء، تقرير لجنة التخاصية. ، http://www.pm.gov.jo/content/١٤٠٥٧٨٤/٢٥١٪D٨٪٨٦٪AC٪D٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪-B١٪٨A٪D٨٪D٩٪B١٪D٨٪٨٢٪AA٪D٩٪D٨٪A٩-B٥٪D٨٪A٧٪AE٪D٨٪AA٪D٨٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪-٨٥٪٨A٪D٩٪٨A٪D٩٪D٩٪٨٢٪AA٪D٩٪D٨٪A٩٪٨A٪D٨٪D٩٪html.

(٣٢) بكر محمد البدور، التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن، دار المأمون، عمّان، ٢٠١١م، وسيشار إليه لاحقًا هكذا: بكر البدور، التجربة النيابية.

(٣٣) شاكر جرار، ودعاء علي، الإخوان المسلمون، ١٨/ نيسان/ ٢٠١٨م.

(٣٤) صحيفة السبيل الأسبوعية، (العدد٢١٩)، ١٠- ١٦/ شباط/ ١٩٩٨م.

(٣٥) سلامة نعمات، صحيفة الحياة، (العدد)، ١ / يناير/ ١٩٩٩م.

(٣٦) المجالي، رحلة العمر، ص٢٨٠.

(٣٧) المجالي، رحلة العمر، ص٢٨٠،

(٣٨) المجالي، رحلة العمر، ص٢٨١.

(٣٩) موقع الجزيرة الإخباري. https://www.aljazeera.net/news/presstour/٢٠١٧/٩/٢٦/A٨٪AE٪D٨٪D٨٪-A١٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪B٣٪D٨٪A٥٪D٨٪-٨A٪D٩٪٨٤٪٨A٪D٩٪D٩٪A٦٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪B٣٪D٨٪A٥٪D٨٪-A١٪D٨٪A٧٪D٨٪B١٪D٨٪-٨٤٪D٩٪A٧٪٨A٪D٨٪AA٪D٩٪BA٪D٨٪D٨٪A٧٪D٨٪-٨٤٪D٩٪B٤٪D٨٪٨١٪D٩٪-٨٦٪D٩٪٨٨٪٪D٩-B١ ٪D٨ ٪A٨ ٪D٨ ٪٨٣ ٪D٩ ٪A٣ ٪D٨ ٪-٨٤ ٪D٩ ٪B٩ ٪D٨ ٪B٤ ٪D٨ ٪٨٥ ٪D٩ ٪٨٢٪D٩٪A٧٪D٨٪٨١٪AE٪D٩٪D٨٪A٥٪D٨٪

المجالي في وزارة التربية والجامعة الأردنية: إحداث التغيير والتطوير

د. ربيع الفرجات *

عبد السلام المجالي ورئاسة الجامعة الأردنية

أخذت الجامعة الأردنية الكثير من حياة عبد السلام المجالي وجهده ورؤيته، وهي دائمة الحضور في تجربته العملية والعلمية حتى اليوم، وهو حضور دائم وكثيف، على الرغم من كل ما جاء بعده من الرؤساء، حيث شهدت الجامعة في عهده توسعًا كبيرًا، وتمكّنت من الوصول إلى آفاق جديدة، مسترشدة بأعلى القيم القيادية عند الرجل وهي: الوضوح، والعقلانية، والدفاع عن الحرية الأكاديمية. فارتقى المجالي بالجامعة الأردنية على مختلف الصُعد، وجعلها محصنة ضد التدخلات، وقائدة للمجتمع ومؤثرة فيه.

* أستاذ متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر ـ الجامعة الأردنية.

وللجامعة مع عبد السلام المجالي علاقة خاصة، فهو أحد شهود فكرة تسييسها، وهو ذاكره غنية واعية، ومذكراته تغطي مرحلة مهمة من تاريخ الأردن، وترسم صورًا حية لأحوال البلاد والعباد، حيث عاش صاحبها في صميم الأحداث وشارك فيها بأمانة ومسؤولية وشجاعة، وقناعاته لا تحدها حدود، التزم فيها بمبادئه الوطنية، ويروي لنا قصة طلب إنشاء الجامعة الأردنية في لحظة تاريخية معينة جعلته شريكًا في حديث الحاجة إلى جامعة وطنية أردنية.

بدأت فكرة إنشاء الجامعة الأردنية عندما طُلب من عبد السلام المجالي أن يكون مترجمًا بين حابس المجالي والنائب البريطاني «فلتشر»، بسبب تغيّب المترجم، فحلّ محلّه عبد السلام عام ١٩٦١م، وفي ختام اللقاء وجّه «فلتشر» سؤالًا لحابس عمّ إذا كانت القوات المسلحة تطلب دعمًا من بريطانيا؟ فجاء الرد غريبًا من قائد عسكري، بأن الدعم الذي يحتاجه الأردن وقتئذ هو «جامعة»؛ إذ لم يكن حينها وجود لأي جامعة فيها. فأعجب النائب البريطاني من هذا الطلب، ووعد بنقل هذه الرغبة إلى الحكومة البريطانية. وبالفعل هذا ما كان بعد شهرين؛ إذ قدم وفد من الجامعات البريطانية، وقام أعضاؤه بدراسة وافية للموضوع، وقدموا تقريرًا أوصوا فيه بإنشاء جامعة. وفي مطلع عام ١٩٦٢م، تم تكليف وصفي التل بتشكيل حكومته الأولى، فصدرت الإرادة الملكية بتشكيل لجنة التربية والتعليم الملكية، وكان عبد السلام المجالي عضوًا فيها.[١]

في أيلول ١٩٦٢م صدرت الإرادة الملكية بإنشاء الجامعة الأردنية، وعيّن لها مجلس أمناء برئاسة سمير الرفاعي، وعضوية عدد من رجالات الأردن، من بينهم عبد السلام المجالي، وعيّن هذا المجلس بإرادة ملكية منعًا لتدخل القرار السياسي الحكومي في شؤون الجامعة.[٢]

أعوام عمره التي كانت هي ذاتها أعوام عمله الذي لا يتوقف.. رؤية محددة من موقع

الممارس لا من موقع «المُنظِّر»، وضمن إطار التجريب والتنفيذ، لا من خلال الشعار ومفرداته وذيوله، انشغل بهموم الناس ولم ينشغل كغيره بهمومه؛ لأنه تربى في مدرسة الوطن الكبير وتعلّم قيمه وتشرّب مواقفه. تولى عبد السلام المجالي منصب رئاسة الجامعة الأردنية مرتين، الأولى (١٩٧١-١٩٧٦)،[٣] والثانية (١٩٨٠-١٩٨٩)، وبذلك يكون المجالي قد شغل منصب رئيس الجامعة لمدة خمسة عشر عامًا تقريبًا.[٤]

إن استعراضنا لتجربة عبد السلام المجالي وإنجازاته في قيادة العملية التربوية، وخاصة في رئاسة الجامعة الأردنية، تقودنا إلى القول إن الرجل كان ديناميكي الشخصية، وإن الإدارة لديه ليست مجرد حفظ جامد للقوانين، لكنها تتطلب فهمًا لروح القانون، ونلمس بآثاره نزعته التنظيمية والتجددية.

برهن عبد السلام في أثناء فترة رئاسته، أنه الرجل الفاعل صاحب المبادرات، والذي يقبل على العمل بهمة لا تعرف الكلل ولا الملل، ومع مضي الوقت، أدرك من حوله قمة التغييرات الجديدة التي بدأوا يلمسونها، فمنحوه الحب والاحترام والتقدير. ولا زالت إنجازاته ماثلة للعيان تذكرهم بحضوره في هذا الصرح، بعد أن فارقه جسدًا لا روحًا، ومن أهم إنجازاته في الجامعة الأردنية:

إنشاء عدد من الكليات

أولى خطوات عبد السلام المجالي في إنشاء الكليات كان عام ١٩٦٣م؛ إذ قرر مجلس الجامعة الأردنية تشكيل لجنة لدراسة فكرة إنشاء كلية العلوم، وكان عبد السلام المجالي عضوًا فيها، وقد قدمت هذه اللجنة توصياتها إلى المجلس وأقرها جميعها.[٥]

ثم كان مشروع إنشاء كليتي الطب والشريعة، ففي اجتماع لعبد السلام المجالي بالعمداء

الثلاثة وهم عميد الآداب، والاقتصاد، والعلوم، تقدّم عبد السلام إليهم بمشروع إنشاء كليتي الطب والشريعة، فجاء رشيد الدقر (وزير سابق في سوريا)، وقال لعبد السلام المجالي إن اتخاذ القرار بهذا الشأن سهل ولكن التطبيق صعب، فأجابه عبد السلام بأنه إنسان بدوي ومن الممكن في نظره تعليم الناس في بيوت الشعر، وهنا في الجامعة باستطاعة الطلاب أن يدرسوا في ظل الأشجار، فقال: هذا ممكن في حال طلبة كلية الشريعة، فماذا بالنسبة لكلية الطب؟ فقال له: إن طلبة الطب بحاجة إلى مواد العلوم، حيث يستغرق الأمر حوالي سنتين يكون خلالها قد قام بناء لكلية الطب؛ إذ لم يكن وقتها مكتب ولا طاولة ولا كرسي ولا أستاذ ولا كتب!! فوافق المجلس على الاقتراح، وصدرت الموافقة بشأنه. واستمر إنشاء كليات الجامعة، وخلال خمس سنوات من رئاسة عبد السلام للجامعة كان قد تم إنشاء عشر كليات.[٦]

تحويل نظام الدراسة من «نظام سنوات» إلى «نظام ساعات»

أدخل عبد السلام المجالي على الجامعة الأردنية «نظام الساعات المعتمدة»، وتم تحويل الدراسة من النظام السنوي إلى النظام الجديد، وكان هذا نابعًا من إيمان عبد السلام بحقيقة الديموقراطية وحقيقة الاختيار؛ لأن للطالب في نظام الساعات المعتمدة حريات متعددة، إنْ في عدد الساعات التي يأخذها، أو في اختيار الفصل الذي يأخذ فيه المواد، وغيرها من الميّزات التي جعلت من هذا النظام أنموذجًا للجامعات الأخرى.[٧]

اعتماد مادة العلوم العسكرية

كان عبد السلام المجالي يشعر دومًا بأن حالة من التوتر وعدم الاستقرار موجودة بين الضبّاط العسكريين من جهة، والضباط الأطباء من جهة ثانية، ناتجة عن عدم توافر ثقافة

عسكرية لدى الأطباء وعدم توافر ثقافة طبية عند الضباط، وقد دفع به هذا الشعور إلى اعتماد مادة العلوم العسكرية؛ لتثقيف الطلاب في الأمور العسكرية، وجُعلت هذه المادة إلزامية لجميع الطلبة قبل التخرج.[٨]

شعار الجامعة الأردنية

كان عبد السلام المجالي عضوًا في اللجنة المؤلَفة لاختيار شعار الجامعة الأردنية ونشيدها الخاص بها، فقد قرر مجلس أمناء الجامعة عام ١٩٦٢م، نشر إعلان في الصحف المحلية وفي الإذاعة عن مسابقة لوضع تصميم شعار الجامعة، واختارت اللجنة نموذجًا وضعه شارل عازر، مع إجراء بعض التعديلات عليه، وتم اعتماده في حزيران/ يونيو ١٩٦٣م، وهو الشعار المعتمد للجامعة منذ ذلك التاريخ.[٩]

إنشاء عدد من المشاريع ومراكز علمية بحثية

إنجازات عبد السلام المجالي خالدة في ذاكرتنا الثقافية والوطنية، التي لا يستطيع أحد أن يمحو منها شيئًا.. لأنها لا تكتب أو تصاغ كغيرها من ألوان الكتابة، بل يسجلها التاريخ ويفتح لها صفحاته الخالدة، هي مفاخر ننحني أمامها حبًّا وإجلالًا وإكبارًا، ومن هذه المشاريع والمراكز: صندوق الإسكان، صندوق الاستثمار، المركز الثقافي الإسلامي، مركز البحوث والدراسات المائية، ومركز الدراسات الاستراتيجية[١٠]، ومركز القوى البشرية، ومركز الوثائق والمخطوطات الذي رسم له سياسته.[١١]

إقرار نظام «كليات المجتمع لسنة ١٩٨٢م»

ساهم عبد السلام في إقرار مشروع نظام مقترح لتنظيم كليات المجتمع، وسمّي «نظام كليات المجتمع لسنة ١٩٨٢م»، ويهدف إلى زيادة فاعلية الكليات وتحسين مستوى الأداء فيها؛ لإعداد طاقات بشرية مدربة في المجتمع الأردني، بالإضافة إلى مساهمته في إعداد مشروع دراسات وبحوث في قطاعات وخدمات المجتمع الأردني، يهدف إلى جمع المعلومات الأساسية وتحليلها وتحديثها لخدمة عملية التنمية الأردنية.[١٢]

تشجيع البحث العلمي

كان عبد السلام المجالي يُعلي من شأن الوطن، ويضع مسيرة الإنسان في سياق حركة التاريخ، وتشجيعًا منه للبحث العلمي التطبيقي في مجال خدمة المجتمع الأردني، قام بمخاطبة مجموعة من المؤسسات والدوائر الرسمية وغير الرسمية، من أجل تزويد الجامعة الأردنية بمواضيع لدراسات ومشاريع أبحاث تخدم أهداف الدائرة الخاصة بها؛ تمهيدًا لدراستها من قبل عمادة البحث العلمي في الجامعة، ومن هذه المؤسسات: دائرة ضريبة الدخل[١٣]، المنظمة التعاونية[١٤]، دائرة الموازنة العامة[١٥]، مؤسسة عالية (الخطوط الجوية الملكية الأردنية)[١٦]، صندوق الضمان الاجتماعي[١٧]، سلطة وادي الأردن[١٨]، مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية[١٩]، مؤسسة التلفزيون الأردني[٢٠]، سلطة المياه والمجاري[٢١]، سلطة المصادر الطبيعية.[٢٢]

ولم يقتصر نشاط الكليات على أدائها داخل أسوار الجامعة، بل امتدّ إلى الهيئات والمؤسسات خارج حدود الجامعة، حيث تعاونت الجامعة تعاونًا وثيقًا مع عدد من هذه الوزارات والمؤسسات في مجال التعليم وتدريب الكوادر المختلفة، كل في مجال تخصصها[٢٣]

إسهاماته الفاعلة مع أعضاء الهيئة التدريسية

في لقاء جمعني مع المجالي، وعند حديثه عن أهمية ومكانة مهنة المعلم وخطورتها في الوقت نفسه، أخبرني أنه إن أخطأ الطبيب فإن الأثر يصيب نفسًا واحدة، وأما الأستاذ الجامعي فإن أثر الصواب والخطأ لديه يتسع، ليس بِمَن حَضَر، وإنما يمتد إلى دائرة التأثير.. فكل طالب مؤثِر في من حوله حاضرًا ومستقبلًا؛ إذ ينشئ أسرة يربي أبناءها على ما كان من رسوخ في الفكر والعلم.[٢٤]

من هذا المنطلق، أسس المجالي لعلاقة متينة الروابط قوامها الاحترام، احتضن المعلم وكان يحمل همه ويخفف حمله، مدركًا تمام الإدراك أن التغيير من بين يديه يكون، فكانت الكفاة العلمية والخلقية ومدى الخبرة العلمية هي الأساس الذي يعول عليه في انتقاء أعضاء الهيئة التدريسية، فبنى الجسور وأجزى الأجور.

في بادئ الأمر، كان المجالي يشعر في عيون أعضاء الهيئة التدريسية بعدم الرضى بتعيينه رئيسًا للجامعة الأردنية؛ لأسباب تتعلق بالظروف السياسية التي يعيشها الأردن، ولأسباب شخصية تتعلق بكونه عسكريًّا وطبيبًا ووزيرًا، وهذه كلها من خارج المؤسسة التعليمية، فرأوا بقرار التعيين الصفة السياسية، فعمل عبد السلام وقتها على مدّ جسور الثقة بينه وبين أعضاء الهيئة التدريسية، من أجل توثيق العلاقة وتوطيدها، وإزالة ما علق بالنفوس من هذا القرار.[٢٥]

كان المجالي ينظر إلى الدكتور الجامعي بمجمل أعماله، وبقدرته على إحداث تغيير في طلبته، وصلته بقضايا مجتمعه وأمته، ومتابعته العلمية لموضوع تخصصه. فكان يسعى دومًا لخدمة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية في كل حين يُطلب منه ذلك، فلم يكن يتوانى في مساعدتهم ومدّ يد العون لهم متى ما أمكن له ذلك.[٢٦]

كان العمل العام بالنسبة إليه وسيلة لخدمة الوطن والأمة، لا لتحقيق المنافع الخاصة، وكان همه رفع لبنة جديدة لإعلاء الصروح التي أرسى دعائمها من قبله السلف، كان العمل لصالح الجامعة همًّا يؤرقه، فسعى في تنمية مهارات الدكتور الجامعي وتطوير قدراته، من خلال ترشيح أعضاء من الهيئة التدريسية للمشاركة في مؤتمرات ودورات دولية.[٢٧]

علاقته بطلبة الجامعة الأردنية

بنى عبد السلام المجالي جسورًا متينة القوى تصله بطلبة الجامعة الأردنية، يستطيع من خلالها أن يتبادل معهم العديد من القضايا، ليصلوا به ومعه إلى نقطة التقاء يحقق عبرها التقدم والنجاح للجامعة.

كان المجالي لا يتردد في اتخاذ القرار الحازم، والموقف الجريء، مهما كان التعارض بينه وبين ما هو سائد بين الناس من رغائب وأمنيات، إذا اعتقد أن هذا الأمر ليس في مصلحة الجامعة، لا في نتائجه ولا في آثاره، وأوضح ما يكون ذلك في تفسير موقفه من رفع الرسوم الجامعية من عشرة دنانير إلى خمسين دينارًا؛ إذ إن العشرة دنانير تعد رسمًا كالمجاني بالنسبة للطلبة الأغنياء، وبعد صدور القرار اعترض عليه الطلبة وخرجوا مسيرات ومظاهرات احتجاجًا على هذا القرار، فواجه عبد السلام المجالي هذا الاحتجاج بحكمة، فاجتمع مع ممثلي الطلبة وبيّن لهم أن الرسم يعد مجانيًّا للطلبة الأغنياء، أما الطلبة الفقراء فلهم أن يستفيدوا من المنح التي توفرها الجامعة أو الاستفادة من البعثات الدراسية في الدولة، أو لهم أن يستلفوا قروضًا من دون فوائد، كما يستطيع الطالب أن يتقدم للعمل في الجامعة، فاعترض عليه أحد الطلبة بماذا سيعمل الطالب داخل الجامعة، وضرب له مثلًا بغسل الصحون في مطعم الجامعة! فأجابه عبد السلام بأنه هو سيقوم بغسل الصحون، وبادر

فعلاً إلى العمل في المطعم لفترة تزيد على عشرة أيام، كما كان ابنه شادي يقوم كل يوم أحد بتنظيف أرض المطعم.[٢٨]

نعم لقد شرح المجالي وعلل موقفه وقراره، ودافع عن نفسه دفاعًا يستند إلى التحليل والتعليل والفكر المسؤول.

التعاون مع مؤسسات وجهات خارج نطاق الجامعة الأردنية

بنى المجالي علاقات تعاون متعددة بين الجامعة الأردنية وجهات رسمية وأخرى غير رسمية، بهدف الاستفادة والإفادة منها، فقد كان يرى فيها خيرًا متبادلًا لا ينبغي تجاهله، ومن الجهات التي تعاون معها مكتبة عبد الحميد شومان، وذلك في ما يتعلق بتزويد المؤسسة بقائمة الأبحاث التي تم تناولها ودراستها في الجامعة الأردنية؛ للاطلاع عليها وتجنب تمويل بحوث ودراسات سبقت الجامعة الأردنية في بحثها وتناولها.[٢٩]

إن دراسة حياة هؤلاء الرواد تفضي إلى استرجاع تاريخ المنطقة، وتعرّف مسيرتها ومعاناتها، وتوثيق أحداثها، وتأمل تطورها ومستجداتها؛ لنتبين طريقًا إلى المستقبل، فالتاريخ كل متكامل. وها نحن اليوم بهذه السطور نقلّب صفحة مشرقة لرجل المبدأ الذي لا يساوم ولا يناور.

عبد السلام المجالي وزيرًا للتربية والتعليم

تسلّم المجالي وزارة التربية والتعليم، وكان شخصية لها صوت مسموع، وفعل متبوع في المحافل الرسمية والأوساط داخل الأردن وخارجه، وما حديثنا عنه هنا إلا استكمال لرسم صورة الوطن بأعلامها الأبرار، فقد لعب دورًا مهمًّا في بناء الأردن، تاريخًا وحضارة، من

خلال تسلمه رأس هرم السلطة رئيسًا للوزراء، ووزيراً في أكثر من حكومة، وامتد دوره الفاعل المؤثر في بلورة الفكر التربوي، الراقي الملامح، حين تسلم وزارة التربية والتعليم.

في عام ١٩٧٦ م تسلّم عبد السلام المجالي وزارة التربية والتعليم، وكان في ذهنه وقتئذ، أن التقدم الوطني كله مرهون بتقدم التربية، فاعتمد اللامركزية كمفهوم في الإدارة، وتدفق هذا المبدأ في شرايين التربية كأول خطوة في التحديث، وخفف من عبء المعلم التدريسي الذي كان ثقيلًا ينوء بحمله، والذي انعكس على الطالب، وأصبح تقديم الثانوية العامة يتم على فصلين بدلًا من فصل واحد آخر العام الدراسي. وقام بتنظيم العلاقة بين المجتمع والمؤسسة التربوية، فبدأ عبد السلام يحث المعلمين والطلبة على عودة المدرسة إلى المجتمع، عن طريق المشاركة في أهم موسم وهو موسم الحصاد، فيعمل المعلم والطالب في ذلك الموسم مقابل أجر، فقام بالمشاركة في هذه التجربة في حسبان والكرك وعجلون، وأشغل المدرسة في الفترة المسائية بمحو الأمية، وفتح المدارس في فصل الصيف لنشاطات ترفيهية[٣٠]

ختامًا، هذه الصفحات هي محاولة اقتراب من هامات هؤلاء الرواد، نقلّب فيها صفحات تاريخنا المليء بالكفاح والنضال والتحديات، خاصة وأن هذا التاريخ نهضت به قيادات رسمية ورجالات دولة، وقيادات شعبية وطنية قلّ أن تجد مثيلًا لها، فتشكلت لدينا تجربة وطنية رفيعة المستوى، أصبحت مثلاً يلقى الاحترام والتقدير بين قيادات العالم وشعوبه، وكان على رأس هذه السيرة والتجربة الأردنية الرائدة آل هاشم حملة رسالة الثورة العربية الكبرى، وبناة نهضة الأمة بقيادة جلالة الملك عبد الله بن الحسين المفدى.

عبد السلام المجالي رجل من رجالات الأردن الذين أسهموا في بناء الوطن وتثبيت دعائمه، كل بطريقته الخاصة، لم ينسلخوا عن أصولهم العربية وعاطفتهم القومية، عملوا

بصمت وهدوء لخير وطنهم، من دون أن يسجل التاريخ أعمالهم وجهودهم ويعطيهم حقهم، يمثلون نهضة الأردن المبكرة في المجالات كافة؛ لما امتازوا به من وعي وطني وإحساس بالمسؤولية، وانطلاق من قيم ومبادئ جعلتهم يتجاوزون بسيرهم وتجاربهم حدود التجارب الشخصية؛ لتصبح تاريخ مرحلة لها معطياتها وخصائصها وأبعادها في حياة الوطن والأمة.

كان المجالي مَعْلَمة في التراث العسكري، ومرجعًا في سلوكية الضبط والربط، وهي الميزة العصامية لكل من عشق العسكرية ومصاعبها. سار على نهج «افتح مدرسة تغلق سجنًا»، فقد كان لابتعاث عبد السلام المجالي ليكمل دراسته خارج الأردن، حافزًا له في الارتقاء بالمستوى التعليمي، فلم يرد لأبنائه أن يواجهوا مشقة الحصول على حق أساسي هو التعليم، ولأن الأوطان تُبنى وتتقدم بالعلم كان لا بد من معالجة المنظومة التعليمية وتوفير مستلزمات ذلك، فكانت المعاناة في تحصيل العلم مدعاة للسعي في توفيره للآخرين، وهذا ما يدلل على حسّ القيادة ورؤية المسؤول لوقائع وطنه، يحملها فوق كاهليه ويسعى جاهدًا للسير نحو الأمام، وتهذيب الطريق أمام سالكيه ليصل الأردن إلى القمة، وبهذا نرى أن يد الأسبقية والفضل كانت أبدًا حاضرة لديه، تلك الأيادي البيضاء كانت ممتدة دائمًا لأهل بلده، سبّاقة بالخير أبدًا.

وأخيرًا، يمكن القول إنه ليس في بلدنا وجوه بالية، ولا رموز بائدة، بل بناة يعلون البناء مدماكًا فوق مدماك، في إطار استمرارية مسيرتنا الوطنية، هي سير وتجارب رجال أفذاذ احتضنوا الأردن فاحتضنهم شعبه وتاريخه، وأصبحوا قدوة ومنارات عز وكبرياء، إنهم رجال الحسين ورفاق دربه.

ومهما يكن إعجابنا بإنجازات المجالي وتقديرنا لها، فإن الإفادة منها، والعبر والدروس والحقائق التي حفلت بها، ستبقى أمانة يحملها القرّاء، وجزءًا من مسؤولية الدارسين والمؤرخين الثقات. فحياة الأبطال لا تذهب عبثًا، بل هي في روح وضمير الأمة خالدة، وفي كلمة الحب الأولى التي تسكبها الأم في أذن وليدها مسكونة.

الهوامش

(١) المجالي، **رحلة العمر**، ص١٣٥؛ الزغول، حامد (١٩٨٧)، **الجامعة الأردنية في عيدها الفضي سيرة ومسيرة (١٣٨٢-١٤٠٨هـ/ ١٩٦٢-١٩٨٧)**، جمع وإشراف: محمد عدنان البخيت، ط١، ص٣٤-٣٥، ٤٦.

(٢) المجالي، **رحلة العمر**، ص١٣٦؛ الزغول، الجامعة الأردنية، ص٣٥، ١٠٨-١٠٩.

(٣) وقد سبقه في رئاسة الجامعة الأردنية ناصر الدين الأسد وعبد الكريم خليفة. انظر: المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة (٢٢/ ٥/ ١/ ١٤٢)، تاريخ العدد (٢٣/ ٨/ ١٩٧١م)، الزغول، **الجامعة الأردنية**، ص١٢٩.

(٤) وقد كتب مجلس أمناء الجامعة إلى وزارة الدفاع عام ١٩٦٨م يطلب الموافقة على أن يكون عبد السلام المجالي رئيسًا للجامعة، إلا أن الوزارة اعتذرت عن عدم تلبية الطلب لحاجتها الماسة لعبد السلام الذي كان في ذلك الوقت يشغل منصب مدير الخدمات الطبية في القوات المسلحة الأردنية. الزغول، **الجامعة الأردنية**، ص١٢٩؛ مقابلة مع عبد السلام المجالي، في مبنى جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٤م.

(٥) الزغول، **الجامعة الأردنية**، ص٢٥٥؛ **مقابلة مع عبد السلام المجالي**، في مبنى جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٤م.

(٦) المجالي، رحلة العمر، ص١٣٤، ١٧٤-١٧٥؛ الجامعة الأردنية (١٩٨٧)، ندوة العدد مع الأستاذ الدكتور عبد السلام المجالي، المجلة الثقافية، ع(١٢،١٣)، ص١٧.

(٧) المجالي، **رحلة العمر**، ص١٧٦؛ الزغول، الجامعة الأردنية، ص١٠٠-١٠١؛ الجامعة الأردنية، **ندوة العدد، الأستاذ الدكتور عبد السلام المجالي**، ص١٦؛ مقابلة مع عبد السلام المجالي، في مبنى جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٤م.

(٨) المجالي، **رحلة العمر**، ص١٧٧.

(٩) الزغول، **الجامعة الأردنية**، ص٩٥-٦٠.

(١٠) واصل عبد السلام اهتمامه بهذا المركز ويتابع شؤونه باستمراره، فكان يخاطب جهات عديدة؛ لتيسير أمور عمله وإتمامها، فقد أرسل كتابًا إلى وزير الإعلام ينقل فيه حاجة مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية الملحة إلى عدد من المنشورات التي تصدر عن وزارة الإعلام والمؤسسات والدوائر التابعة لها، وبخاصة المنشورات ذات العلاقة بمهام المركز وأهدافه. المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة (١١/ ١٣/ ٥/ ٥٥)، تاريخ العدد (٢٨/ ٧/ ١٩٨٥م).

(١١) الزغول، **الجامعة الأردنية**، ص٦٨٣، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٨٢.

(١٢) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٦/ ٢٧١)، التاريخ (٣/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٣) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠١٧)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٤) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠١٨)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٥) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠١٩)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٦) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢٠)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٧) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢١)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٨) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢٥)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(١٩) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢٦)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(٢٠) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢٧)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(٢١) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢٨)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(٢٢) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٠٢٩)، التاريخ (٣٠/ ١١/ ١٩٨٢).

(٢٣) البرلسي، عبد الوهاب (١٩٧٨)، **المجلة الثقافية**، ذكريات في الجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، ع(١٣)، ص٣٨.

(٢٤) مقابلة مع عبد السلام المجالي، في مبنى جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٤م.

(٢٥) المجالي، **رحلة العمر**، ص١٧٣.

(٢٦) أرسل عبد السلام المجالي كتابًا إلى رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأردنية يذكر فيه رغبة الدكتور جمعة براج في إعادة طباعة كتابه «أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية» في مطابع القوات المسلحة الأردنية على نفقته الخاصة، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (١٢/ ٩/ ٤٩٨٨)، التاريخ (٨/ ١٢/ ١٩٨٢). كما أرسل كتابًا إلى شركة الفوسفات مرفقاً معه صورة عن تقرير أعده الدكتور عبد القادر عابد، والدكتور شاكر رسمي مقبل في كلية العلوم، بعثورهم على مواقع لطاقات فوسفاتية مهمة في شمال غرب الأردن، طالبًا أن تقوم شركة الفوسفات بالتمهيد لعقد اجتماع مع المسؤولين فيها حول الموضوع، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (٥/ ٦/ ٧٣٥٥)، التاريخ (٢٠/ ١٢/ ١٩٨٢).

(٢٧) ترشيح الدكتور نبيل قسيس لحضور دورة المركز الدولي للفيزياء النظرية في إيطاليا، المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة (٩/ ١/ ٣٤/ ١٦٦)، تاريخ العدد (٢٣/ ٦/ ١٩٧٣م). وترشيح الدكتور

صلاح الدين البحيري لدورة توحيد الأسماء الجغرافية في نيويورك، المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة (٩/ ٥/ ٨/ ٩٩)، تاريخ العدد (٢٨/ ١٠/ ١٩٧٢م). ترشيح الدكتور صبحي القاسم لمؤتمر وضع ميثاق ينظم تصدير واستيراد ونقل أنواع النباتات والحيوانات البرية النادرة في واشنطن، المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة (٩/ ٥/ ٨/ ١٧٠)، تاريخ العدد (٣١/ ١/ ١٩٧٣م). ترشيح الدكتور عيسى خبيص لحضور الحلقة الدراسية المتعلقة بتطبيق المعلومات النووية في حقل العلوم والتكنولوجيا في باريس، المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، رقم الوثيقة (٩/ ١٠/ ٥١/ ٤٦)، تاريخ العدد (١٩/ ٨/ ١٩٧٢م).

(٢٨) المجالي، **رحلة العمر**، ص١٧٥.

(٢٩) مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، رقم الكتاب (١٢/ ٩/ ٤٥٠٤)، التاريخ (١٣/ ١١/ ١٩٨٢)؛ مقابلة مع عبد السلام المجالي، في مبنى جمعية الشؤون الدولية، بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٤م.

(٣٠) المجالي، عبد السلام، **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم**، ط١، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣م، ص١٨٥-١٨٨.

الفهرست

مقدمة: د. مهند مبيضين ٥

عبدالسلام المجالي: المجال الأكاديمي ١٧

«يُولد المعلم معلمًا ولا يُصنّع»

د. «محمد عدنان» البخيت ١٩

عطاء فائض الحدود

رياض حمزة ٢٣

عندما تجتمع الرؤية والجرأة وحبّ الوطن

د. هند غسان أبو الشعر ٢٩

عطاء المجالي ومساهماته الأكاديمية في الإمارات

د. بشير شحادة ٣٧

عبدالسلام المجالي: مجال الخدمات الطبيّة ٤٩

المجالي رجل الخدمات الطبية الملكية

د. يوسف القسوس ٥١

عبد السلام المجالي الأنموذج

د. نوار فريز ٥٥

ريادة في العمل العام والأبوّة

د. سوسن المجالي ٥٩

عبدالسلام المجالي: مجال الشـــأن العـــام ٦٥

عبدالسلام المجالي أكاديمياً وأممياً

د. عدنان بدران ٦٧

عشـت زمن عبدالسلام المجالي

د. جمعة بن علي آل جمعة ٧٣

عبدالسلام المجالي كمـا عرفتـه

د. سمير مطاوع ٧٧

مجالـيٌ حتى ثـورة القلعـة

أحمد سلامة ٨٣

عبدالسلام المجالي: شهادات ٩١

عبـد السلام الإنسان

د. عبد الرؤوف الروابدة ٩٣

عبدالسلام المجالي: انطباعات شخصية

د. علي محمد فخرو ٩٧

عبدالسلام المجالي بصمة لا تمحى

د. كامل أبو جابر ١٠١

بين يدي عبدالسلام المجالي

د. جواد العناني ١٠٥

عبدالسلام المجالي: الدور في المهمّات الوطنية

سامر محمد العبادي ١١١

عبد السلام المجالي ودوره في القطاع الصحي (١٩٥٦ – ١٩٧٠ م)

د. أسامة أبو الغنم ١٣٥

عبد السلام المجالي ورئاسة الحكومة

د. عبدالهادي القعايدة ١٥٣

المجالي في وزارة التربية والجامعة الأردنية: إحداث التغيير والتطور

د. ربيع الفرجات ١٧٩

الفهرست ١٩٥